

سلسلة المعارف الإسلامية



١٨

العصمة حقيقتها - أدلتها

الشيخ محمد حسين الأنصاري

تحظى إصدارات المركز
بالمتابعة والتقويم والإشراف العلمي



مقدمة المركز :

الحمدُ لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وآله الطيبين الطاهرين.

ويعد ..

إنّ موضوع العصمة هو واحد من المواضيع التي عنيت بها الكتب الكلامية لدى سائر الفرق الإسلامية كواحدة من مفردات العقيدة ، ولكل نظريته في تفسيرها ومنهجها في الاستدلال عليها.

والحديث عن العصمة يقتضي في بادي الأمر تصور من هو المعصوم الذي يُقال بعصمته أولاً ومن ثمّ التحقيق في تلك النسبة ثانياً.

أمّا من هو المعصوم حقّاً فلا ريب في أنهم ملائكة الله المقربون ورسله وأنبيأؤه وأوصياؤهم ﷺ ، ولم تنسب العصمة إلى غير هؤلاء ﷺ وأمّا عن عصمة الإجماع على ما ينقل عن بعض اصوليي العامة فليست بشيء من التحقيق لإمكان وقوع الخطأ عقلاً على المجمعين ما لم يكن المعصوم فيهم ، نعم عصمة القرآن الكريم مفروغ عنها ولكنها خارجة عن محل البحث هذا ، وأمّا عن التحقيق في تلك النسبة فلا شك أنه يرتكز على ثلاث شعب :

الأولى : ويعتمد فيها على استجلاء موقف العقل من مفهوم

٦ العصمة ، حقيقتها — أدلتها

العصمة ، وهذا الموقف لا بدّ وأن يكون مقراً ومدعناً بما إذ لا يمكن أن يأتمن الله على وحيه إلاّ من يؤتمن جانبه من كل قبيح ومن كل ما يتنافى مع الغرض الذي لأجله نزل الوحي بالشرعية ، كالخطأ والسهو والنسيان ونحو ذلك مما يتزهر عنه أمناء الله على وحيه ودينه.

الثانية : السمع ، وهو لا شك متحقق بالمقام سواء في آيات القرآن الكريم أو السنة المتواترة ، وقد تضمن هذا البحث طرفاً من تلك الأدلة.

الثالثة : معرفة السيرة الذاتية لمن تثبت له العصمة وهذه الشعبة بالذات تعد في الواقع دليلاً معتبراً جداً خصوصاً فيما يتصل بأوصياء النبي ﷺ إذ سجل التأريخ سيرتهم بصفحات من نور ولم يعثر شانؤوهم على سقطة واحدة قط لأي منهم وإلاّ لطاروا بها زرافات ووحداً ، وأقل ما قيل عنهم عليهم السلام يوجب القول بعصمتهم.

والكتاب المائل بين يديك — عزيزي القارئ — اعتمد هذه الشعب الثلاث في إثبات العصمة ، وألمّ بأطراف الموضوع ، عرضاً ونقداً وتحليلاً ، وأفلح في تنظيم المنتخبات من الأدلة والبراهين على أرجح الأقوال فيه ميسراً على القراء سبيل الوصول إلى مبتغاهم في هذه المفردة العقيدية المهمة.

والله من وراء القصد .. وهو الهادي إلى سواء السبيل

مركز الرسالة

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله المعصومين.

أما بعد : فإنّ الإمام : هو الإنسان الذي له الرئاسة العامّة في أمور الدين والدنيا بالاصالة في دار التكليف^(١).

ويُقصد هنا بـ «الاصالة» ، أي أنّ الإمامة من قبل الباري عزّ وجلّ ، لا من قبل أيّ أحدٍ سواه حتّى وإن كان نبياً أو مرسلًا ، إذ سلطنة الباري عزّ وجلّ على مخلوقاته تكون أولاً وبالذات ، ثمّ تلك تترشح لمن يشاء كيف يشاء فتكون سلطنة أيّ شخصٍ آخر حينئذٍ بالتبع لا بالاصالة ، وهذا واضح.

ولعلّ هذا التعريف من أسدّ التعاريف للإمام وأقومها طرداً وعكساً. وهو مختار بعض علمائنا.

(١) راجع كتاب الألفين / العلامة الحلي رحمه الله : ١٢ .

٨ العصمة ، حقيقتها — أدلتها

وقد عُرِفَ الإمام أيضاً بأنه : هو الذي له الرياسة العامة في أمور الدين
والدنيا خلافةً عن النبي ﷺ^(١).

وبملاحظة التعريفين يظهر الفرق بينهما.

وعلى كلِّ حال ، فإنَّ الإمامة ليست بيد الأمة ولا يكون تعيين الإمام من
قِبَلِها أبداً ، وقد أثبت علماءنا ذلك في كتبهم بما يغني الباحث
عن الحق^(٢).

ومن الشروط الأساسية لهذا المنصب المهم : العصمة التي هي أمرٌ
خفيٌّ غير ظاهر لا يعلمه إلاَّ الله سبحانه ، ولذلك فإنه هو الذي يشير إليها ،
ويعيّن المتصف بها.

وقد وضعنا هذه الرسالة للبحث عنها وعن أدلتها ...

ومن الأسئلة المهمة التي يمكن لها أن تستقرَّ في الذهن :

هل بالعصمة نعلم الإمام؟! أم بالإمام نعرف العصمة؟!!

أي هل من ثبتت له العصمة كان إماماً؟! أم من ثبتت له الإمامة كان
معصوماً؟!!

وبتعبير آخر : أيهما المقدم؟! فبعضهم أحبُّ تقديم الأول ، وآخرون
أحبوا تقديم الثاني.

(١) مقتبس من تعريف الإمامة / القوشجي — تبعاً لصاحب المواقف.

(٢) راجع الإمامة والحكومة في الإسلام : ٢٦. وراجع أيضاً خلافة الرسول ﷺ بين الشورى والنص ،
من إصدارات مركز الرسالة — قم.

إلا أننا نجد أنّ هناك فرقاً واضحاً بين المقامين.

فالإمام الذي يكون نبياً يجب أن تثبت نبوّته أولاً ، ولا تثبت إلاّ بالمعجز وبادعائه معه التّبوة ، فحينئذٍ تبعاً لذلك تُثبتُ عصمته. هذه هي طريقة إثبات عصمة الأنبياء والرسل.

ولو كان الإمام محتفياً بحيث انقطع أثره وخبره وذكره من الناس فنسوه كلياً ، فحينئذٍ عندما يدّعي الإمامة ، عليه أن يُظهر المعجز إلى جانب الدعوى ، فتثبت له الإمامة وبها تُثبت عصمته.

وأما في حال معرفة الإمام ، فإنّ تعيينه من قبل المرسل يكشف عن كونه معصوماً.

لأنّ العصمة أمرٌ خفيٌّ لا يستطيع الوصول إليه الناس ، فالرسول هو الذي يشير إليه.

كما أنّه باختلاف الناس في التعيين وعدمه ، أو في قولهم بالتعيين مع اختلافهم في التشخيص لا بدّ من إثبات العصمة حتّى يتعيّن ذلك الشخص.

وبما أنّه أمرٌ خفيٌّ فلا بدّ أن تثبت العصمة عن طريق النص ، والنص منحصرٌ كما هو معلوم بكتاب الله وبسُنّة من تثبت عصمته ، كأن يكون الرسول ﷺ أو معصوماً آخر قد تثبت عصمته بالدليل — بكتاب الله وسُنّة نبيه ﷺ — .

فالذي أراد إثبات عصمة الأنبياء والرسل والأئمة بالطريق الأول عليه

١٠ العصمة ، حقيقتها — أدلتها
أن يُثبت ذلك عن طريق العقل وحده أولاً ، ثمَّ بعد ذلك يستأنس ويعمّق
استدلّاله بالدليل النقلي كما هو مطلوب.

وأما الذي يريد أن يثبتَ العصمة عن الطريق الثاني المنحصر باثبات
العصمة بالإمام فلا بدّ أن يتلمّس الدليل عن طريق النص ، ويستأنس
بالدليل العقلي ليؤكد مطلبه ويعزّزه.

والذي سنعتمده في كتابنا هذا هو تقديم الطريق الأول ؛ لأنَّ أسَّ
الافتراق كان فيه. إذ إنَّ الذين آمنوا بالرسول والأنبياء قد وقع الاختلاف
بينهم في ثبوت العصمة وحدودها وسعتها ، كما سنرى^١ ، لذا علينا تقديم
الدليل العقلي ، ثم الكتاب ، ثم السُنَّة بسعتها ومدى دلالتها على ذلك ،
ومدى مطابقة العقل للشرع في هذا المورد بالذات.

محاولين أن نمزج بين الدليلين في مواضع مهمّة اخرى لكي يكون
الدليل أقوى وأوضح ، عندما نجد أن النقل جاء على طبق العقل ،
فتشرّف بذكر كلام المقدّمين في شرع الله تعالى ونجعله مدخلاً لحدِيثنا.

وسيكون بحثنا في أربعة فصول :

الأول : في تعريف العصمة ، والثاني : في دراسة ومناقشة الأقوال
المختلفة في العصمة ، والثالث : في الأدلة العقلية على العصمة ، والرابع :
في إثبات العصمة عن طريق الكتاب والسُنَّة ، ثم ألحقنا ذلك بتتمة في
إثبات عصمة الزهراء عليها السلام .

وبه تعالى نستعين ، وهو الهادي إلى سواء السبيل

الفصل الأول

تعريف العصمة

العصمة لغةً :

عَصَمَ ، يعصم من باب ضَرَبَ : حَفَظَ ووقى^(١).

فالعصمة في كلام العرب : معناها المنع^(٢).

والعاصم : المانع الحامي^(٣).

العصمة اصطلاحاً :

عرّف الشيخ المفيد العصمة في الاصطلاح الشرعي بأنّها : (لطفٌ

يفعلُهُ اللهُ تعالى بالمكلف ، بحيث تمنع منه وقوع المعصية ، وترك

الطاعة ، مع قدرته عليهما)^(٤).

(١) راجع المصباح المنير : ٤١٧ مادة «عَصَمَ».

(٢) مختار الصحاح : ٤٣٧ مادة «عصم».

(٣) راجع لسان العرب ١٢ : ٤٠٣ مادة «عصم».

(٤) النكت الاعتقادية / الشيخ المفيد ١٠ : ٣٧ مصنفات الشيخ المفيد ط — المؤتمر العالمي.

١٢ العصمة ، حقيقتها — أدلتها

وَمِنْ هُنَا قَالُوا بَاطِلٌ : (ليس معنى العصمة انّ الله يجبره على ترك المعصية ، بل يفعل به أطافاً ، يترك معها المعصية ، باختياره ، مع قدرته عليها)^(١).

ولذا قال الشيخ المفيد رحمته : (العصمة من الله لحججه هي التوفيق ، واللطف ، والاعتصام من الحجج بهما عن الذنوب والغلط في دين الله).
والعصمة : تفضّل من الله تعالى على من علم أنّه يتمسك بعصمته ، والاعتصام فعل المعتصم.

وليسَت العصمة مانعةً من القدرة على القبيح ، ولا مضطرة للمعصوم إلى الحسن ، ولا مُلجئةً له إليه ؛ بل هي الشيء الذي يعلم الله تعالى أنّه اذا فعّله بعبدٍ من عبيده ، لم يُؤثر معه معصيةً له.

وليس كلُّ الخلق يُعلمُ هذا من حاله ، بل المعلوم منهم ذلك هم الصّفوة والأخيار ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ ﴾^(٢) ، وقال : ﴿ وَلَقَدْ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَىٰ الْعَالَمِينَ ﴾^(٣) ، وقال : ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ الْأَخْيَارِ ﴾^(٤).

و « اعلم إنّ العصمة هي : اللّطف الذي يفعله الله تعالى فيختار العبد عنده الامتناع من فعل القبيح ، فيقال على هذا انّ الله عصمه بأن فعّله له

(١) حق اليقين / السيد عبد الله شير ١ : ٩١ .

(٢) سورة الأنبياء : ٢١ / ١٠١ .

(٣) سورة الدخان : ٤٤ / ٣٢ .

(٤) سورة ص : ٣٨ / ٤٧ .

القصل الأول : تعريف العصمة ١٣

ما اختار عنده العدول عن القبيح.

ويقال : إنَّ العبد معصوم لأنَّه اختار عند هذا الداعي الذي فعل له الامتناع من القبيح.

وأصل العصمة في موضوع اللغة المنع يقال عصمتُ فلاناً من السوء إذا منعت من حلوله به ، غير أن المتكلمين أجروا هذه اللفظة على من امتنع باختياره عند اللطف الذي يفعله الله تعالى به عنده من فعل القبيح ، فقد منعه من القبيح ، فأجروا عليه لفظة المانع قهراً ، وقسراً.

وأهل اللغة يتعارفون ذلك أيضاً ، ويستعملونه لأنَّهم يقولون فيمن أشار على غيره برأي فقبله منه مختاراً ، واحتمى بذلك من ضرر يلحقه ، وسوء يناله أنه حماه من ذلك الضرر ، ومنعه وعصمه منه ، وان كان ذلك على سبيل الاختيار «^(١)» .

وقد قال المحقق الطوسي رحمته الله في « التجريد » : (ولا تنافي العصمة القدرة) .

وقال العلامة الحلبي رحمته الله في شرحه لهذه العبارة : اختلف القائلون بالعصمة في ان المعصوم هل يتمكن من فعل المعصية أم لا ؟! فذهب قوم منهم إلى عدم تمكُّنه من ذلك . وذهب آخرون إلى تمكُّنه منها .

أما الأولون : فمنهم من قال إنَّ المعصوم مختص في بدنه ، أو نفسه بخاصية تقتضي امتناع إقدامه على المعصية .

(١) الامالي / السيد المرتضى ٢ : ٣٤٧ دار إحياء الكتب العربية — مصر ط ١ .

١٤ العصمة ، حقيقتها — أدلتها

ومنهم من قال : إنّ العصمة هي القدرة على الطاعة ، وعدم القدرة على المعصية ، وهو قول أبي الحسن البصري.

وأما الآخرون الذين لم يسلبوا القدرة : فمنهم من فسّرها : بأنّه الأمر الذي يفعله الله تعالى بالعبد من الألفاظ المُقرّبة إلى الطاعات ، التي يعلم معها أنّه لا يقدم على المعصية ، بشرط أن لا ينتهي ذلك الأمر إلى الإلجاء. ومنهم من فسّرها : بأنّها ملكة نفسانية لا يصدر عن صاحبها معها المعاصي.

وآخرون قالوا : العصمة لطفٌ يفعله الله لصاحبها ، لا يكون معه داعٍ إلى ترك الطاعات ، وارتكاب المعصية.

وأسباب هذا اللطف أمور أربعة :

أحدها : أن يكون لنفسه ، أو لبدنه خاصية ، تقتضي ملكة مانعة من الفجور ، وهذه الملكة مغايرة للفعل.

الثاني : أن يحصل له علم بمثالب المعاصي ، ومناقب الطاعات.

الثالث : تأكيد هذه العلوم بتتابع الوحي ، أو الإلهام من الله تعالى.

الرابع : مؤاخذته على ترك الأولى ، بحيث يعلم أنّه لا يُترك مهماً ؛ بل يُضيقُّ عليه الأمر في غير الواجب من الامور الحسنة.

فإذا اجتمعت هذه الامور كان الإنسان معصوماً ^(١).

(١) شرح تجريد الاعتقاد / العلامة الحلبي : ٣٦٥.

إلى هنا وقفنا على أربعة تعاريف لمصطلح العصمة ، هي كالآتي :

١ - (لطفٌ يفعله الله تعالى بمكلف ، بحيث تمنع منه وقوع المعصية ، وترك الطاعة ، مع قدرته عليهما).

٢ - (الأمر الذي يفعله الله تعالى بالبعد من اللطاف ، المقرَّب إلى الطاعات التي يعلم معها إنه لا يقدم على المعصية ، بشرط ألا ينتهي ذلك الأمر إلى الإلحاء).

٣ - (ملكة نفسانية لا يصدر عن صاحبها معها المعاصي).

٤ - (لطفٌ يفعله الله لصاحبها ، لا يكون معه داعٍ إلى ترك الطاعات ، وارتكاب المعاصي).

ومنه يظهر اتحاد التعاريف الثلاثة : الأول والثاني والرابع ، في المعنى ، وأنها تكاد تتحد في اللفظ أيضاً.

وأما الثالث : فاذا كان مقصودهم من ان ذلك لطفٌ يفعله الله بمكلفٍ يجعل له ملكة نفسانية حينئذٍ تكون كلُّ التعاريف واحدة.

وأما سبب هذا اللطف لو لاحظناه بدقة لرأينا انه في التعريف الثاني هو « علم » ، وفي الثالث تأكيد هذه العلوم يرجع إلى العلم أيضاً ، والرابع أيضاً يرجع إلى علمه بأنه سيضيقُ عليه ، فعليه كلُّها ترجع إلى العلم.

يبقى الأول ، ولعلَّ قوله تقتضي ملكة مانعة أيضاً مرجعها إلى العلم فنحصل على ان سبب هذا اللطف علم في علم ، ولعلَّ ذلك حدى بالسيد الطباطبائي رحمته الله إلى تبي أن قوّة العصمة هي علمٌ خاص.

وأما على تعريف الشيخ محمدرضا المظفر عليه السلام من أن العصمة : « هي التّزّه عن الذنوب والمعاصي ، صغائرها وكبائرها ، وعن الخطأ والنسيان ، وإن لم يمتنع عقلاً على النبي ان يصدر منه ذلك ، بل يجب ان يكون مُتَزّهًا عمّا ينافي المروءة ، كالتبذّل بين الناس من أكلٍ في الطريق ، أو ضحكٍ عالٍ ، وكل عمل يستهجن فعله عند العرف العام » ^(١).

فهو أقرب للشرح ، لا للتعريف.

هذا ما اقتضى ذكره حول تعريف العصمة في هذه الرسالة ، ومن أراد التوسّع فليرجع إلى كتب هذا الشأن ، وسنذكر نصوص عبارات عدّة من أعلام الطائفة في العصمة إن شاء الله.

لكن من المهم هنا تبيان قول السيد الطباطبائي الذي ارجع هذه الملكة إلى العلم ، إذ قال في تفسيره « الميزان » تحت عنوان (كلامٌ في معنى العصمة) عند تفسيره للآية المباركة : ﴿ وَلَوْ كُنَّا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهُمْ تَطَافُةً مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ ^(٢).

(ظاهر الآية ان الأمر الذي تتحقق به العصمة نوع من العلم يمنع صاحبه عن التلبّس بالمعصية والخطأ. وبعبارة اخرى علمٌ مانعٌ

(١) عقائد الإمامية / الشيخ محمدرضا المظفر ، تحقيق محمدجواد الطريحي : ٢٨٧ مؤسسة الإمام

علي عليه السلام.

(٢) سورة النساء : ٤ / ١١٣.

القصل الأول : تعريف العصمة ١٧
عن الضلال.

كما ان سائر الأخلاق كالشجاعة والعفة والسخاء كلٌ منها صورة علمية راسخة ، موجبة لتحقيق آثارها ، مانعة عن التلبس باضدادها من آثار الجبن والتهور والخمود والشره ، والبخل ، والتبذير.

ومن هنا يظهر ان هذه القوّة المسماة بقوّة العصمة سببٌ شعوري علمي غير مغلوب البتة ، ولو كانت من قبيل ما نتعارفه من أقسام الشعور والإدراك لتسرّب إليها التخلّف ، وخبطت في أثرها أحياناً.

فهذا العلم من غير سنخ سائر العلوم ، والإدراكات المتعارفة التي تقبل الاكتساب.

ثم يقول ﷺ : - فقد بان من جميع ما قدّمناه انّ هذه الموهبة الالهية التي نسميها قوّة العصمة نوع من العلم والشعور يغاير سائر أنواع العلوم في انه غير مغلوب لشيء من القوى الشعورية البتة ، بل هي الغالبة القاهرة عليها المستخدمة إيّاها ولذلك كانت تصون صاحبها من الضلال والخطيئة مطلقاً (١).

فقوله : (إنّ الأمر الذي تتحقق به العصمة نوعٌ من العلم يمنع صاحبه عن التلبس بالمعصية والخطأ) قول دقيق وصحيح ، فالعلم أمرٌ تتحقق به العصمة ، أي ان العصمة شيء والعلم أمرٌ آخر.

ويمكن ان يقال حينئذٍ انّ العلم بلا ريب له تأثيره الأكبر في العصمة ،

(١) الميزان / السيد الطباطبائي : ٥ / ٧٨ - ٨٠ .

١٨ العصمة ، حقيقتها — أدلتها

ولذا قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾^(١) ، فحتى الخشية ولعلها من مراحل العصمة الأولى أيضاً منشؤها العلم ، ولذا حصر الخشية لله من عباده بالعلماء كما هو ظاهر الآية ، وهذا تامٌ لا غبار عليه.

إلاّ أنّ قوله بعد ذلك : (ومن هنا يظهر ان لهذه القوّة المسماة بقوّة العصمة سببٌ شعوري علمي غير مغلوب ألبتّة) يوجب إرباكاً ، فهو يجعل قوّة العصمة : قوّةً وسبباً شعورياً علمياً غير مغلوب. ثم نراه يقول أحياناً : (فقد بان من جميع ما قدّمناه ان لهذه الموهبة التي نسميها قوّة العصمة نوعٌ من العلم والشعور يغيّر سائر أنواع العلوم في أنّه غير مغلوب لشيء من القوى الشعورية ألبتّة).

فُيعرّف العصمة بالعلم.

بل في استطراد كلام له في موضع آخر يقول بصريح العبارة : (العصمة الالهية : التي هي صورة علمية نفسانية تحفظ الإنسان من باطل الاعتقاد ، وسيء العمل)^(٢).

وللتحقيق في هذا مجال آخر ، وإّما كان قصدنا تذكير القارئ بذلك ليراجع مظانّه إن شاء.

ولنتبرك بذكر بعض معاني العصمة من كلام الإمام الرضا عليه السلام : « إنّ الإمامة خصّ الله عزّ وجلّ بها إبراهيم الخليل عليه السلام بعد النبوة

(١) سورة فاطر : ٣٥ / ٢٨ .

(٢) الميزان / السيد الطباطبائي ١٦ : ٣١٢ .

القصل الأول : تعريف العصمة ١٩

والخلّة ، مرتبة ثالثة وفضيلة شرّفه بها ، وأشاد بها ذكره ، فقال :
﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ﴾ ..

إنّ الإمامة هي منزلة الأنبياء وإرث الأوصياء... إنّ الإمام
زمّام المسلمين ونظام المسلمين ، وصالح الدنيا ، وعزّ
المؤمنين ...

الإمام محلّ حلال الله ، ويحرّم حرام الله ، ويقم حدود الله ،
ويذب عن دين الله ، ويدعو إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة
الحسنة والحجة البالغة ...

الإمام الماء العذب على الظماء ، والعدل على الهدى ،
والمنجي من الردى... والدليل في المهالك من فارقه
فهالك... الإمام المطهر من الذنوب المبرّأ عن العيوب...
الإمام واحد دهره لا يدانيه أحد ، ولا يعادله عالم ولا يوجد
منه بدل ولا له مثل ولا نظير مخصوص بالفضل كلّه ، من غير
طلب منه له ، ولا اكتساب ، بل اختصاص من المفضّل
الوهاب. فمن الذي يبلغ معرفة الإمام أو يمكنه اختباره؟!
هيات هيات ...

كيف لهم باختيار الإمام؟ والإمام عالم لا يجهل ، وراع لا
ينكل معدن القدس والطهارة والنسك والزهادة والعلم
والعبادة ...

٢٠ العصمة ، حقيقتها — أدلتها

نامي العلم ، كامل الحلم ، مضطلع بالإمامة ، عالم
بالسياسة ، مفروض الطاعة ، قائم بأمر الله عز وجلّ ناصح لعباد
الله ، حافظ لدين الله ^(١).

(١) أصول الكافي / الكليني ١ : ١٩٨ / ١ باب نادر جامع في فضل الإمام وصفاته ، كتاب الحجّة.

الفصل الثاني

الأقوال في العصمة

قد وقع الاختلاف بين العلماء في عصمة الأنبياء ﷺ ، وقد أرجع الشيخ المجلسي هذه الاختلافات إلى أربعة محاور :

أحدها : ما يقع في باب العقائد.

وثانيها : ما يقع في التبليغ.

وثالثها : ما يقع في الأحكام والفتيا.

ورابعها : في أفعالهم وسيرهم ﷺ .

قال ﷺ : فأما الكفر والضلال في الاعتقاد :

فقد أجمعت الأمة على عصمتهم عنهما قبل النبوة وبعدها.

غير أنّ الازارقة من الخوارج^(١) جوّزوا عليهم الذنب ، وكلُّ ذنبٍ عندهم كفر ، فلزمهم تجويز الكفر عليهم ، بل حُكي عنهم أنهم قالوا يجوز

(١) وهم فرقة متشددة منهم ، تنسب إلى (نافع بن الأزرق).

أن يبعث الله نبياً عَلمَ أَنَّهُ يكفر بعد نبوته !

وأما النوع الثاني ، وهو ما يتعلق بالتبليغ :

فقد اتَّفقت الأُمَّة بل جميع أرباب الملل والشرائع على وجوب عصمتهم عن الكذب والتحريف فيما يتعلق بالتبليغ عمداً وسهواً إلا القاضي أبو بكر ، محمد بن الطيب الباقلائي البصري المتكلم الأشعري (ت / ٤٠٣ هـ)^(١) ، فإنه جَوَّز ما كان من ذلك على سبيل النسيان ، وفتات اللسان.

وأما النوع الثالث : وهو ما يتعلق بالفتيا :

فاجمعوا على أَنَّهُ لا يجوز خطؤهم فيه عمداً وسهواً ، إلا شذمة قليلة من العامة.

وأما النوع الرابع : وهو الذي يقع في أفعالهم :

فقد اختلفوا فيه على خمسة أقوال :

الأول : مذهب أصحابنا الإمامية : وهو أَنَّهُ لا يصدر عنهم الذنب لا صغيره ولا كبيره ، لا عمداً ولا نسياناً ، ولا يخطأ في التأويل ، ولا للاسهاء من الله سبحانه.

ولم يخالف فيه إلا الصدوق ، وشيخه محمد بن الحسن بن الوليد رضي الله عنه ، فإنهما جَوَّزا الاسهاء ، لا السهو الذي يكون من الشيطان.

(١) ولد في البصرة ومات في بغداد ، له مؤلفات عدّة منها : « اعجاز القرآن » ، « التمهيد ».

وكذا القول في الأئمة الطاهرين عليهم السلام.

الثاني : قول أكثر المعتزلة : وهو أنه لا يجوز عليهم الكبائر ، ويجوز عليهم الصغائر ، إلا الصغائر الخسيصة المنفّرة كسرقة حبة ، أو لقمة ، وكل ما ينسب فاعله إلى الدناءة والضّعة.

الثالث : قول أبي علي الجبائي ^(١) : وهو أنه لا يجوز أن يأتوا بصغيرة ، ولا كبيرة على جهة العمد ، لكن يجوز على جهة التأويل ، أو السهو.

الرابع : قول النظام ^(٢) وجعفر بن مبشر ومن تبعهما : وهو أنه لا يقع منهم الذنب إلا على جهة السهو والخطأ ، لكنهم مؤاخذون بما يقع منهم سهواً ، وإن كان موضوعاً عن أهمهم لقوة معرفتهم وعلو رتبتهم ، وكثرة دلاتهم ، وإنهم يقدرّون من التحفظ على ما لا يقدر عليه غيرهم.

الخامس : قول الحشوية ^(٣) ، وكثير من أصحاب الحديث من العامّة : وهو أنه يجوز عليهم الكبائر والصغائر ، عمدًا وسهواً وخطأً ^(٤).

ثمّ اختلفوا في وقت العصمة على ثلاثة أقوال :

(١) محمد بن عبد الوهاب ، توفي سنة ٣٠٣ هـ ، وينسب إلى (جبّا) وهي منطقة تقع جنوب إيران ، وهو أحد علماء البصرة والفرقة التي تنسب إليه تسمى بـ (الجبائية) وهي فرقة من المعتزلة.

(٢) إبراهيم بن سيار وهو تلميذ أبي الهذيل العلاف (متكلم معتزلي) ، كان في البصرة ، وبغداد. ويعدّ أحد اساتذة الجاحظ ، والفرقة التي تنسب إليه تسمى بـ (النظامية).

(٣) وهم المحدثون من العامّة الذين ينفون تأويل الأحاديث ، والكتاب الكريم ، ويأخذونهما على الظواهر.

(٤) بحار الأنوار / العلامة المجلسي ١١ : ٨٩ — ٩٠.

الأول : وهو مذهب أصحابنا : وهو أنه من وقت ولادتهم إلى أن يلقوا الله سبحانه.

الثاني : مذهب كثير من المعتزلة : وهو أنه من حين بلوغهم ، ولا يجوز عليهم الكفر والكبيرة قبل النبوة.

الثالث : وهو قول أكثر الأشاعرة ومنهم الفخر الرازي ، وبه قال أبو هذيل ^(١) ، وأبو علي الجبائي من المعتزلة : إنه وقت النبوة ، وأما قبله فيجوز صدور المعصية عنهم.

هذا مجمل القول في الآراء حول العصمة.

أقوال علمائنا في عصمة الأنبياء والأئمة عليهم السلام :

ونقتصر بعض أقوال علمائنا ، المفيدة للعصمة المطلقة ، بالاضافة إلى ما مرَّ علينا في مطاوي البحث :

قال الشيخ المفيد عليه السلام : (إن الذي أذهب إليه في هذا الباب إنه لا يقع من الأنبياء عليهم السلام ذنب بترك واجب مفترض ولا يجوز عليهم خطأ في ذلك ولا سهو يوقعهم فيه ، وإن جاز منهم ترك نفل ومنسوب إليه على غير القصد والتعمد ، ومتى وقع ذلك منهم عوجلوا بالتنبية عليه فيزولون عنه في أسرع مدة وأقرب زمان ، فأما نبينا صلى الله عليه وآله وسلم خاصة والأئمة من ذريته عليهم السلام فلم يقع منهم صغيرة بعد النبوة والإمامة ، من ترك واجب ، ولا مندوب إليه ، لفضلهم على من تقدمهم من الحجج عليهم السلام ، وقد نطق القرآن بذلك ،

(١) محمد العلاف ولد في البصرة ، وتوفي سنة ٢٣٥ هـ ، وهو أحد علماء المعتزلة.

وقامت الدلائل منه ومن غيره على ذلك للأئمة من ذريته عليهم السلام (١).

السيد المرتضى علم الهدى عليه السلام : وعندما يذكر السيد المرتضى علم الهدى ما يحتج به على صواب جميع ما انفردت به الإمامية ، أو شاركت فيه غيرها من الفقهاء ، يذكر اجماعها على ذلك الامر ، ثم يبيِّن سبب حجّية ذلك الاجماع بقوله : (إنّما قلنا ان اجماعهم حجة لان في اجماع الامامية قول الإمام الذي دلت العقول على ان كلّ زمان لا يخلو منه ، وانه معصوم لا يجوز عليه الخطأ في قول ، ولا فعل) (٢).

الشيخ الطوسي شيخ الطائفة عليه السلام : قال ردّاً لحديث ذي الشمالين في سهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم : (وهذا ممّا تمتنع العقول منه) (٣).

وقال في « الاستبصار » : (وذلك مما تمتنع منه الأدلة القاطعة في أنّه لا يجوز عليه السهو والغلط) (٤).

الخواجه نصير الدين الطوسي عليه السلام : (ويجب في النبي العصمة ليحصل الوثوق فيحصل الغرض .

ثم أضاف عليه السلام - : وكمال العقل والذكاء والفطنة وقوة الرأي وعدم السهو ، وكلّما ينفر عنه ، من دنائة الآباء ، وعهر الامهات ، والفظاظة

(١) مصنفات الشيخ المفيد / الشيخ المفيد ٢ : ١٠٣ .

(٢) الانتصار / السيد المرتضى : ٦ .

(٣) التهذيب / الطوسي ٢ : ١٨٠ .

(٤) الاستبصار / الطوسي ١ : ٣٧١ .

والغلظة ، والأبنة وشبهها ، نحو الأكل على الطريق وشبهه (١).

ثم قال عليه السلام في عصمة الإمام : (وامتناع التسلسل يوجب عصمته ، ولأنه حافظ للشرع ، لوجوب الإنكار عليه لو أقدم على المعصية فيضاد امر الطاعة ، ويفوت الغرض من نصبه ، ولاخطاوط درجته عن أقل العوام) (٢).

وقال العلامة الحلي عليه السلام : وقالت الإمامية إنه يجب عصمتهم من الذنوب كلها صغيرها وكبيرها (٣) ، ثم ساق أدلة حول ذلك.

ثم قال عليه السلام : ذهب الإمامية والاسماعيلية إلى ان الإمام يجب ان يكون معصوماً ، وخالف فيه جميع الفرق (٤) ، ثم ساق الأدلة على ذلك.

وقد علل عصمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم مطلقاً أي عدم جواز السهو والخطأ عليه بقوله عليه السلام : (إنّه لو جاز عليه السهو والخطأ ، لجاز ذلك في جميع أقواله وأفعاله ، فلم يبق وثوق باخباراته عن الله تعالى ، ولا بالشرائع والاديان ، لجواز ان يزيد فيها وينقص سهواً ، فتنتفي فائدة البعثة.

ومن المعلوم بالضرورة : ان وصف النبي بالعصمة ، أكمل وأحسن من وصفه بضعها ، فيجب المصير إليه ، لما فيه من دفع الضرر المظنون ؛

(١) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد / الطوسي ، تعليق الشيخ حسن زاده آملي : ٣٤٩ ، مؤسسة النشر الإسلامي.

(٢) المصدر نفسه : ٢٦٤.

(٣) المصدر نفسه : ٣٤٩.

(٤) المصدر نفسه : ٢٦٤.

بل المعلوم) (١).

وقال في « نهج المسترشدين » : (إئتة لا يجوز أن يقع منه الصغائر والكبائر لا عمداً ولا سهواً ولا غلطاً في التأويل.

ويجب ان يكون مترها عن ذلك كله من أول عمره إلى آخره).

وقال الفاضل المقداد رحمته الله : (وأصحابنا حكموا بعصمتهم مطلقاً قبل النبوة وبعدها عن الصغائر والكبائر عمداً وسهواً ، بل وعن السهو مطلقاً ، ولو في القسم الرابع ، ونقصد به الافعال المتعلقة بأحوال معاشهم في الدنيا مما ليس دينياً) (٢).

وقال الشيخ بهاء الدين في جواب « المسائل المدنية » : (عصمة الأنبياء والأئمة عليهم السلام من السهو والنسيان ، مما انعقد عليه اجماعنا) (٣).

وقال الشهيد الثاني زين الدين بن علي العاملي رحمته الله : (وأما علم الحديث فهو من أجل العلوم قدراً وأعلاها رتبة وأعظمها مثوبة بعد القرآن ، وهو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإلى الأئمة المعصومين ، قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة حتى الحركات والسكنات واليقظة والنوم) (٤) ، وهذا ظاهر بالشمول التام.

(١) الرسالة السعدية / العلامة الحلبي : ٧٦.

(٢) ارشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين / الفاضل السيوري : ٣٠٤.

(٣) نقلاً عن كتاب « التنبيه بالمعلوم » / الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي ، تحقيق محمود البدري : ٥٩ مركز النشر التابع لمكتب الاعلام الاسلامي.

(٤) منية المرید في آداب المفید والمستفيد / الشهيد الثاني : ١٩١.

وقال العلامة المجلسي صاحب البحار عليه السلام : (اعتقدنا في الأنبياء والرسل والأئمة ، والملائكة عليهم السلام أنهم معصومون ، مطهرون من كل دنس ، وأنهم لا يذنبون ذنباً صغيراً ولا كبيراً ، ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون .

ومن نفى^١ عنهم العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم ، واعتقدنا فيهم أنهم موصوفون بالكمال والتمام والعلم من أوائل أمورهم إلى أواخرها ، لا يوصفون في شيء من أحوالهم بنقص ولا جهل) (١).

وقال في موقع آخر : (العمدة في ما اختاره أصحابنا من تزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام من كل ذنب ودناءة ومنقصة قبل النبوة وبعدها قول ائمتنا عليهم السلام بذلك المعلوم لنا قطعنا باجماع أصحابنا رضوان الله عليهم مع تأييده بالنصوص المتظافرة حتى صار ذلك من قبيل الضروريات في مذهب الإمامية ، وقد استدل عليه أصحابنا بالدلائل العقلية وقد أوردنا بعضها في شرح كتاب الحجة ، ومن أراد تفصيل القول في ذلك فليرجع إلى كتاب (الشافي) و (تزيه الأنبياء) وغيرهما من كتب أصحابنا .

والجواب ، جملاً عما استدل به المخطؤون من اطلاق لفظ العصيان والذنب فيما صدر عن آدم عليه السلام هو أنه لما قام الدليل على عصمتهم نحمل هذه الألفاظ على ترك المستحب والأولى ، أو فعل المكروه مجازاً ، والنكته فيه كون ترك الأولى ومخالفة الأمر الندي

(١) بحار الانوار / المجلسي ١١ : ٧٢ باب عصمة الأنبياء عليهم السلام .

وارتكاب النهي الترتيبي منهم مما يعظم موقعه لعلو درجتهم وارتفاع شأنهم) (١).

وقال الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي : (ذكر السهو في هذا الحديث وأمثاله — يقصد حديث السهو — محمول على التقية في الرواية ، كما أشار إليه الشيخ وغيره ، لكثرة الأدلة العقلية والنقلية على استحالة السهو عليه مطلقاً.

ثم انظر في رسالته الموسومة بـ « التنبيه بالمعلوم » أو (البرهان على ترتبه المعصوم من السهو والنسيان) تجد ما يدحض به الرأي الشاذ في ذلك.

وتحت عنوان (في جملة من عبارات علمائنا وفقهائنا المصريحين بنفي السهو عن النبي والأئمة عليهم السلام في العبادات وغيرها) كتب الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي ، صاحب « وسائل الشيعة » : (إن علماءنا وفقهائنا قد صرحوا بذلك في أكثر كتبهم في الفروع ، وصرحوا في جميع كتب الاصول بنفي السهو عنهم عليهم السلام على وجه العموم والاطلاق الشامل للعبادة وغيرها ، وأوردوا أدلة كثيرة شاملة للعبادة) (٢).

وأورد أقوال شيخ الطائفة الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي في كتبه المختلفة ، والشيخ المفيد ، والمحقق الحلبي في « المختصر النافع » ، والعلامة الحلبي ، والفاضل المقداد ، والشيخ البهائي ، والشيخ

(١) بحار الأنوار ١١ : ٩١ .

(٢) التنبيه بالمعلوم (البرهان على ترتبه المعصوم عن السهو والنسيان) : ٤٧ تحقيق محمود البدري ، اصدار

مركز النشر لمكتب الاعلام الاسلامي ط ١ .

٣٠ العصمة ، حقيقتها — أدلتها

الشهيد الأول ، والمحقق الطوسي ، وأخيراً قول السيد ابن طاووس (١).

والحق عندنا معاشر الإمامية وجوب العصمة في الملائكة والأنبياء والاولياء عليهم السلام ، في تمام العمر مطلقاً سواء كان فيما يتعلق بالاعتقاد ، أو فيما يتعلق بالتبليغ ، أو فيما يتعلق بالفتوى ، أو فيما يتعلق بالاحوال والافعال ، صغائر كانت أو كبائر ، ولا يجوز السهو والنسيان عليهم (٢).

وقال الشيخ محمد رضا المظفر رحمته الله : (ونعتقد ان الأنبياء

معصومون قاطبة ، وكذلك الأئمة عليهم جميعاً التحيات الزاكيات.

وقال بعد ذلك : ونعتقد ان الإمام كالنبي يجب ان يكون معصوماً من

جميع الرذائل والفواحش ، ما ظهر منها وما بطن ، من سنّ الطفولة إلى الموت ، عمداً وسهواً.

كما يجب ان يكون معصوماً من السهو والخطأ والنسيان ، لأنّ الأئمة

حفظة الشرع ، والقوامون عليه ، حالهم في ذلك حال النبي ، والدليل الذي

اقتضانا ان نعتقد بعصمة الأنبياء هو نفسه يقتضينا ان نعتقد بعصمة الأئمة

بلا فرق (٣).

وقال الشيخ الآملي : (الحق ان السفير الالهي مؤيد بروح القدس ،

معصوم في جميع أحواله وأطواره وشؤونه قبل البعثة ، أو بعدها.

(١) التنبيه بالمعلوم : ٤٧ — ٦٥ .

(٢) شرح الاسماء الحسنی / السيزواري ٢ : ٣٧ .

(٣) عقائد الإمامية : ٣١٣ باب عقيدتنا في عصمة الإمام ، ط مؤسسة الإمام علي عليه السلام .

القصل الثاني : الأقوال في العصمة ٣١

فالنبي معصوم في تلقي الوحي وحفظه وإبلاغه ، كما أنه معصوم في أفعاله مطلقاً بالأدلة العقلية والنقلية.

فمن اسند إليه الخطأ فهو مخطئ ، ومن اسند إليه السهو فهو أولى به.

ونقل الروايات والانباء ، بل الآيات القرآنية في ذلك ، يؤدي إلى الاسهاب ، وتزيه الأنبياء لعلم الهدى السيد المرتضى اغنانا عن ورود البحث عن هذه المسائل (١).

(١) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد / الشيخ حسن زاده أملي : ٥٩٣.

الفصل الثالث

الأدلة العقلية على العصمة

توطئة خاصة :

قال الإمام أبو عبد الله الصادق عليه السلام : « إنا ما أثبتنا أن لنا خالقاً صانعاً متعالياً عتاً ، وعن جميع ما خلق ، وكان ذلك الصانع حكيماً ، لم يجوز أن يشاهده خلقه ، لا يلامسهم ولا يلامسوه ، ولا يباشرهم ولا يباشروه ، ولا يحاجهم ولا يحاجوه . فثبت أن له سفراء في خلقه وعباده ، يدلونهم على مصالحهم ومنافعهم ، وما به بقاؤهم وفي تركه فناؤهم ، فثبت الأمر والنهْي عن الحكيم العلِيم في خلقه . ثبت عند ذلك أن له معبرين ، وهم الأنبياء وصفوته من خلقه ، حكماء ، مؤدبين بالحكمة ، مبعوثين بها ، غير مشاركين للناس في أحوالهم ، على مشاركتهم لهم في الخلق والتركيب ^(١) . »

(١) التوحيد / الشيخ الصدوق عليه السلام : ٢٤٩ .

ولعلّه من هنا ومّا على^١ شاكلته ، استفيدت مقدمات ما جعلوه بياناً وأسسوا عليه قاعدة متينة تسمى بقاعدة « اللطف » وخلاصة ذلك :

أنّه تعالى لا يشاهده خلقه ، ولا يلامسهم ، ولا يلامسوه ، ولا يحاجّهم ، ولا يحاجّوه ، إذن لا بدّ من وجود سفراء له في خلقه وعباده .

وهؤلاء هم الذين يدلّونهم على^١ مصالحهم ومنافعهم وما به بقاؤهم ، وفي تركه فناؤهم ، فثبت حينئذٍ الآمرون والناهون ، عن الحكيم العليم في خلقه .

ولذا قد ورد : « إنّ الخلق لما وقفوا على حدّ محدود ، وامروا ان لا يتعدّوا ذلك الحد لما فيه من فسادهم ، لم يكن يثبت ذلك ولا يقوم إلاّ بأن يجعل عليهم أميناً يأخذهم بالوقف عندما أبيع لهم ، ويمنعهم من التعديّ والدخول فيما حظر عليهم ، لأنّه لو لم يكن ذلك لكان أحدّ لا يترك لذّته ومنفعته لفساد غيره ، فجعل عليهم قيماً يمنعهم من الفساد ، ويقمّم فيهم الحدود والأحكام .

و — إنّنا نجد فرقةً من الفرق ولا ملّةً من الملل بقوا وعاشوا إلاّ بقيمٍ ورئيس لما لا بدّ لهم منه في أمر الدين والدنيا ، فلم يجز في حكمة الحكيم ان يترك الخلق بما يعلم أنّه لا بدّ لهم منه ، ولا قوام لهم إلاّ به^(١) .

(١) بحار الأنوار / المجلسي ٣ : ١٩ عن الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام .

ومنه يجب ان يكون هؤلاء لكي تتم الحكمة من سفارتهم صفوته من خلقه ، وإلاّ لكان هناك ترجيحٌ بلا مرجح ، أو تقدّمٌ لمفضول على فاضل ، وهو منافعٍ للحكمة. وهؤلاء حكماء ، قد ادبهم الباري عزّ وجلّ بأدابه فُبِعثوا بالحكمة كما كانوا هم من أهلها وسادتها. ويجب أن يكونوا بصراء مطيعين لله تعالى لا يشركون به طرفة عينٍ ولا أقلّ من ذلك ولا أكثر. ويجب ألاّ يكونوا كاذبين وإلاّ لانتفت الحكمة في بعثهم ، إذ سيتردد الناس في قبول قولهم ، ولا يصلح أن يكونوا أدلاءً على طريقه. وهؤلاء يجب أن يكونوا من جنس البشر وطبيعتهم حتى يكونوا مثالاً حياً للاهتمام بهم. واحتصاراً لكلّ الصفات الكاملة المجتمعة في ذاته المقدّسة نقول إنّه يجب أن يكون معصوماً.

وبما أنّ العصمة ، ليست من الامور الظاهرة والواضحة ، بل من الامور غير المدركة للبشر ، إذن لابدّ وان يُشار إليها ، بالطرق الثلاثة الآتية أو بعضها :

أ — بالعقل.

ب — بالنقل بالاضافة إليه.

ج — أو بالاعجاز لاثبات منصبه ، ومن إثبات المنصب تثبت له بالملازمة.

ويتأكد العنصر الثالث ، إذ لابدّ من إعجاز يظهر لتأييد صدق مدّعي السفارة ، وإلاّ لادّعاها كلُّ أحد. ولابدّ ان يفهم أهل عصر السفير أنّ ذلك

إعجازاً ، فلذا كانت المعاجز مختلفة باختلاف العصور.

والرعاية شاملة لكل البشرية من أولها إلى آخرها لا يختص ذلك بزمانٍ دون زمان. ولكن نعلم علم اليقين أنه لا نبي بعد نبينا محمد ﷺ ، وأن المنكر لذلك لا يعدّ مسلماً أصلاً ، إذ إن ذلك من ضروريات الدين ، فمنكره منكر للضروري ، ومنكر للضروري كافر. فاذن لا بدّ من وجود سفير لله ، ولا يكون نبياً ، وذلك هو الذي نعبر عنه « بالإمام ».

ونحصر البحث في الإمامة عند المسلمين إذ إنه « لو لم يجعل لهم إماماً قيماً أميناً حافظاً مستودعاً لدرست الملة ، وذهب الدين ، وغيّرت السُنّة والأحكام ، ولزاد فيه المبتدعون ، ونقص منه الملحدون ، وشبّهوا ذلك على المسلمين ؛ لأننا وجدنا الخلق منقوصين محتاجين غير كاملين مع اختلافهم واختلاف أهوائهم ، وتشّتت انخائهم ، فلو لم يجعل لهم قيماً حافظاً لما جاء به الرسول ، فسدوا على نحو ما بيننا ، وغيّرت الشرائع والسنن ، والأحكام ، والايمان ، وكان ذلك فساد الخلق أجمعين ^(١) .

ولذا قالوا : (لما أمكن وقوع الشرِّ والفساد وارتكاب المعاصي من الخلق ، وجب في الحكمة وجود رئيس قاهر ، أمر بالمعروف ، ناهٍ عن المنكر ، مبين لما يخفى على الأمة من غوامض الشرع ، مُنفذ لأحكامه ، ليكونوا إلى الصلاح أقرب ، ومن الفساد أبعد ، ويأمنوا من وقوع الشر والفساد).

(١) بحار الأنوار / المجلسي ٢٣ : ١٩ عن الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام .

فوجوده لطف ، وقد ثبت ان اللطف واجب عليه تعالى ، وهذا اللطف يسمى إمامة ، فتكون الإمامة واجبة ، (ولما كان علّة الحاجة إلى الإمام عدم عصمة الخلق وجب ان يكون الإمام معصوماً)^(١).

ومن ناحية أخرى فإنّ القرآن حقّ كلّه وإنّه قطعي الصدور ، إلاّ أنّه ظنيّ الدلالة ، فلذا سيقع الاختلاف في تأويله ، وكلّ متأول يدعي أنّه على الحقّ وغيره ليس عليه ، فيكون ذلك سبباً للفرقة والتراخ أكثر من التآليف والاجتماع ، وهذا منافٍ للحكمة ، إذن لا بدّ من وجود مبين لكتابه العزيز ونعبر عنه بالحافظ له.

ومن جانب آخر نرى أنّ السنتّة النبوية كذلك ، بل ملئت كتب نقلها بأحاديث كاذبة ومُلفقة ، فما أدرانا ما الذي قاله صاحب الشرع وما الذي لم يقله ؟ خاصّة أنّ هذه الفجوة تكبر وتكبر كلّما ابتعدنا عن مركز الرسالة الأول ، فبذا لا بدّ من وجود مبين ومفسّر وكاشف عنها. ومن هنا صرّح الشيخ الصدوق عليه السلام بهذا الدليل في اول كلامه إذ قال :

« إنّهُ لَمَّا كان كلّ كلام ينقل عن قائله يَحتمل وجوها من التّأويل ، وكان أكثر القرآن والسنتّة مما اجمعت الفرق على أنّه صحيح لم يغيّر ولم يبدّل ، ولم يزد فيه ولم ينقص منه ، محتملاً لوجوه كثيرة من التّأويل ، وجب أن يكون مع ذلك مخبر صادق معصوم من تعمد الكذب والغلط ، مُسنيء عمّا عني الله ورسوله في الكتاب والسنتّة على حق ذلك وصدقه ، لأنّ الخلق

(١) تعليقة العلامة الأستاذ الشيخ علي الأنصاري على فصول العقائد للحكيم الطوسي عليه السلام : ٣٥ — ٣٦

٣٨ العصمة ، حقيقتها — أدلتها

مختلفون في التأويل ، كل فرقة تميل مع القرآن والسنة إلى مذهبها ، فلو كان الله تبارك وتعالى تركهم بهذه الصفة من غير مخبر عن كتابه صادق فيه لكان قد سوّغهم الاختلاف في الدين ودعاهم إليه ... وفي ذلك إباحة العمل بالمتناقضات والاعتماد للحق وخلافه.

فلما استحال ذلك على الله عزّ وجلّ ، وجب أن يكون مع القرآن والسنة في كل عصر من ينبي عن المعاني التي عنها الله عزّ وجلّ في القرآن بكلامه... وينبي عن المعاني التي عنها رسول الله ﷺ في سنته وأخباره... وإذا وجب انه لا بدّ من مخبر صادق وجب ان لا يجوز عليه الكذب تعمّداً ، ولا الغلط وجب ان يكون معصوماً^(١).

وبما أنّ مهمته كذلك إذن يجب ان يكون صادقاً وأميناً ، لكي يقبل منه الناس كلّ ما يبينه ويوضحه كما كان الرسول كذلك.

(وثبت عند ذلك أنّ له معبرين هم الأنبياء وصفوته من خلقه ...) .

فالأنبياء قد ذكر ، والأئمة بصفوته من خلقه قد بينهم كذلك ، فالأنبياء والأئمة كلّهم لا بدّ وان يكونوا (مؤدّبين بالحكمة ، معوثين بها ، غير مشاركين للناس في أحوالهم ، على مشاركتهم لهم في الخلق والتركيب ..) . ومن هنا نفهم ونذكر جيداً معنى حديث الثقلين : « إني مخلصٌ فيكم الثقلين كتاب الله ، وعترتي أهل بيتي ... » .

ونذكر كذلك لمّ سكت ذلك الشامي عندما ناظره هشام بن الحكم رضي الله عنه

(١) معاني الأخبار / الشيخ الصدوق : ١٣٣ — ١٣٤ بتصرف طفيف.

، عندما قال له هشام : يا هذا أربك أنظر لخلقه أم خلقه لأنفسهم ؟

فقال الشامي : بل ربي أنظر لخلقه .

فقال : ففعل بنظره لهم ماذا ؟!

قال : أقام لهم حجّةً ودليلاً كيلا يتشتتوا ، أو يختلفوا ، يتألفهم ويقيم

أودهم ويخبرهم بخبر ربهم .

قال : فمن هو ؟!

قال : رسول الله ﷺ

قال هشام : فبعد رسول الله ﷺ من ؟!

قال : الكتاب والسنة

قال هشام : فهل ينفعنا اليوم الكتاب والسنة في رفع الاختلاف عنا ؟!

قال الراوي — الذي هو يونس بن يعقوب — فسكت الشامي «^(١) .

وأخيرا نقول إنّ الإمامة منصبٌ خاص .

ونستطيع أن نضيف : بأنّ منزلة الإمامة تساوي الأسوة والقدوة .

فالمقتدى به هو الإمام ، وبما أنّه النموذج الأمثل والأكمل للخلافة

الالهية فعليه يجب أن يكون حاوياً لكل معنى الكمال الذي يمكن أن يتّصف به المخلوق ، حتّى يكون قدوةً للجميع .

(١) أنظر اصول الكافي ١ : ١٧١ — ١٧٢ / ٣ . وكذلك وسائل الشيعة / الحر العاملي ٢٧ : ١٧٧ / ٢ باب ١٣ .

٤٠ العصمة ، حقيقتها — أدلتها

وبالخليفة يُستدلُّ على المستخلف ، فلو كان عادلاً لأشعر وأشار إلى عدله ، ولو كان ظالماً لبين ظلمه.

كما أن نصب الكامل أبعد للخيانة ، فالله قادرٌ لا يعجزه شيء ، وهو المطلع على عباده ، فاختياره لمن يحمل رسالته ويكون خليفته لا بد أن يكون أتم خلقه ، ولا يصح أن يقع بالخيانة مهما صغرت ، إذ الله يقول وقوله الحقّ : ﴿ أَنْ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ ﴾^(١).

فعلية لا بد وأن يكون أحسن خلقه وأتمهم. وبذا أصبح رسول الله ﷺ أسوةً لنا : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾^(٢).

فالإمام كما يظهر للمتبع يمثل الاسوة والقدوة الالهية الكاملة للممكن سواء كان نبياً أم غيره.

وهذا كله ظهر بعض خصائص الإمام المعبر عنه بالعصمة.

الأدلة العقلية

بعد هذا الاستعراض وهذه المقدمات نحاول أن نضع أصابعنا على الأدلة العقلية التي تثبت العصمة لمن اختاره الله تعالى لهداية خلقه بعد إنذارهم...

(١) سورة يوسف : ١٢ / ٥٢ .

(٢) سورة الأحزاب : ٣٣ / ٢١ .

١ - إنَّ من يدَّعي منصباً إلهياً لا بدَّ أن يظهر المعجز على يديه ، فدعوى ذلك المنصب أولاً ، وإظهار المعجز ثانياً ، فيعلم صدقه ووساطته عن الله تعالى إلى الناس.

ومقتضى هذا كله يجب أن يكون صادقاً وأميناً ليؤدِّي رسالته على أتم وجه ، وأكمل صورة ، إذ يقبح عقلاً أن يبعث الله تعالى ، أو يوسيط بينه وبين خلقه من هو كاذبٌ غير أمين. وهذا واضح لا غبار عليه.

فكانَّ المعجز قد وقع وأيد مُدَّعي النبوة والرسالة والمقام الالهي. فلا بدَّ أن يكون مانعاً من الكذب ، لأنَّ تصديق الكذاب قبيح. وهذا المقام الالهي بتأييده يدلُّ على الاتِّباع والتصديق ، وذلك لأنَّ الغرض الامتثال لما جاء به صاحب هذا المقام.

من هنا نستكشف أنَّ كلَّ ما يقدح في صاحب هذا المقام ، يقدح في الامتثال ويزحزحه ، فلا بدَّ أن يكون هذا الصاحب مؤيِّداً بالبعد عن جميع ما يكون منفراً عنه مبعداً ، ولعلَّ هذا أقرب للوقوع من إظهار المعجز ، إذ إظهار المعجز لقبول قوله ، فكلَّ ما يؤيِّد هذا القبول ويقويه يُرجح وقوعه ، وهذا كله ممكن وشرائطه واضحة طبيعية ، فهو أولى للتصديق من اختراق القوانين الكونية والنواميس الطبيعية لتأييد هذا الوسيط ليكون بذلك كله الامتثال أقرباً. إذ إنَّ النفس لا تميل لمرتكب كلَّ ما يكون منفراً.

وبعبارة أوضح نقول : إنَّ مدَّعي الوساطة لا بدَّ أن يكون خالياً من السخف ، والجنون ، والخلاعة.. الخ. ونضيف إلى ذلك الذنوب كلها ، وبالخصوص الكبائر منها ، فإنَّها أوضح للقبول ، ولذا عبّر من عبّر ، وأصاب

٤٢ العصمة ، حقيقتها — أدلتها

فيما عبر (انَّ حَظَّ الكِبَائِرِ فِي هَذَا البَابِ إِنْ لَمْ يَزِدْ عَنِ حَظِّ السَّخْفِ وَالجُنُونِ وَالخَلَاعَةِ ، لَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ)^(١).

فإذا تمَّ هذا يظهر أنَّ كلَّ ما هو منفردٌ يجب أن لا يتَّصف به الوسيط ، رعاية من الله تعالى لنا ، ليقربنا إلى الطاعة أكثر ، ويبعدنا عن المعصية^(٢).

فإذا سلّمنا بهذا نقول : إنَّهم اختلفوا في عدد الكبائر ، بل في حدود الكبيرة ، فبعضٌ قد رواها عن النبي ﷺ سبعة ، ورووا أنَّ ابن عمر زادهما اثنين ، وابن مسعود زاد عليها ثلاثة. كما أنَّ كثيراً من عظام الذنوب ليس في ما ذكره وسطروه.

وقد اختلفوا كذلك في تحديد الكبيرة ، فقالوا : هي الذنب الذي واعد الله تعالى عليه النار في القرآن ، وبعضهم قال : إنَّ الكبائر من الذنوب هي التي عُدَّت كبائر في الأخبار^(٣). بل بعضهم صرَّح أنَّه ليس هناك كبيرة ولا صغيرة بل كلُّها كبائر.

وكلَّ هذا لا مدخلية له في بحثنا عند التمعن بشيء ، وذلك لأنَّ الذي يهم ، هو ما كان مُنفراً للخلق من الوسيط ، وما كان مبعداً للوسيط من الخالق ، فإذا رضينا بذلك وقنعنا به ، يكون حينئذٍ حال الذنوب

(١) بحار الانوار / المجلسي ١١ : ٩٢ .

(٢) وهذا من أساسيات قاعدة اللطف ، فقد حدَّ القوم اللطف : بأنَّه هبة مقربة إلى الطاعة ، ومبعدة عن المعصية ، ولم يكن لها حظٌّ في التمكين ، ولم تبلغ به الهبة حدَّ الاجزاء. راجع كتاب العقائد من أنوار الملوكوت في شرح الباقوت : ١٥٣ .

(٣) راجع : الكافي في كتاب الايمان والكفر ، باب الكبائر ، والوسائل ١١ : ٤٥ من أبواب جهاد النفس.

القصل الثالث : الأدلة العقلية على العصمة ٤٣
كلّها واحداً.

ولو دققنا في الأمر أكثر لرأينا أن هناك ذنباً أي معصية ، وعاصياً ، ومن قد عُصي ، فمن جهة نفس المعصية رأينا الاختلاف في الكبيرة والصغيرة ، وحدودهما. ومن جهة العاصي رأينا علو مقامه ، وحساسيّة ذلك المقام فعلمنا أنّه من المقرّبين ، وإذا سلّمنا بأنّ حسنات الأبرار سيئات المقرّبين ، علمنا ما يُفيدة ذنب المقرّب سواء كان صغيراً أو كبيراً بما أنّه مقرّب ، إذ إنّ ما يُعدُّ حسنةً في مقام يُعدُّ له ذنباً وسيئةً ، فكيف بالذنب والمعصية.

ومن جهة ثالثة نظرنا إلى الذي عُصيَ فرأينا عظماءً عظيماً فعظمت معصيته أيّاً كانت ، ولذا جاء في الأثر : « لا تنظروا في صغر الذنوب ، ولكن انظروا على من اجترأتم »^(١).

من هذه الجهات الثلاث نرى أنّ استبعاد بل امتناع صدور المعصية من صاحب هذا المقام أقرب للقبول ، بل هو عين الواقع ، إذ حاله يختلف عن حالنا جزماً.

ومن هنا يظهر معنى قول الشيخ المفيد رحمته : (وإِنَّه ليس في الذنوب صغيرة في نفسه ، وإلّا يكون فيها بالاضافة إلى غيره)^(٢).

كما أنّنا لو دققنا النظر لرأينا أنّ النفس تسكن للذي لم تصدر منه المعصية أصلاً أكثر ممن صدرت منه ، سواء تاب عنها أم لا ، والمثل الذي

(١) كتر العمال ٤ : ٢٢٩ / ١٠٢٩٤ . ووسائل الشيعة / الحر العاملي ١١ : ٢٤٧ / ١٣ .

(٢) أوائل المقالات / الشيخ المفيد ٤ : ٨٣ .

٤٤ العصمة ، حقيقتها — أدلتها

نضربه يُقَرَّبُ هذا المعنى^١ ويجعله أوضح : « التائب من الذنب كمن لا ذنب له ^(١) ، إذ لو لم يكن أعلا منه منزلة لما شُبَّه به ، فإذا ثبت هذا : (أمكن التمسك في إثبات ما ذهب إليه أصحابنا من تزيههم « صلوات الله عليهم » عن كل منقصة ، ولو على سبيل السهو والنسيان من حين الولادة إلى الوفاة بالاجماع المركب) ^(٢) .

إذ العلماء بين قائل بعصمتهم كذلك مطلقاً. وبين قائل بعصمتهم من الكبائر ، واختلفوا بالصغائر ، وبين قائل بعصمتهم من الكبائر في حال دون حال. فإذا ثبتت عصمتهم من الكبائر والصغائر يتعين القول الأول. إذ لا قائل بعصمتهم منهما معا ويشكك بمقام دون مقام.

٢ — لو صدر ذنب منه لزم اجتماع الضدين ، فيجب إطاعته لأن مقامه يقتضي هذا ، ويجب عصيانه لأن ما جاء به ذنب. بل يجب منعه ، والانكار عليه ، بل ردعه وحتى زجره لكي يترك ذلك الذنب ، فلربما يؤلّد ذلك الايذاء له ، وإيذاؤه كما نعلم حرام بالاجماع ، ولقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ ^(٣) .

٣ — كما أنه لو أذنب كان فاسقاً ، فيجب أن تُردَّ شهادته ، للاجماع ، ولقوله تعالى : ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ ... ﴾ ^(٤) . فيلزم حينئذ أن يكون أدون

(١) كثر العمال ٤ : ٢٠٧ / ١٠١٧٤ وغيره.

(٢) بحار الانوار / المجلسي ١١ : ٩٢ .

(٣) سورة الأحزاب : ٣٣ / ٥٧ .

(٤) سورة الحجرات : ٤٩ / ٦ .

القصل الثالث : الأدلة العقلية على العصمة ٤٥
من آحاد الأمة.

٤ — وبعضيانه يكون من حزب الشيطان ، فيلزم منه خسارانه ، إذ قال تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾^(١) . وهو باطل بالضرورة.

٥ — وكما قدّمنا فإنّ حسنات الأبرار سيئات المقربين ، فعلى هذا يكون حظّه أقلّ مرتبة من أقلّ أحد من أفراد الأمة. بل قد يلزم منه استحقاقه للعذاب ، قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾^(٢) . ومن هذه الآية بالذات يظهر لنا جلياً أنّ الرسول لا يعصي أصلاً ، فحدوده هي الله ورسوله ، ولا يمكن أن يكون المحدّد خارجاً عن الحدّ.

٦ — وقد يستحق اللعن ، إذ بتعديده للحدود يكون ظالماً ، والله تعالى يقول : ﴿ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾^(٣) وهو باطل بالضرورة ، والاجماع.

٧ — ويشمله التهوين في قوله تعالى : ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾^(٤) .

(١) سورة المجادلة : ٥٨ / ١٩ .

(٢) سورة النساء : ٤ / ١٤ .

(٣) سورة هود : ١١ / ١٨ .

(٤) سورة البقرة : ٢ / ٤٤ .

قول وفعل وإقرار المرسل والإمام عليهما السلام هل هو حجة أم لا ؟!

إن قلنا كون كل ذلك حجةً ثبتت العصمة ، (وهذا الدليل من أمتن ما يمكن أن يُذكر من الأدلة على حجية السنة).

إذ مع إمكان صدور المعصية منه ، أو الخطأ في التبليغ ، أو السهو ، أو الغفلة ، لا يمكن الوثوق أو القطع بما يدعي تأديته عن الله عز وجل ، لاحتمال العصيان ، أو السهو ، أو الغفلة ، أو الخطأ منه ولا مدفع لهذا الاحتمال (^(١)).

وربما يتوهم متوهم عند استطلاع ما نقلناه من آراء العلماء حول العصمة واختلافهم في حدودها من أن هذا لا يجدي شيئاً ؛ وذلك لأنهم اتفقوا على أنه معصوم بما يتعلق بالتبليغ والفتيا ، فيكون الدليل أضيق من المدعى!

نقول رفعاً لهذا التوهم : إنَّ الحجة كما نعلم هي ما يُحتجّ به ، أي أن للمسلم أن يتبع مؤداه ويكون له الحقّ يوم القيامة ، والله سبحانه وتعالى يقول : ﴿ لِنَلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾ ^(٢) .

فيكون عملهم حينئذٍ إذا كان مُطابقاً لما صدر من الوسيط بين الله وخلق حجة للناس على الله لو كان ذلك قد أدى وفعل أو قرّر ما ليس صحيحاً شرعاً ، وهذا لا يمكن. فعليه لا بدّ أن يكون فعله وقوله وإقراره صحيحاً دائماً.

(١) الأصول العامة للفقه المقارن / السيد محمد تقي الحكيم : ١٢٨ .

(٢) سورة النساء : ٤ / ١٦٥ .

حصر العصمة في حال التبليغ والفتيا :

وإذا حصروه في حال التبليغ والفتيا ، نقول لهم : إنّ العلماء كافة قد اطلقوا وقالوا : (إنّ النبي بشرٌ مثلنا ، له ما لنا ، وعليه ما علينا ، وهو مكلف من الله تعالى بما كلف به الناس ، إلّا ما قام الدليل الخاصّ على اختصاصه ببعض الأحكام : إمّا من جهة شخصه بذاته ، وإمّا من جهة منصب الولاية ، فما لم يخرج الدليل فهو كسائر الناس في التكليف. هذا مقتضى عموم اشتراكه معنا في التكليف. فإذا أصدر منه فعل ولم يعلم اختصاصه به ، فالظاهر في فعله أنّ حكمه فيه حكم سائر الناس. فيكون فعله حجّة علينا وحجّة لنا ، لا سيما مع ما دلّ على عموم حسن التأسّي به)^(١) ، فلا مجال للتقييد هذا أولاً.

وثانياً : أتى لنا تمييز الفعل والقول والاقرار منه ، بحيث نعلم أنّ هذا تبليغ أو فتيا وأنّ هذا ليس كذلك؟! أي كيف يتمّ لنا تمييز ما هو تبليغ وفتيا عمّا هو فعل شخصي؟!

ولو قال قائل : إنّ عليه التنبيه ، فعلى المعصوم أن يقول : إنّ هذا الفعل فعل تبليغ ، وإنّ هذا الفعل ليس كذلك. عليه أن يقول : إنّ هذا القول تبليغ ، وإنّ هذا القول ليس تبليغاً ولا فتياً. عليه أن يبين أنّ هذا الاقرار تبليغ أو فتيا أو ليس كذلك. وهكذا يملاً المعصوم حياته من قول : إنّ هذا

(١) أصول الفقه / الشيخ محمدرضا المظفر ٢ : ٦٧.

هذا ، وإن هذا ليس هذا ، وهو كما ترى.

ولو كان ذاك لبان ، مع أننا لا نجد لذلك عينا ولا أثراً في حياة الأنبياء والمرسلين ، وخاصة في حياة نبينا الكريم ﷺ ، مع أن كتب الروايات من صحيحها إلى سقيمها قد نقلت حتى خصوصياته ﷺ ، نعم قد نُقلت في ذلك واقعة أو واقعتان ، بأن فلاناً سأله ﷺ : إن هذا الأمر منك أم من الله !!؟ ولا تقوم تلك لقلتها أمام هذه العويصة أبداً.

بل لم يكن ذلك في أفعال وتصرفات شخصية أصلاً ، بل كانت في أمور همّ المسلمين كافة ، كما في صلح الحديبية ، أو في تقديم الإمام علي عليه السلام . وهذا يدلُّ على وقاحة من لفظها أمام النبي ﷺ لا على إيمانه ، هذا والقرآن قد صرّح : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ... ﴾ (١).

ثالثاً : أننا نجد أن الروايات متضافرة وكثيرة في أن الله في كل واقعة حكماً ، منها ما ورد عن ابن أبي عمير ، عن حفص بن البختري ، عن أبي عبد الله عليه السلام : « ما من شيء إلا وله حدٌّ كحدود داري هذه ، فما كان من الطريق فهو من الطريق ، وما كان من الدار فهو من الدار » (٢).

وعن خيثمة بن عبد الرحمن الجعفي ، قال : حدثني أبو الوليد البحراني ، عن أبي جعفر عليه السلام أنه أتاه رجل بمكة فقال له : يا محمد بن علي أنت الذي تزعم انه ليس شيء إلا وله حدٌّ !!؟

(١) سورة النساء : ٤ / ٥٩ .

(٢) بحار الأنوار / المجلسي ٢ : ١٧٠ / ٧ باب ٢٢ .

فقال له أبو جعفر عليه السلام : « نعم ، أنا أقول إنه ليس شيء مما خلق الله صغيراً أو كبيراً إلاّ وله حدّ ، إذا جاوز به ذلك الحدّ فقد تعدّى حدود الله فيه ... » ^(١).

وعن سليم بن قيس الهلالي ، عن أمير المؤمنين عليه السلام — في حديث طويل — أنّه قال لطلحة : « إنّ كلّ آية أنزلها الله على نبيه عندي باملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخطّ يدي ، وتأويل كلّ آية أنزلها على محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وكلّ حلال وحرام أو حدّ ، أو حكم ، أو شيء تحتاج إليه الأمة إلى يوم القيامة مكتوب باملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخطّ يدي.

فقال : كل شيء من صغير أو كبير ، أو خاص أو عام ، كان أو يكون إلى يوم القيامة فهو عندك مكتوب !؟

قال : نعم ، وسوى ذلك أسرّني في مرضه ألف باب يفتح كلّ باب ألف باب ^(٢).

وكذا ورد عن يونس بن عبدالرحمن ، عن حمّاد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : « ما من شيء إلاّ وفيه كتاب وسنة » ^(٣).

واستفاد العلماء من تلك الروايات وأشباهها : « أنّ لكلّ شيء حداً ، وأنّه ليس شيء إلاّ ورد فيه كتابٌ وسنةٌ ، وعلم ذلك كلّهُ عند

(١) بحار الأنوار ٢ : ١٧٠ / ١٠ باب ٢٢ .

(٢) بحار الأنوار ٢٦ : ٦٥ / ١٤٧ باب ١ .

(٣) أصول الكافي ١ : ٥٩ / ٤ باب الردّ إلى الكتاب والسنة .

الإمام عليه السلام « (١) » .

وعليه قالوا : (إنَّ كلَّ مُتشرِّع يعلم أنَّه ما من فعل من أفعال الإنسان الاختيارية ، إلَّا وله حكم في الشريعة الإسلامية ، من وجوب أو حرمة ، أو نحوها من الأحكام الخمسة) (٢) .

فلو تمَّت هذه المقدمة — وهي تامة — يكون حينئذٍ كلُّ تصرّف للمعصوم له حكمه الخاص ، وبما أنَّ له حكمه الخاص ، وهو مبين لذلك الحكم ، فعليه يقتضي ذلك عصمته ، وإلَّا لاختل التبليغ ، إلَّا إذا قلنا بأنَّ عصمته في الواقعة الأولى واجبة ، وأمَّا في الوقائع اللاحقة فلا ، وهو ما لم يقله أحدٌ لحدِّ الآن ، وحينئذٍ إذا تجرَّأ أحدٌ وقاله فهو خلاف الاجماع المركب للمسلمين كما هو ظاهر .

بل لعلَّ ما ورد في سبب جعل شهادة خزيمية بن ثابت بشهادتين ، يوضِّح لنا الأمر أكثر ، فيكون المطلب أحلى وأوضح ، فقد ذكر أهل التاريخ أن : (سبب تسميته بذئ الشهادتين هو أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اشترى فرساً من أعرابي ، ثمَّ إنَّ الأعرابي أنكر البيع . فأقبل خزيمية بن ثابت الأنصاري ففرَّج الناس بيده حتى انتهى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : أشهد يا رسول الله لقد اشتريته منه . فقال الأعرابي : أتشهد ولم تحضرنا؟! قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « أشهدتنا »؟! قال : لا ، يا رسول الله ، ولكنني علمتُ أنك قد اشتريت ، أفأصدِّقُ بما جئت به من عند الله ، ولا أصدِّقك على هذا

(١) الاصول الاصلية / العلامة السيد عبداللّٰه شير : ٢٧٣ .

(٢) اصول الفقه / العلامة الشيخ محمدرضا المظفر : ١ : ٧ .

الأعرابي الخبيث !؟

فحجب رسول الله ﷺ وقال : « يا خزيمة شهادتك شهادة رجلين »^(١).

إذ إن تلك القضية بلا ريب ولا شك لم تكن تبليغا ، ولم تكن فتيا ، بل كانت أمراً شخصياً متعلقاً بمحمد ﷺ بما هو شخص ، لا بما هو نبي أو مرسل.

وكما يعلم الجميع ادعى أحد المتنازعين الذي كان من الأعراب ، بأن الفرس فرسه ، وادعى الشخص الآخر الذي هو محمد بن عبدالله ﷺ الفرس ذاته ، ووقع التزاع بينهما.

وعندما سأل النبي ﷺ الشهادة له ، لم يشهد له أحد من المسلمين لجهلهم ، لا لشيء آخر ، لأنهم لم يروه عنده ، ولم يطلعوا على ملكيته ، ولم يشهدوا بيعه ، إلا أن شخصاً من العرب أقبل ، وفض التزاع بشهادته أن الفرس لمحمد ﷺ !!!

فكيف تمت شهادته ؟! هل شهد ملكيته للفرس ؟! هل علم بما تعلم به الملكية لشخص على مال معين ؟! كل هذا لم يكن...

فلماذا لم يزرجه النبي ﷺ عن فعله هذا ؟! ولماذا لم يقل له لم تشهد فلم تشهد ؟! ولماذا هو لم يقل أصلاً بأن محمداً ﷺ الشخص ربما يكون

(١) رواها الشيخ الكليني بسند صحيح عن أبي عبدالله عليه السلام . الكافي ٧ : ٢٣ / ١ كتاب الشهادات باب النوادر . كلفه عن معجم رجال الحديث / السيد الخوئي ٧ : ٤٩ ط مؤسسة آل البيت عليه السلام . وأوردها الشيخ المجلسي في بحاره عن معاوية بن وهب باختلاف في بعض ألفاظ الواقعة عن كتاب الاختصاص : ٦٤ راجع بحار الانوار / المجلسي ٢٢ : ١٤١ مؤسسة الوفاء ١٩٨٣ م ط ٢ .

٥٢ العصمة ، حقيقتها – أدلتها

قد اشتبه عليه الأمر؟! أو أن يكون قد أخطأ؟! أو نسي؟! أو ... إلى آخر محامل الاشتباه...

هذا الرجل لم يعتنِ بذلك أصلاً ، وشهد بأن الفرس له ، معللاً شهادته بعد سؤاله ﷺ له كيف شهدت بذلك؟! فقال : أتك اخبرتنا عن السماء فصدّقناك فكيف لا أُصدّقك على فرس؟! وبهذا الايمان المطلق أصبحت شهادته تعادل شهادتين فسُمي بـجُزَيْمة ذي الشهادتين. ألا يكون ذلك شاهد صدق على مدّعانا!!؟

فالقضية كانت شخصية مع هذا جعل من شهد بلا رؤية بصرية ، بل برؤية بصيرية بهذه القاعدة العقلية المرتكزة في ذهن العقلاء التي لم يلتفت إليها أغلب الناس آنذاك في ذلك المجتمع الذي لم ينضج بعد عقائدياً ؛ وتوضيحها وترسيخها في أذهان الناس جعلت شهادة هذا الرجل شهادتين. فما لنا كيف نحكم؟!؟

يبقى شيء ربّما يقع فيه المتعرّض لهذه المباحث ، ومؤداه من أن العقاب يرفع عمّن تاب ، فعليه لا عقاب ولا عتاب يبقى. ولكن هذا لا شيء ، بالنظر إلى حديثنا بالخصوص ، فلا مدخيلة لذلك باستحقاق العقاب أو الثواب ، أو عدم أحدهما ، أو كليهما أصلاً ؛ وذلك لأنّ حديثنا بالمنفّر ووجوده ، لا باستحقاق العقاب الأخرى ، أو حتى الديني وعدمه ، إذ قد يأتي الابتلاء من جهة الاختبار ليس إلا ، لا من جهة الذنب كما هو واضح ، فلا فرق.

إلا أنّ الزاوية المنظور منها تختلف ، وذلك لأنّ كثيراً من المباحث مع أنّها لا توجب عقوبة ولا ذمّاً ، إلا أنّها منفرة ، فاننا نقول بعدم جواز ارتكابها

القصل الثالث : الأدلة العقلية على العصمة ٥٣

من قبل من علت درجته بلا ريب ولا شك وهو واضح بالتأمل. وكذلك هناك كثير من الهيئات والحالات التي لا يمكن لمثل هؤلاء ان يكونوا فيها ، مع أنها خارجة عن مورد العقاب والذم. فحديثنا منصبٌ حول وجود المنفر وعدم وجوده.

فبرى من أن أي شيء يكون منفراً عن هؤلاء الأشخاص لا يمكن أن يرتكبه أو يكونوا فيه سواء كان مباحاً أم غير مباح ، وسواء كان عملاً أم غير عمل ، وسواء كان حالة وهيئة أم غيرهما.

ولازم من يقول من أن الحديث حول التوبة من ذاك الذنب الصغير وعدمه ، فإذا تاب كان هذا غير لازم للتغيير عنه ؛ لأنها قد أزالته الذم والعقاب ، لازم ذلك القائل جواز ارتكاب الكبائر قبل البعثة إذا تاب ، بل بعدها مع التوبة ، وهو كما ترى!

كما أن ارتكاب الصغيرة لا يمكن قياسه بترك النوافل وأشباهاها ، فهما مختلفان من حيث ان ارتكاب الصغيرة يكون منفراً ، بينما ترك النافلة لا يكون كذلك إلا في حالات خاصة نلتزم بعدم تركها فيها.

المهم أن العرف هو الذي يُحدّد ما هو المنفر من غيره ، ولا ضابطة دقيقة في ذلك أصلاً ، ولكن يمكن إعطاء ضابطة كلية وهو أن كل منفر لا يمكن لهؤلاء أن يرتكبه ، لأن اللطف الالهي يقتضي تقريب الناس منهم. وكل منفر يوجب ابتعاد الناس عنهم ، وهو عكس المطلوب.

ولذا عبّروا : (فرق واضح في العادة بين الانحطاط عن رتبة ثبتت ، واستحقت وبين فوقها). ويعنون من أن الصغيرة لكونها ذنباً توجب الانحطاط لمرتكبها فهو قبلها كان أعلا رتبة ، ومن أن ترك النافلة توجب

عدم الصعود من رتبة هو فيها إلى أعلى منها كان يستحقها لو أنه فعل تلك النافلة ، وهذا الكلام يبطل قول من يقول بجواز ارتكاب الصغائر منهم ، سواء كان عن عمد أم عن تأويل (١).

تذييلات

الأول : مسألة السهو لنبينا ﷺ بالخصوص :

بما أن مسألة سهو النبي ﷺ توجد روايةً وقولاً ، لذا أحببنا أن نمرّ عليها من دون إخلال بمطالب الكتاب ، وبدون تعميق للجدور ، بما ينفع في دفع هذا الوهم والقول الشاذ بالكلية.

إن روايات السهو توجد في كتب الفريقين ، فلذا أحببنا دغدغتها من كلا الطرفين ، لرؤية الطريق الواضح.

روي عن أبي هريرة أنه قال : (إنكم تقولون إن أبا هريرة يُكثر الحديث عن رسول الله ، ويقولون : ما بال المهاجرين والأنصار لا يحدثون عن رسول الله بمثل حديث أبي هريرة ، إن إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق ، وكنت ألزم رسول الله على ملء بطني ، فأشهد إذا غابوا ، وأحفظ إذا نسوا.

وكان يشغل إخواني من الأنصار عمل أموالهم ، وكنت امرأً مسكيناً من

(١) وهو رأي أبي علي الجبائي ومن وافقه.

القصل الثالث : الأدلة العقلية على العصمة ٥٥

مساكين الصُّفَّة ، أعي حين ينسون. وقد قال رسول الله ﷺ في حديث يحدّثه : « إنّه لن يبسط أحد ثوبه حتّى أقضي مقالتي هذه ، ثمّ يجمع إليه ثوبه إلّا وعى ما أقول ». فبسطت نمرة عليّ حتّى إذا قضى رسوله الله مقالته جمعتها إلى صدري ، فما نسيت من مقالة رسول الله من شيء (١).

وروي كذلك عنه أنّ رسول الله قال : « ألا تسألني من هذه الغنائم التي يسألني أصحابك؟! » قلت : أسألك أن تعلمني ممّا علمك الله. فترع نمرة كانت على ظهري ، فبسطها بيني وبينه ، حتّى كأتني أنظر إلى القمل يدبّ عليها ، فحدّثني حتّى استوعبت حديثه. قال : « اجمعها ، فصُرّها إليك ». فأصبحتُ لا أسقط حرفاً مما حدّثني.

وروي عن أبي هريرة أيضاً ، قال : قلت لرسول الله إنّني سمعت منك حديثاً كثيراً ، فأنساه. فقال : « ابسط رداءك » فبسطته ، فغرف بيديه فيه ، ثم قال : « ضُمَّه ». فضمّمته فما نسيت حديثاً بعده (٢).

فهل ينبغي لمن يصحح هذه الأحاديث في أبي هريرة أن ينسب السهو إلى النبي ﷺ ؟ (٣).

ولقد تنبّه الشيخ محمود أبو ريّة إلى ذلك في كتابه « شيخ المضيرة أبو هريرة » فعلق قائلاً : (ومن عجيب أمر الذين يثقون بأبي هريرة ، ويمنعون

(١) فتح الباري في شرح البخاري ٤ : ٢٣١. وسير أعلام النبلاء / الذهبي ٢ : ٤٢٩.

(٢) طبقات ابن سعد ٤ : ٥٦.

(٣) وقد ناقش هذه المرويّات التي ما أنزل الله بها من سلطان ، السيد عبدالحسين شرف الدين في كتابه (أبو هريرة) ، وأثبت بطلانها بوجوه عدّة ، فراجع.

عنه السهو ، والنسيان ، لا يتحرّجون أن ينسبوهما إلى النبي ﷺ (١).

أما عند الخاصة فقد وردت روايات سهو النبي ﷺ في الكتب الروائية الجلييلة ، وهي : كتاب « التهذيب » للشيخ الطوسي رحمته الله (٢) ، وكتاب « الكافي » للشيخ الكليني (٣) ، وكتاب « من لا يحضره الفقيه » للشيخ الصدوق (٤) ..

فقد ورد في « الكافي » مرفوعاً إلى أبي عبدالله عليه السلام أنه قال : « إن رسول الله ﷺ صَلَّى بالناس الظهر ركعتين ، ثم سها فسلم ، فقال له ذو الشمالين : يا رسول الله أنزل في الصلاة شيء؟! قال : وما ذاك؟! قال : إنما صلّيت ركعتين. فقال : رسول الله ﷺ : أتقولون مثل قوله؟! قالوا : نعم. فقام صلى الله عليه وآله وسلم فأتم بهم الصلاة ، وسجد بهم سجدي السهو ... ».

وأما أبو جعفر بن بابويه ، فقد روى عن سعيد الأعرج قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : « إن الله تبارك وتعالى أنام رسول الله ﷺ عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس ، ثم قام فبدأ فصلّي الركعتين اللتين قبل الفجر ، ثم صلّي الفجر ، وأسها في صلاته ، فسلم في الركعتين ، ثم.. ».

(١) شيخ المضيرة أبو هريرة : ٢١٧ ، ط ٣.

(٢) التهذيب : ٢ / ٣٤٥ / ١٤٣٣.

(٣) الكافي : ٣ / ٣٥٥ / ١.

(٤) من لا يحضره الفقيه : ١ / ٢٣٣ / ١٠٣١. وروى كلّ ذلك عنهم صاحب الوسائل في وسائله : ٨ / ١٩٨ —

٢٠٣ الباب الثالث من أبواب الخلل الواقع في الصلاة ط مؤسسة آل البيت عليهم السلام.

وإنّما فعل ذلك به ، رحمةً لهذه الأمة ، لئلاّ يعيّر الرجل المسلم اذا هو نام عن صلاته أو سهوا فيها.

فيقال : قد أصاب ذلك رسول الله ﷺ .. » (١).

وقد علّق الشيخ ابن بابويه على روايته بما يمكن أن نحصره بنقاط :

١ — إن هناك عبادة مخصوصة بالنبي ﷺ ، وهناك عبادة عامّة تشمله وتشمل غيره ، والعبادة المخصوصة به ، هي النبوة ، والتبليغ من شرائطها ، ولا يجوز في هذه الأمور النسيان مطلقاً. وأمّا في العبادة المشتركة فيجوز فيها وقوع السهو منه ، وحاله حال بقية المكلفين.

٢ — إنّ باثبات النوم له تُنفى عنه الربوبية ، لأنّ الذي لا تأخذه سنة ولا نوم هو الباري عزّ وجل.

٣ — إن سهوه ﷺ ليس كسهونا ، فسهونا من الشيطان وسهوه من الرحمن ، وأسهاه لفائدتين ؛ أولاً : ليعلم من اتّه بشر. ثانياً : ليعلمنا أحكام السهو.

٤ — وإنّما قال بأن سهوه ليس من الشيطان ؛ لأنّه ليس للشيطان على النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام سلطان : ﴿ إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ ﴾ (٢) وعلى من تبعه من الغاوين.

(١) من لا يحضره الفقيه ١ : ٣٥٨.

(٢) سورة النحل : ١٦ / ١٠٠.

٥ — وذكر أنّ شيخه محمد بن الحسن بن الوليد يقول : أوّل درجة في الغلو نفي السهو عن النبي ﷺ . هذا مقتضى^١ كلامه كلّ هناك^(١) .

أما الشيخ محمد بن الحسن الطوسي شيخ الطائفة وزعيمها ، وهو أحد الأجلّاء الذين ذكروا حديث السهو كما أسلفنا ، فقد قال في « التهذيب » بعد إيراده لحديث مؤداه : (إنّ رسول الله ﷺ ما سجد سجدي السهو قط ، ولا يسجدهما فقيهه .

قال ﷺ — : الذي أفتي به ما تضمنه هذا الخبر ، فأما الأخبار التي قدّمناها من أنه سها فسجد ، فهي موافقة للعامّة . وإثما ذكرناها لأنّ ما تضمّنته من الأحكام معمول به على ما بيناه ..)^(٢) .

وقال تعليقا على ما رواه مما تضمّن قصة ذي الشمالين : (على أن في الحديثين الأولين ما يمنع من التعلق بهما ، وهو حديث ذي الشمالين وسهو النبي ﷺ ، وهذا ممّا تمتنع العقول منه)^(٣) .

وقال في « الاستبصار » : (وذلك ممّا تمتنع منه الأدلة القاطعة في أنه لا يجوز عليه السهو والغلط)^(٤) .

وقد روى صاحب « الوسائل » روايتين في ذلك^(٥) قبل أن يُعلّق بقوله :

(١) راجع كلامه كلّ في من لا يحضره الفقيه ١ : ٣٥٨ — ٣٦٠ .

(٢) التهذيب ٢ : ١٨٠ .

(٣) التهذيب ٢ : ١٨٠ .

(٤) الاستبصار ١ : ٣٧١ .

(٥) وسائل الشيعة / الحر العاملي ٨ : ١٩٨ — ١٩٩ / ٢ و ٤ بطريقتين ، الباب الثالث من أبواب الخلل الواقع

القصل الثالث : الأدلة العقلية على العصمة ٥٩

(ذكر السهو في هذا الحديث وأمثاله محمول على التقيّة في الرواية كما أشار إليه الشيخ وغيره ، لكثرة الأدلة العقلية والنقلية على استحالة السهو عليه مطلقاً. وقد حقّقنا ذلك في رسالة مفردة وذكرنا لذلك محامل متعددة)^(١).

وهكذا (فإنّ أدلة العصمة التي يقول بها جمهور المسلمين تقتضي الحكم بنفي السهو عنه في القول والفعل. وقد ذهب إلى ذلك المحققون من علماء الكلام من الشيعة ، ومن قال بذلك من أهل السنة : أبو اسحاق الاسفراييني ، وقد فصلّ ذكر الخلاف منهم في كتاب « حجّة السُنّة » للشيخ عبدالغني عبدالخالق)^(٢).

أمّا الشيعة فلم يرد منهم خلاف في عصمته ﷺ من السهو في الأقوال^(٣). من كلّ ذلك نستفيد ما يلي :

أولاً : أنّ الظاهر يجب أن يؤوّل إذا كان مخالفاً للدليل العقلي ، فضلاً عن وجود أدلة نقلية كثيرة تفيد خلافه ، وهذا ما فعله الأعلام.

إذا عرفنا أن أصول الاعتقاد يجب أن تكون مبنية على الجزم ، وأما الأمر المستند على الظن فلا يغني عن الحق شيئاً ، والدليل الجازم قد قام

في الصلاة.

(١) ويقصد بها (التنبيه بالمعلوم) أو (البرهان على تزويه المعصوم عن السهو والنسيان) : ١٩٩ ، ومن أراد الاستفادة الأكثر ، والتدقيق في هذا المطب الحساس ، وملاحظة آراء العلماء وما يُساعد عليه الدليل بصورة موسّعة فعليه بمذه الرسالة المهمة.

(٢) حجّة السُنّة : ١٧ — ٩٩.

(٣) مصتفات الشيخ المفيد / السيد محمدرضا الجلالى الجلد العاشر رسالة عدم سهو النبي ﷺ

٦٠ العصمة ، حقيقتها - أدلتها

عقلاً ونقلاً على عصمة هؤلاء ، فما جاء خلافه لا يؤخذ على ظاهره بل يجب أن يؤول.

ثانياً : يردُّ على الشيخ ابن بابويه في النقطة الأولى مما حصرنا فيه رأيه : من أين له هذا التقسيم للعبادة ، وإنه يجوز في أحدها السهو ، ولا يجوز في الأخرى ، مع إطلاق الروايات في العصمة وقيام الدليل عليها مطلقاً كذلك ؟ ولو (جاز السهو والنسيان من المعصوم في العبادة ، لجاز في التبليغ. والفرق ليس عليه دليل قاطع ، ولا يفهمه كلُّ أحد ، بل كل من وقف على أحدهما جوز الآخر قطعاً.

وأقلُّه أن الأكثر الأغلب لا يُفرَّقون بينهما ، فلا يوثقُ بشيءٍ من أقواله ، وأفعاله ، وتختلُّ عصمته ، وهو باطل قطعاً)^(١).

ثالثاً : نُعلِّقُ على نقطته الثانية بأنَّ انحصار العبودية هل يتمُّ بهذا فقط حتى نقول به ؟! وهل انحصار كونه بشراً يتمُّ بيانه بالنوم عن الصلاة ، لا بالنوم عن غيرها ، حتى نستدل من خلاله بأنه ليس ربّاً ، إذ الربُّ لا تأخذه سنة ولا نوم ؟! ففي بيان هذا يمكن أن ينام النبي ﷺ في أيِّ مكان وأي وقت لكشف كونه غير رب. وأين نضع الأحاديث الواردة في أنه تنام عينه ولا ينام قلبه ؟! وسيأتي مزيد بيان حول هذه النقطة بالذات.

رابعاً : وهل انحصار كونه من البشر في إسهائه ؟! وهل انحصار التعليم في إسهائه ؟! وإذا تمَّ هذا ، فلماذا لم يرتكب بقيّة الحرمات والموبقات

(١) التنبيه بالمعلوم / الشيخ الحرّ العاملي : ١١١.

القصل الثالث : الأدلة العقلية على العصمة ٦١
ليعلّمنا أحكامها ، وحدودها .

ولماذا لم يسرق ، حتّىٰ يعلّمنا كيفية قطع يد السارق ، وكيفية اعترافه
قبل ذلك؟! ما هذا كلّه إلاّ خروج عن طريق الصواب. وقياس لغير
العبادات والمناسك بها ، وهو كما ترى.

خامساً : وقد قسّم الشيخ ابن بابويه الناس إلى قسمين :

القسم الأول : النبي والأئمة عليهم السلام .

القسم الثاني : بقية الناس .

فالأول من القسمين ليس للشيطان عليهم سبيل . وأمّا الثاني منهما فهم
مصاديق للآية المباركة : ﴿ إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ
مُشْرِكُونَ ﴾ ^(١) وعلى من تبعه من الغاوين على حدّ تعبيره .

فهو بنفسه الشريفة من أيّ قسم يمكن أن يدخل ، وحاشاه من توليه
للشيطان والغواية والشرك؟!!

سادساً : نقول لماذا يكون ذلك غلواً إذا أخذت بأعناقنا الأدلة العقلية

والنقلية عنهم عليهم السلام؟!!

الثاني : النوم :

حدّ الفقهاء النوم بذهاب حاسة السمع والبصر ، وغيبة إدراكهما عنهما
تحقيقاً ، أو تقديراً ، وبما أنه من الحالات الطبيعية للإنسان ، فليس فيه

(١) سورة النحل : ١٦ / ١٠٠ .

غضاضة على^١ من يسلبه النوم كل ذلك^(١).

وقد وصف القرآن الكريم هذه الحالة بالوفاة ، وجعل الفرق بينها وبين الموت هو الرجوع وعدمه ، قال تعالى : ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فِيمَسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾^(٢).

مع هذا كله ، فإنه قد ورد من طرق الفريقين ، وأطبق عليه العام والخاص أن من خصوصيات رسولنا الكريم ﷺ أنه تنام عينه ، ولا ينام قلبه.

بل صرح بعضهم بـ (أن منامات الرسل والأنبياء والأئمة عليهم السلام صادقة لا تكذب ، وأن الله عصمهم عن الأحلام ، وبذلك جاءت الأخبار عنهم على الظهور والانتشار)^(٣).

وقد جاء أن سبب نزول هذه الآية المباركة : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٤).

ما روي أن سوريا وجماعة من يهود أهل فدك ، لما قدم النبي ﷺ المدينة سأله ، فقالوا : يا محمد كيف نومك ، فقد أحرنا عن نوم النبي

(١) مجمع البحرين / الشيخ الطريحي ١ : ١٨٠ المطبعة المرتضوية.

(٢) سورة الزمر : ٣٩ / ٤٢.

(٣) أوائل المقالات / مصنفات الشيخ المفيد ٤ : ٧٠.

(٤) سورة البقرة : ٢ / ٩٧.

الذي يأتي في آخر الزمان !!؟ فقال : « تنام عيني ، وقلبي يقظان » ^(١).

فهذا الذي لا ينام قلبه ، حتى في النوم ، كيف ينام قلبه في اليقظة فيسهو أو يخطأ !!؟

من هنا نرى من أنه لا مجال للقول بالسهو مطلقاً عند رسول الله ﷺ .

وهذا المعنى بعينه نقوله في الإمام ، إذ ورد عن الإمام الرضا عليه السلام أنه قال : « للإمام علامات ، يكون أعلم زمانه ، وأحكم الناس ، وأتقى الناس ، وأعبد الناس ، إلى أن قال عليه السلام : وتنام عينه ولا ينام قلبه ^(٢) » .

وكذا ورد عنهم عليه السلام أن « حال الأئمة في المنام حالهم في اليقظة ، لا يُغيّر النوم منهم شيئاً... » ^(٣).

الثالث : العصمة في الغضب والرضا :

لو قيل : إنه بشر يتكلم في الغضب والرضى ، فكيف يكون في كل ذلك معصوماً !!؟

فإنه يقال : إن القرآن قد صرح به وبين الفرق فقال تعالى أمراً رسوله

(١) التبيان في تفسير القرآن ١ : ٣٦٣ في تفسير هذه الآية المباركة.

(٢) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤١٨ . ومعاني الاخبار ٢ : ١٠٢ . والخصال ١ : ٥٢٧ . والاحتجاج / الطبرسي :

٤٣٦ . وعيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ٢١٢ / ١ .

(٣) الكافي ١ : ٥٠٩ / ١٢ .

أن يقول للناس من أنه بشر مثله : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ ، لكن الفارق قد ذكره تعالى أيضاً بعد أمره بقوله هذا إذ قال تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ ﴾ (١) فالوحي الالهي له مكانه الخاص به ، وبهذا افترق هذا البشر عن غيره ، إذ قال تعالى : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ (٢) . وبين طاقة هذا البشر بقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ (٣) .

ولذا وردت الرواية على لسان عبدالله بن عمرو بن العاص أنه قال :
(كنت أكتب كل شيء اسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه ، فنهتني قريش وقالوا : تكتب كل شيء سمعته من رسول الله ، ورسول الله بشر يتكلم في الغضب والرضى !؟ فأمسكت عن الكتابة .

فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ ، فأوماً باصبعه إلى فيه ، وقال : « اكتب فوالذي نفسي بيده ، ما يخرج منه إلا حق » (٤) .

(١) سورة الكهف : ١٨ / ١١٠ .

(٢) سورة الأنعام : ٦ / ١٢٤ .

(٣) سورة الحشر : ٥٩ / ٢١ .

(٤) سنن أبي داود ٣ : ٣٤٢ . وأنظر أيضاً : مسند أحمد بن حنبل ٢ : ٢١٥ عن طريقين . المستدرک علی

الصحيحين ٣ : ٥٢٨ .

الفصل الرابع

أدلة العصمة من الكتاب والسنة

المبحث الأول : أدلة العصمة من القرآن :

١ — قال تعالى : ﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ ﴾^(١).

(دلت الآية — كما قال القرطبي — على ان الله عزَّ وجلَّ لا يُخلي الدنيا في

وقت من الاوقات من داع يدعو إلى الحق)^(٢).

وقال الجبائي : (هذه الآية تدلُّ على أنه لا يخلو زمان ألبتة عمَّن يقوم

بالحق ، ويعمل به ، ويهدي إليه ، واتهم لا يجتمعون في شيء من الازمنة على الباطل...)^(٣).

فعلبه يمكن ان يقال بأن هذه الأمة آخر الأمم ، وأنه لا بد ان يبقى منها

من يقوم بأوامر الله ، حتى يأتي أمر الله.

(١) سورة الاعراف : ٧ / ١٨١.

(٢) الجامع لاحكام القرآن / القرطبي ٧ : ٣٢٩.

(٣) التفسير الكبير / الفخر الرازي ١٥ : ٧٦ — ٧٧.

وقال السيد الطباطبائي في « ميزانه » : (تدل على ان النوع الانساني يتضمن طائفة قليلة أو كثيرة مهتدية حقيقة ، إذ الكلام في الاهتداء والضلال الحقيقيين المستنديين إلى صنع الله ومن يهد الله فهو المهتدي ، ومن يضل فاولئك هم الخاسرون ، والاهتداء الحقيقي لا يكون الا عن هداية حقيقية ، وهي التي لله سبحانه ، وقد تقدم في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيَسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ ﴾ ^(١) ، وغيره ، ان الهداية الحقيقية الالهية لا تتخلف عن مقتضاها بوجه ، وتوجب العصمة من الضلال ، كما ان الترديد الواقع في قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَّا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى ﴾ ^(٢) . يدل على ان من يهدي إلى الحق يجب ان لا يكون مهتديا بغيره إلا بالله.

وعلى هذا فإسناد الهداية إلى هذه الأمة لا يخلو عن الدلالة على مصونيتهم من الضلال ، واعتصامهم بالله من الزيغ إما بكون جميع هؤلاء المشار إليهم بقوله : ﴿ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ ﴾ متصفين بهذه العصمة والصيانة كالانبياء والاولياء ، وإما تكون بعض هذه الأمة كذلك ، وتوصيف الكل بوصف البعض نظير قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ﴾ ^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَاكُمْ مَلُوكًا ﴾ ^(٤) ، وقوله : ﴿ لَتَكُونُوا

(١) سورة الانعام : ٤ / ٨٩ .

(٢) سورة يونس : ١٠ / ٣٥ .

(٣) سورة الحاثية : ٤٥ / ١٦ .

(٤) سورة المائدة : ٥ / ٢٠ .

شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴿١﴾ وَاثِمًا الْمُتَصِفَ بِهَذِهِ الْمَزَايَا بَعْضُهُمْ
دُونَ الْجَمِيعِ ﴿٢﴾.

وبناءً على كل ما تقدم نستخلص وجود من يهدي إلى الحق ولا يجتمع مع الباطل أصلاً في جميع الأزمنة ، ولا يمكن بناءً على هذا ان يظهر المصداق لهذه الآية المباركة إلا على ما نقول به من وجود الإمام المعصوم في كل وقت.

فالذي يهدي بالحق وبه يعدل لا بد ان يكون معصوماً كما تقدم ، إمّا اشارة إلى امة معصومة بالذات ، أو إلى الأمة المرحومة جميعاً بالاضافة إلى وجود المعصوم فيها في كل وقت.

٢ — ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴾ ﴿٣﴾.

فالضلال منفي عنه ، والغواية منفية عنه. ومن معاني الضلال التي أشار إليها القرآن الكريم : النسيان ، قال تعالى : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ ﴿٤﴾ . (يريد لئلا تنسى إحداهما فسمى النسيان ضلالاً ، وذلك معروف في اللغة) ﴿٥﴾.

(١) سورة البقرة : ٢ / ١٤٣ .

(٢) الميزان / الطباطبائي ٨ : ٣٤٥ — ٣٤٦ .

(٣) سورة النجم : ١ / ٥٣ — ٢ .

(٤) سورة البقرة : ٢ / ٢٨٢ .

(٥) مصنفات الشيخ المفيد (كتاب الجمل) ١ : ١٠٤ .

وقال تعالى: ﴿ وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ ﴾^(١). فسمى سبحانه المعصية هنا غواية. والغواية تأتي في اللغة بمعنى الخيبة ، وهنا اطلقت لخبية آدم من ثواب كان مقدراً له.

قال الشاعر :

ومن يلق خيراً يحمد الناس أمره ومن يغو لا يُعَدُّم على الغي
فحينئذ لو أدركنا أن من معاني الضلال النسيان وان من معاني الغواية
المعصية والخبية نرى أن الباري عزَّ وجلَّ قد نفى النسيان والمعصية
والخبية عن نبيه الكريم باطلاق قوله سبحانه : ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ * مَا ضَلَّ
صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴾.

٣ — وآيات الاتِّباع والاسوة لا بد ان تكون دالة على العصمة وإلا لأمرنا
باتِّباعه والتأسي به حتى عند خطئه وسهوه وهو كما ترى!

مثل قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾^(٢).

وقوله تعالى: ﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ
الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ ﴾^(٣).

وقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾^(٤).

(١) سورة طه : ٢٠ / ١٢١.

(٢) سورة الاحزاب : ٣٣ / ٢١.

(٣) سورة الاعراف : ٧ / ١٥٦ — ١٥٧.

(٤) سورة آل عمران : ٣ / ٣١.

وقوله تعالى: ﴿ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيُّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبَعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾^(١).

وكذلك آيات الاطاعة الكثيرة سواء كانت مقرونة مع طاعة الله تعالى أو منفصلة بل ان لسانها كلها ﴿ مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾^(٢) ، فيجب ان يكون معصوماً مطلقاً كما هو واضح بلا مزيد بيان.

٤ — وقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾^(٣).

(دللت على ان الرسول ﷺ لا ينطق إلا عن وحي ، فيستحيل ان يسلم في الصلاة في غير محلّه ، ثم يتكلم قبل تمام صلاته ، ثم يكذب ذا الشماليين ، وهو صادق على قولكم ، ثم يعترف بخطئه ، وكل ذلك ينافي مدلول الآية)^(٤).

وقد دلّ السياق للآيات المباركة مع ورود النطق وقد ورد عليه حرف النفي انّ النطق مطلقاً منفى منه الهوى لا خصوص القرآن الكريم ، فلا قرينة هناك مخصّصة لا مقامية كما مال إليه بعضهم ، ولا مقالية ، فتأمل.

فدلّ على نفي الهوى عن نطقه مطلقاً ، وان مطلق نطقه وحيّ يوحى ، إلا إذا قام الدليل على خلافه ، والأدلة الأخرى تعضده ، فحينئذٍ توجد قرائن خارجية كثيرة تفيد ذلك فكيف تصرفها عن الظاهر ونقول من أنّها

(١) سورة الاعراف : ٧ / ١٥٨ .

(٢) سورة النساء : ٤ / ٨٠ .

(٣) سورة النجم : ٥٣ / ٣ — ٤ .

(٤) التنبيه بالمعلوم / الشيخ الحر العاملي : ٧٧ .

في مقام بيان ان القرآن من الوحي !!؟

٥ — ويمكن ان يستشف من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾^(١).

(الاصطفاء والاجتباء والاختيار نظائر ، وهو افتعال من الصفوة ، وهذا من أحسن البيان الذي يُمثّل به المعلوم بالمرئي.

وذلك ان الصافي هو النقي من شوائب الكدر فيما يشاهد ، فمثّل الله خلوص هؤلاء القوم من الفساد ظاهراً وباطناً بخلوص الصافي من شوائب (الادناس)^(٢).

وبقرينة الآية المباركة: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ وتكرارها في مواضع عدّة من كتابه بهذه الصيغة نستدلّ على ان العالمين جمع عالم ، وهو كل ما خلقه الله تعالى فيشمل ، عالم الملائكة ، وعالم الجن ، وعالم الإنسان ، وعالم الحيوان ، وعالم النبات ، وعالم الجماد ، أو أي عوالم أخرى يمكن تصورها.

والملائكة كما نعلم من المعصومين على أصحّ الاقوال ﴿ لَّا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾^(٣).

ومن هذه الآية نستدل على ان الأنبياء والأئمة عليهم السلام أفضل حتى من

(١) سورة آل عمران : ٣ / ٣٣.

(٢) مجمع البيان / الطبرسي ٣ : ٤٣٣ في تفسير هذه الآية المباركة.

(٣) سورة التحريم : ٦٦ / ٦.

الملائكة ؛ (لأنّ العالمين يعصم الملائكة وغيرهم من المخلوقات ، والله سميع لما تقولونه الذرية ، عليهم بما يضمرونه فلذلك فضلهم على غيرهم لما في معلومه من استقامتهم في أفعالهم وأقوالهم) (١).

بل من هذا السياق نستدل على ان نبينا محمداً ﷺ جاء رحمة ليس للناس فقط بل حتى للجماد والحيوان والجن والانس بل حتى للملائكة ، فهو رحمة لكل ما خلق الله ويخلق بدليل قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ (٢) ، ومن كانت هذه صفاته بالخصوص ، ومن كانت تلك صفاتهم بالعموم مع تفضلهم على خلق الله تعالى ومن حملتهم المعصومين الذين هم الملائكة الذين منهم سُجَّدٌ لا يركعون ، ورُكَّعٌ لا يسجدون قد مُلئت السموات والأرض منهم وعن العبادة لا يفترون..

كيف يتصور ان يكون (الرحمة) لهم غافلاً عن ذكر الله ، أو فاتراً عنه ، ولو للحظة واحدة ، حتى ولو كان سهواً ، وهذا الدليل الاخير بالخصوص مختصٌ بنبينا وآله ﷺ .

ألا نستشف من ذلك عصمتهم بالاضافة إلى نكاتٍ اخرى لا تخفى على اللبيب ؟

٦ — قوله تعالى : ﴿ سَنَفُرُكَ فَلَا تَنْسَى ﴾ (٣).

(١) مجمع البيان ٣ : ٤٣٣ .
(٢) سورة الأنبياء : ٢١ / ١٠٧ .
(٣) سورة الأعلى : ٨٧ / ٦ .

(وهي عامة ، فإنَّ المفعول لا يتعين تقديره بالقراءة ، ولا قائل بالفرق بين ما قبل نزول الآية ، وقبل القراءة ، وما بعدها ، فالفارق خارقٌ بالاجماع)^(١). وهذه « اللأ » ليست ناهية ، بدليل عدم حذف حرف العلة ، فهي إذن نافية فيثبت المطلوب.

٧ — قوله تعالى: ﴿ وَتَعِيهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ ﴾^(٢).

روى الطبرسي وغيره من طرق العامّة والخاصّة أنّها نزلت في أمير المؤمنين عليه السلام ، وانه قال : « ما سمعتُ شيئاً من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنسيته »^(٣). وهذا عام مطلق في التبليغ وغيره ، فيستحيل النسيان على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بطريق الأولوية^(٤).

٨ — قوله تعالى: ﴿ مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾^(٥).

قال صاحب الميزان : والآية مع الغضّ عن السياق عامّة تشمل كلّ ما آتاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حكم فأمر به ، أو نهى عنه. وقوله : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ تحذير لهم عن مخالفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم تأكيداً لقوله : ﴿ وَمَا

(١) التنبيه بالمعلوم / الشيخ الحر العاملي : ٧٨.

(٢) سورة الحاقة : ٦٩ / ١٢.

(٣) مجمع البيان / الطبرسي ، في تفسير هذه الآية المباركة.

(٤) التنبيه بالمعلوم / الشيخ الحر العاملي : ٧٧.

(٥) سورة الحشر : ٥٩ / ٧.

آتَاكُمْ الرَّسُولُ ... ﴿١﴾ .

بل ورد (في الكافي باسناده عن زرارة أنه سمع أبا جعفر وأبا عبدالله عليهما السلام يقولان : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَوَّضَ إِلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرَ خَلْقِهِ ، لِيَنْظُرَ كَيْفَ طَاعَتَهُمْ ، ثُمَّ تَلَى هَذِهِ الْآيَةَ ﴿ مَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ ، « ، والروايات عنهم عليهم السلام في هذا المعنى كثيرة ، والمراد بتفويضه أمر خلقه كما يظهر من الروايات امضاؤه تعالى ما شرعه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لهم ، وافترض طاعته في ذلك ، وولايته أمر الناس) (٢) .

٩ — قال تعالى : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ (٣) .

يمكن البحث في دلالة هذه الآية المباركة كما يلي :

اخور الأول : في معنى الظلم والظالمين نجد في القرآن الكريم إضافة إلى هذه الآية موارد كثيرة : قال تعالى : ﴿ ... وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (٤) ، وقال تعالى : ﴿ فَمَنْ أَفْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (٥) ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ

(١) الميزان / الطباطبائي ١٩ : ٢٠٤ .

(٢) الميزان ١٩ : ٢١٠ .

(٣) سورة البقرة : ٢ / ١٢٤ .

(٤) سورة البقرة : ٢ / ٢٥٤ .

(٥) سورة آل عمران : ٣ / ٩٤ .

هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿١﴾ ، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (٢) ، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (٣) ، ويمكن ان يكون الإنسان ظالماً لنفسه ، قال تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾ (٤) ، وقال تعالى: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ مُبِينٌ﴾ (٥) ، وقد بيّن كيفية ظلم الإنسان لنفسه بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ (٦) ، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (٧).

مؤدى الآيتين الكريمتين الاخيرتين يجب ألا يراد التعدي لحدود الله مطلقاً ، أي سواء كان التعدي عن عمدٍ أم سهواً ، لأنه اذا تعدى حدود الله تعالى عمداً فواضح ، وإذا تعدى سهواً ، فهو متعدي ظالم لنفسه ، إلا انه معذور فالعقوبة ترتفع إلا أن الظلم يبقى حتى وإن كان معذوراً. وبه يظهر ان الإمام يجب ألا يكون مخطئاً أصلاً ، وإلا لكان ظالماً في ذلك المصداق بالذات ، فيشمله انه من الظالمين ، فلا يمكن ان يناله عهد الله تعالى ، فيجب ان يكون معصوماً مطلقاً.

(١) سورة المائدة : ٥ / ٤٥ .

(٢) سورة لقمان : ٣١ / ١٣ .

(٣) سورة الشورى : ٤٢ / ٤٢ .

(٤) سورة فاطر : ٣٥ / ٣٢ .

(٥) سورة الصفات : ٣٧ / ١١٣ .

(٦) سورة الطلاق : ٦٥ / ١ .

(٧) سورة البقرة : ٢ / ٢٢٩ .

اخور الثاني : قال تعالى : ﴿ يَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا ﴾ (١).

فهذه الآية تُظهر لنا ان الظالم في جهة ، وفي الجهة الأخرى يكون الرسول ، فعليه لا يمكن ان يكونا في مصداق واحد حزمياً. ومنه نستشف ان الرسول يجب الا يكون ظالماً أصلاً ، ولو نوقش في هذا ، فالخور الثالث ينجلي فيه الامر أكثر وأنصح.

اخور الثالث : قال إبراهيم عليه السلام : ﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ... ﴾ طلب هذا الأمر الجليل لبعض ذريته ، ولا بد وان يكون مقصوده الذي يكون منهم مؤمناً ، فحاشاه ان يطلب هذا الأمر الجليل لغير المؤمن كما هو واضح ، ولأنه خاطب أباه أزر من قبل فقال له : ﴿ .. اتَّخِذْ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (٢) ، فكيف يطلب هذا الامر لضال !؟

وقد قال كذلك عند البيت الحرام : ﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ... ﴾ (٣) فهو يدعو بالرزق للذين آمنوا خاصة ، فكيف يطلب الإمامة لغيرهم !! هذا أولاً.

وثانيا : لا بد وان يكون ذلك مؤمناً في حال كونه غير فاسق ، لأنه يعلم ان المتلبس بالفسق لا يمكن ان يكون إماماً للمؤمنين ، إذ إنه هو عليه السلام لم يحز هذا المنصب إلا بعد التسليم المطلق لله تعالى ، وبعد الرسالة ، والخلة.

(١) سورة الفرقان : ٢٥ / ٢٧.

(٢) سورة الأنعام : ٦ / ٧٤.

(٣) سورة البقرة : ٢ / ١٢٦.

وهذه المعاني لا بدّ وان تكون موجودة في ذهنه المنار بالايمن
لدرجة التسليم.

فإذا كان كذلك ، فما معنى قول الباري عزّ وجلّ بعد ذلك : ﴿لَا يَنَالُ
عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ إذا استثنينا الكافر والفاسق الفعلي الذي يظهر منه أنّه قد
أخبر بذلك ، لرفع ما ليس متبادراً ومتداعياً في ذهن الخليل عليه وعلى
نبينا وآله السلام ، فبيّن له الباري عزّ وجلّ من أنّ العهد لا ينال من ليس
مؤمناً فحسب بل حتّى المؤمنين الخواص ، وإنّ ذلك المقام لا بدّ وان
يكون للذي لم يرتكب ، ولن يرتكب ظلماً أبداً ، سواء كان متلبساً
بالظلم ، أم لا ، مستغفراً وتائباً من ذنبه لله تعالى أم لا ، صغيراً كان أو كبيراً ،
كما يُشعر بذلك ، قوله سبحانه : ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ ويريد ان يبين
نكته أخرى ، بأنّ الظلم لا يفارق طبيعة الذرية ، والذرية مجموع ، فعليه
أتى بالجمع وقال تعالى : ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ ولم يقل لا ينال
عهدي الظالم ، هذا أولاً.

وثانياً : ليبين أنّ هناك بعده إشارة لطيفة أئمة وليس إماماً واحداً ، وفي
ذريته بالخصوص وإن كان هذا المعنى أبعد غوراً من ذلك.

١٠ — قال تعالى : ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ...﴾ (١).

نستفيد من هذه الآية المباركة استفادات عديدة ، منها :

الاستفادة الأولى : اطاعة الله سبحانه جاءت في الآية المباركة خالية

القصل الرابع : الأدلة العصمة من الكتاب والسنة ٧٧

من أيّ قيدٍ ، وبما أنّ طاعة الرسول ﷺ جاءت كذلك وعظفت على طاعته تعالى ، إذاً يجب ان تكون مطابقة لها كما هو الظاهر .

الاستفادة الثانية : بما أنّ الله سبحانه منبعُ العصمة ، إذاً يجب ان يكون الرسول ﷺ معصوماً ، وإلاّ لاختلّت الاطاعة الثانية ولما عُظِفَتْ على الاطاعة الأولى كما هو ظاهر .

الاستفادة الثالثة : قوله تعالى في نهاية هذه الآية المباركة : ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ (١) .

يظهر وجوب كون الرسول ﷺ معصوماً وإلاّ لطلب منهم ان يردّوه إلى الله فقط ، لئلا يحدث الخطأ بخطأ رسوله ﷺ ، ولما قال في نهاية الآية ﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ لأنّه ان لم يكن معصوماً لأغرانا الله بالباطل سبحانه وأدلانا به ، هذا أولاً .

وثانياً : إنّ الارجاع إلى الله غير واضح على ما هو عليه ، لأنّ الله غير ملموس ولا محسوس فالارجاع إليه ارجاع إلى حكمه ، وحكمه مستفاد من قبل الرسول ﷺ ، وهو الذي يمثله (٢) .

(١) سورة النساء : ٤ / ٥٩ .

(٢) وقد قال الله سبحانه : ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ فرّدوه إلى أن نحكم بكتابه.. « وقد بين الإمام علي سلام الله عليه قبل ذلك في نفس الخطبة ، وهذا القرآن إثمها هو حطّ بين الدفتين لا ينطق بلسانٍ ولا بدّ له من ترجمان وإنما ينطقُ عنه الرجال... » . ومن أولى من الرسول ﷺ في النطق عنه . مُجّ البلاغة / شرح الشيخ محمد عبده : ٢٥٨ .

فقوله تعالى ﴿ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ ﴾ كافي ، أو إلى الرسول كذلك على هذا ، إلا أنه لم يكتف بذلك بل قال فرُدُّوه إلى الله والرسول ، ليبين لنا ان الردّ إلى الرسول ﷺ بمترلة الردّ إلى الله ، وما بينه الرسول بمترلة ما بينه الله سواء أظهر هذا الرسول وقال هذا حكم الله ، أم لم يظهر ذلك ، حتى وان قال هذا حكمي كما هو بين في أي أمر صدر منه ، وما هذا الأمر إلا العصمة .

ولعله لما ذكرنا لم يتكرر حرف الجر ، بل عطف الرسول على الله بدونه ، ليدلنا على عدم الاثنيّة في ذلك ، بعد ان كرر لفظ الاطاعة ليؤكدها وليركزها في أذهان الذين آمنوا .

الاستفادة الرابعة : عطف أولي الأمر على الرسول واطاعتها على اطاعة الله يقتضي عصمتهم لما قدّمناه في عصمة الرسول ﷺ .

بل نقول أكثر بركة ورود أمر واحد بالاطاعة للرسول ولاولي الأمر فاطاعتها واحدة ، ولذا لم يذكر أولي الأمر مرة اخرى في نهاية الآية لاندكاكهم في الرسول ﷺ ، وللبيان والتوضيح اتى بهم أولاً ، وللاختصار ولبيان وحدتهم بعد أن جعل لهما اطاعة واحدة لم يذكر الا الرسول ﷺ ، أخيراً وهو واضح بحمد الله وبركته .

ولو جوّزنا الا تكون اطاعة أولي الأمر مطلقة كما كانت اطاعة الرسول ﷺ للزم ان يكون استعمال اللفظ اما من باب استعمال المشترك في أكثر من معنى ، وهذا ما لا يجوّزه أكثر أصحاب التحقيق ان لم يكن كلهم .

أو من باب المجاز ، وهو خلاف الظاهر ، فضلاً من ان السياق لا يساعد عليه بعد قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ۗ ۞ ﴾ ولم يذكر أولي الأمر لما ذكرناه ، وبعد قوله ختاماً : ﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۗ ﴾ ، وقد « وصل الله طاعة ولي أمره بطاعة رسوله وطاعة رسوله بطاعته ، فمن ترك طاعة ولاية الأمر لم يطع الله ورسوله ^(١) .

وقد أقر الرازي بدلالة هذه الآية على العصمة ^(٢) ولكنّه لحاجة في نفسه أولي الأمر بأهل الاجماع بلا دليل يركز عليه . وقد ردّه الشيخ محمد حسن المظفر رحمته في دلائل الصدق ^(٣) ، وفيه ان المنصرف من أولي الأمر من له الزعامة وهذا خلاف أهل الاجماع ، وهذا الرد نوافق عليه .

إنّ ظاهر الآية إفادة عصمة كلّ واحدٍ منهم لا مجموعهم ، لأنّ ظاهرها ايجاب اطاعة كلّ واحدٍ منهم ، وهذا غير واضح من الآية المباركة ، ولذا يستطيع ان يدعي خلافه ، على ان العمل بمقتضى الاجماع ليس من باب الطاعة لهم ، لأنّ الاجماع من قبيل الخبر الحاكي . وهذا ليس محلّ ذلك ففيه ما فيه .

فلم يبق إلّا ان التمسك بانّ تأويله لأولي الأمر بأهل الاجماع خلاف الظاهر أصلاً ويحتاج إلى دليل واضح ، لا سبيل له ، ولا دلالة للآية المباركة

(١) الكافي ١ : ١٨٢ / ٦ .

(٢) يراجع للاطلاع على رأيه تفصيلاً كتابه : مفاتيح الغيب ٣ : ٢٥٧ .

(٣) دلائل الصدق / الشيخ محمد حسن المظفر ٢ : ١٧ - ١٨ .

٨٠ العصمة ، حقيقتها — أدلتها

عليهم لا من قريب ولا من بعيد ، مع الانصراف المذكور أولاً فيتعين من له
الزعامة والإمامة ، وهو الإمام بزعمنا لا غير .

وقد أشكل الرازي ^(١) على أن المراد بهم الأئمة عليهم السلام بوجوه مشوهة :

الوجه الأول منها : إن الطاعة لهم مشروطة بمعرفتهم وقدرة
الوصول إليهم وإذا قلنا انه يجب علينا ذلك ، إذ صرنا عارفين بهم
وبمذاهبهم صار مشروطاً وهو مطلق .

وفيه :

أ — النقض : بطاعة الله ورسوله وطاعة أهل الاجماع على رأيه .

ب — الحل : فالطاعة ليست مشروطة بمعرفتهم وقدرة الوصول إليهم ،
بل مطلقاً كما هي طاعة الله ورسوله... فيجب تحصيل المعرفة بهم ، كما
في معرفة الله والرسول صلى الله عليه وسلم وإلا لو التزمنا بما ذكر في الأمر لوجب
ذلك أيضاً في الله والرسول وهو كما ترى!

الوجه الثاني : إن أولي الأمر جمعٌ وعندهم لا يكون في الزمان إلا
امامٌ واحد ، وحمل الجمع على الفرد خلاف الظاهر .

وفيه أن المراد هو الجمع ولكن بلحاظ التوزيع في الأزمنة ، ولا منافاة
فيه للظاهر بل نقول أكثر من ذلك وهو وجوب طاعتهم كلهم على حدٍّ
سواء ، وإن كان الإمام واحداً في كل عصر ، وهذان مقامان مختلفان وهو

(١) مفاتيح الغيب / الرازي ٣ : ٢٥٧ .

القصل الرابع : الأدلة العصمة من الكتاب والسنة ٨١
واضح لمن تدبر.

الوجه الثالث : ﴿ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾^(١) ،
ولو كان المراد بأولي الأمر الإمام المعصوم لوجب ان يقول فان تنازعتم في
شيء فردوه إلى الإمام.

وفيه : إن الردّ إلى أولي الأمر أيضاً مأمورٌ به ، لكن اكتفى عن ذكرهم في
آخر الآية بما ذكره في أولها من مساواة طاعتهم بطاعة الله ورسوله^(٢) ، بل
نقول أكثر من ذلك من أنّ المصدر الرئيس للتشريع هو الله سبحانه ، ولا
يجب اطاعة أي مخلوق ، فهو الأساس في الاطاعة ، واطاعة المخلقين
تأتي وتترشح من الباري عزّ وجل ، فذكر تفصيلاً من تحب طاعته ابتداءً
وفصلاً ، ثم أخيراً بين الطرفين الأساسيين في عملية الاطاعة وهي
المرسل والمرسل ، لأنّ الأساس اطاعة الله ثم بواسطة المرسلين تترشح
هذه الاطاعة كما انه بالمعاجز يثبتها.

وثبت الإمامة وولاية الأمر متوقفة على الرسول لبيانها وتوضيحها ،
فولاية الأمر مستفادة من الله ورسوله.

فولاية الأمر هي كذلك من الامور التي يمكن ان يقع التنازع فيها كما
وقع ، وهذا الارجاع إرجاع كلي ، ولو أُرْجِع إليهم أيضاً للزم الدور كما هو
واضح ، فلذا لم يذكر الرد إلا إلى الله والرسول. وكما ذكرنا أولاً ولاية الأمر

(١) سورة النساء : ٤ / ٥٩.

(٢) دلائل الصدق / الشيخ محمد حسن المظفر ٢ : ١٩ .

٨٢ العصمة ، حقيقتها — أدلتها

مندكة في المرسل لا تفترق عنه فهو المصدر لها ومبينها ، ولهذا وذاك ذكر
الارجاع إليه مكنتياً به كما هو واضح لمن ألقى السمع وهو بصير^(١).

ومن نافلة القول صرف الوجه لاشكال ربّما راود بعضهم هذه الأيام
مفاده : إنّ الاطاعة هنا شأن الاطاعة للعلماء بلا فرق في ذلك أصلاً ،
فكيف أطلقت هنا ولم تطلقوا هناك ؟!

وإذا كانت هناك محدّدة فهنا كذلك. والاطاعة للعلماء لا تدل على
عصمتهم. فالاطاعة لاولياء الأمر أو للنبي المرسل ﷺ لا تدل على
العصمة ، كذلك.

والجواب : إنّ بين الاطاعتين فرقاً ، وبين الموردين فرقاً آخر. فهل
يقول صاحب هذا الاشكال في العلماء ومنهم الصحابة بأن أفوالهم
وأفعالهم وتقريراتهم حجّة ، كما هو الأمر بالنسبة للنبي ﷺ ؟

إن قال بحجيتها خرج عن مسلك العلماء وطريقتهم. وان قال بعدم
حجيتها ظهر الفرق ، وذلك لأنّ الصحابي أو العالم إذا فعل فعلاً مثلاً ،
نحمل فعله على محمل الصحة ، وأنّه لا يخالف الشرع بتصرفه بدواً ، كأبي
مسلم ، إلّا أننا نحتمل فيه :

١ — التأويل الخاطئ لقول المعصوم.

(١) والذي يوجب الاطمئنان أكثر من ذلك كلّهُ أن هناك روايات جاءت عن رسول الله ﷺ في تفسير
هذه الآية المباركة بالأئمة الطاهرين عليهم السلام فضلاً عن الروايات التي يعضد بعضها بعضاً من ان خلفائه
اثنا عشر خليفة وهو ما ينطبق كلياً على ما تدعيه الإمامية وهو كافٍ في ابطال ما ذهب إليه الرازي في
توجيهه أو ما ادعاه غيره بغيرهم ولم ترد في ذلك ولا رواية واحدة تؤيد ما ادعوه من التأويل البعيد.

٢ — النسيان.

٣ — السهو والغفلة.

٤ — عدم وصول الحكم اليه ، فعمل على ما ارتكز في ذهنه من اعتقادات سابقة ، الله أعلم بمنشئها.

٥ — والاحتمال الاخير ، وان كان ضعيفا إلا أنه يبقى كاحتمال وارد وان كانت نسبته ضئيلة بالقياس إلى تلك الاحتمالات ، وهو الاحتمال القائل ، بالمخالفة العمدية للشارع المقدس ، لكونه غير معصوم فيحتمل فيه الفسق.

فبناءً على هذه الاحتمالات لا يُعدُّ فعله حجّة لنا ، ولا علينا ، وان كنا نُصحِّحُ فعله الذي فعله ، بحمل عمل المسلم على الصحة ، لكن بما هو عمل شخصي له لا يمكن استنباط حكم شرعي منه.

فنتفع الاصول العقلائية من اصالة عدم الخطأ ، واصالة عدم السهو أو الغفلة في ذلك فقط ، لا غير.

فإذا كان كذلك لا يمكن ان يُقاس النبي بهذا أبداً ، وذلك لأنَّ فعله ليس خاصاً به حتّى نحمله على تلك المحامل ، هذا أولاً.

وثانياً : إذا أخطأ العالم الحكم الواقعي لا يقدر بالاحكام الالهية أي شيء. وينتهي هذا الحكم الظاهري بانتهاء عمل هذا العالم.

وأما إذا أخطأ المبلِّغ المباشر عن الله تعالى فالحكم الالهى سيتغير ،

ويتبدّل ، ولا تشفع لنا الاصالات كلها في ردّه لاصله ، فيكون النبي قد أصدر حكمين أو ثلاثة لواقعة واحدة فتغير أحكام الله تعالى ولا تظهر أبداً.

وتعبير آخر المبلغ المباشر عن الله تعالى مثل النبي يكون مصدراً ومظهراً للحكم الالهي ، فلا بد ان يكون مظهراً له على حقيقته وواقعه. وهذه الاصول احراؤها يكون مجرد تمشية الامور الظاهرية في وقت معين ولشخص أو أشخاص معيّنين.

فلا يمكن تطبيقها على مسلك الرسول أو الإمام وذلك لأنهما مظهران لاحكام الله الواقعية والحقيقية ، وإلا لانتفت فائدة بعثة الرسول كما هو ظاهر لكل عين ، فبناءً على هذا الاطاعة تكون مطلقة بالنسبة للنبي والإمام كما هي للباري عز وجلّ.

أما الاطاعة للصحابي ومثله للعالم فهي مقيدة بقيود كثيرة ، قد يظهر بعضها في هذه الرواية المباركة :

عن الإمام الحسن العسكري عليه السلام : « قال رجل للإمام الصادق عليه السلام فإذا كان هؤلاء القوم من اليهود لا يعرفون الكتاب إلا بما يسمعون من علمائهم ، لا سبيل لهم إلى غيره ، فكيف ذمهم الله بتقليدهم والقبول من علمائهم وهل عوام اليهود إلا كعوامنا يقلدون علماءهم !؟

فقال عليه السلام : بين عوامنا وعلماننا ، وبين عوام اليهود وعلمائهم

فرق من جهة ، وتسوية من جهة.

أما من حيث استتوا فإن الله قد ذمّ عوامنا بتقليدهم
علمائهم ، كما ذمّ عوامهم بتقليدهم علمائهم.

وأما من حيث افترقوا فلا.

قال : بين لي يا بن رسول الله.

قال عليه السلام : إنّ عوام اليهود كانوا قد عرفوا علماءهم بالكذب
الصراح ، وبأكل الحرام والرشاء ، وتغيير الأحكام عن وجهها ،
بالشفاعات ، والعنايات ، والمصانعات ، وعرفوهم بالتعصّب
الشديد الذي يفارقون به أديانهم ، وانهم اذا تعصّبوا ، أزالوا
حقوق من تعصّبوا عليه ، واعطوا مالا يستحقه من تعصّبوا له
من أموال غيرهم ، وظلموهم من أجلهم ، وعرفوهم مقارفون
الحرمات ، واضطروا بمعارف قلوبهم إلى أنّ من فعل ما
يفعلونه فهو فاسق ، لا يجوز ان يصدّق على الله ، ولا على
الوسائط بين الخلق وبين الله. فلذلك ذمّهم لما قلدوا من قد
عرفوا ، ومن علموا أنّه لا يجوز قبول خبره ، ولا تصديقه في
حكايته ، ولا العمل بما يؤديه اليهم ، عمّن لم يشاهدونه.
ووجب عليهم النظر بأنفسهم في أمر رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، إذا كانت
دلالتله أوضح من ان تخفى ، وأشهر من أن لا تظهر لهم.

وكذلك عوام أمتنا ، إذا عرفوا من فقهاءهم الفسق الظاهر

٨٦ العصمة ، حقيقتها — أدلتها

والعصية الشديدة ، والتكالب على حطام الدنيا ، وحرامها ، وإهلاك من يتعصبون عليه ، وان كان لاصلاح أمره مستحقاً ، وبالترفف بالبر والاحسان على من تعصّبوا له ، وان كان للاذلال والاهانة مستحقاً. فمن قلّد من عوامنا مثل هؤلاء الفقهاء فهم مثل اليهود الذين ذمّهم الله تعالى بالتقليد لفسقة فقهاءهم.

فأمّا من كان من الفقهاء صائناً لنفسه ، حافظاً لدينه ، مخالفاً على هواه ، مطيعاً لأمر مولاه ، فللعوام ان يقلدوه ، وذلك لا يكون الا بعض فقهاء الشيعة لا جميعهم.

فأنّه من ركب من القبائح والفواحش مراكب فسقة فقهاء العامة فلا تقبلوا منهم عنّا شيئاً ، ولا كرامة.

وإنّما كثر التخليط فيما يتحمل عنّا أهل البيت لذلك.

لأنّ الفسقة يتحمّلون عنّا فيحرفونه بأسره لجهلهم ، ويضعون الاشياء على غير وجوها ، لقلة معرفتهم.

وآخرون يتعمّدون الكذب علينا ليحرّوا من عرض الدنيا ما هو زادهم إلى نار جهنم.

ومنهم قوم نصّاب لا يقدرّون على القدح فينا ، فيتعلمون بعض علومنا الصحيحة ، فيتوجهون به عند شيعتنا ، وينتقصون بنا عند نصّابنا ، ثمّ يضيفون اليه اضعافه ، واضعاف

اضعافه من الأكاذيب علينا التي نحن براء منها ، فيقبله المستسلمون من شيعتنا على أنه من علومنا .

فضلوا وأضلوا . وهم أضرّ على ضعفاء شيعتنا من جيش يزيد على الحسين بن علي عليه السلام وأصحابه (١) .

من هذه يتضح الفرق ، فليس كل فقيه يجب أتباعه ، وليس كل عالم ، فإذا احتلت الكلية ، يكون المصدّق منهم التابع لشرع الله تعالى ، فتدور طاعته مدار أتباعه للشرع ، بينما في المعصوم يدور الشرع مداره ، فهذا هو الفرق بين المقامين ، فهنا تجب الطاعة مطلقاً ، بينما في الفقيه أو العالم لا تجب مطلقاً ، بل ضمن حدود ما رسمه الشارع المقدّس لنا .

وهناك فرق آخر : إنّ العالم العادل لا طريق إلى معرفة عدالته ، إلّا الإسلام ، وعدم ظهور الفسق ، وحسن الظاهر . وبذا صرّح كل من الشهيد الأول (٢) ، والمحقق الكركي (٣) ، وصاحب الجواهر (٤) ، والشيخ الاعظم الانصاري (٥) .

فإذا أحلّ بشيء من الواجبات ، أو ارتكب المحرمات تحتلّ عدالته .

(١) الاحتجاج / الطبرسي ٣ : ٥٠٨ - ٥١٢ / ٣٣٧ انتشارات الأُسوة التابعة لمنظمة الأوقاف والشؤون الخيرية - قم .

(٢) الذكرى : ٢٦٧ . والدروس : ٥٤ .

(٣) رسائل المحقق الكركي ، الرسالة الجعفرية ١ : ١٢٦ .

(٤) الجواهر ١٣ : ٢٩٩ .

(٥) رسائل فقهية ، رسالة في العدالة : ٨ المؤتمر العالمي .

أما الإمام : فلا يمكن ان يُقال بحقه ذلك. وذلك لأنَّ طريق معرفة عصمته ليس الإسلام ، وعدم ظهور الفسق ، وحسن الظاهر. بل الطريق إليها إمَّا النصُّ كما قلنا ، أو المعجزة ، فإذا كان كذلك : فما يقوم به هو الاسلام بعينه. فإذا أمر ذاك لا تجب اطاعته إلا ضمن حدود الإسلام ، وعدم ظهور الفسق ، وحسن الظاهر. وإذا أمر هذا تجب اطاعته على كلِّ حال. فظهر الفرق.

فاذن اطاعة الإمام عليه السلام ، ليست مثل اطاعة أيِّ شخصٍ آخر.

وبتعبير علمي دقيق : إنَّ كل حجة لا تنتهي إلى العلم فهي ليست بحجة ، لأنَّ القطع هو الحجة الوحيدة التي لا تحتاج إلى جعل ، وبها ينقطع التسلسل ويرتفع الدور.

وهذه الاصول العقلائية التي يفزع إليها الناس في سلوكهم مع بعضهم لا تحدث علماً بمدلولها ، ولا تكشف عنه أصلاً لا كشفاً واقعياً ولا تعبيرياً.

أما نفي الكشف الواقعي عنها فواضح لعدم التلازم بين إجراء أصالة عدم الخطأ في سلوك شخص ما ، وبين اصابة الواقع والعلم به ، ولو كان بينهما تلازم عقلي لأمكن إجراء هذا الاصل مثلاً في حق أي شخص واعتبار ما يصدر عنه من السنة ، ولا خصوصية للنبي في ذلك.

وأما نفي الكشف التعبدي عنها فلأنه مما يحتاج إلى جعل من قبل الشارع ، ومجرد بناء العقلاء لا يعطيه هذه الصفة ما لم يتم امضاؤه من قبله ، وشأنه في ذلك شأن جميع ما يصدر عن من عادات

القصل الرابع : الأدلة العصمة من الكتاب والسنة ٨٩
وتقاليد وأعراف.

والسر في ذلك ان القطع بصحة الاحتجاج به على الشارع لا يتم إلا اذا تم تبنيه من قبله وعلم ذلك منه.
وكل حجة لا تنتهي إلى القطع بصحة الاحتجاج بها فهي ليست بحجة^(١).

١١ — وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهٖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ أَن فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتَهُ لَتَّبِعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾^(٢).

فهنا لدينا عدّة من العناوين :

- ١ — الذين يأتيهم الامر ويذيعون به.
- ٢ — الذين يردّون الامور إلى الرسول وإلى أولي الأمر.
- ٣ — الرسول.
- ٤ — أولو الأمر.

وفي قوله تعالى: ﴿ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ... ﴾ عنوان خامس المستنبطون للحكم.

(١) الاصول العامة للفقهاء المقارن ، السيد محمد تقي الحكيم : ١٣٠ .

(٢) سورة النساء : ٤ / ٨٤ .

ومن الآية الكريمة يظهر أنّ العنوان الثاني داخل في ظل العنوان الأول بل هو جزء منه لا بالجزئية الحقيقية ، بل بمعنى أنّ هؤلاء المذيعين لو ردّوا الامور قبل ذلك إلى من ذكر في الآية لعلموا الحق في الأمر ، فهم منهم من هذه الجهة كما لا يخفى!

أولاً : وقبل كلّ شيء نقول أنّ الظاهر من تعدد العنوان تعدد المعنوي إلى ان يثبت ان العناوين لواحد ، وخاصة اذا وردت في كلام واحد ، يساعد ظاهره على ذلك ، ثم سياق الآية كما نرى يدل على المغايرة .

ثانياً : نتساءل ما المقصود بـ (أولي الأمر منهم) هنا ؟

هناك دعويان يطفحان هذه الايام في الخارج ولا ثالث لهما .

١ — ان يكونوا هم الحكام .

٢ — ان يكونوا الأئمة المخصوصين الذين نعتقد امامتهم .

فإن كان الأول لزم منه عدم صدق ذلك ؛ وذلك لأنّ أغلب هؤلاء كما يعلم المطلعون على التاريخ الاسلامي من بدايته إلى الآن يعلمون علم اليقين بانّ أغلبهم إن لم نقل كلهم لا علم لهم باحكام الله ، فكيف يرجع الله تعالى المؤمنين اليهم لمعرفة احكامه منهم ، وهذا ما لا يفعله جاهل فضلاً عن رب العزة سبحانه ، هذا أولاً وأما ثانياً فنقول بما ان الحكام كذلك إلاّ نقرأ أو نفرين فلا يمكن ان يُصب العموم فيهما ، لانه نادر الوقوع وقليله ، فلا يفعل ذلك مبتدئ في اللغة فضلاً عمّن أعجز كتابه من هذه الجهة بالخصوص ومن جهات آخر البشر قاطبة .

ثم نقول ثالثاً : إذا تم الرجوع إلى أولي الأمر هؤلاء فما فائدة وجود الذين يستنبطونه منهم ، بعد ان سمعوا الحكم ورأوا ما يفعله الحاكم ، ولا تخلو بلاد منهم لأنه اذا قلنا بانها تشمل الرأس الاكبر في الحكم فهي تشمل كل رأس كذلك في كل منطقة ولو صغيرة ، فما أدخل ذاك أدخل هذا ، ولا فرق ، فلا تبقى فائدة للمستنبطين ، وإما على قولنا فالفائدة مستمرة سواء بحضور الإمام أم بغيبته كما هو ظاهر.

ورابعاً : ان قيل ان الظرف الذي يلي أولي الامر يقتضي ان يكون أولوا الأمر من اولئك الذين أذاعوا ، فنقول : بالاضافة إلى ما قدمناه ، واستبعاد ان يكون أولوا الأمر منهم بالخصوص ، إن الظرف راجع إلى الرسول وإلى أولي الأمر كليهما. ولا يقدر شيء في ذلك بعد قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ ... ﴾^(١). وبعد قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾^(٢). ولم يكن هو منهم بشيء من الضلالة التي كانوا فيها ، فالظاهر كونه ظرفاً مستقراً أي أولوا الأمر الكائنون منكم ، هذا أولاً.

وثانياً : إذا كان أولوا الأمر ممن اذاع ذلك الأمر من الأمن أو الخوف كيف يُرَدُّ إليهم ما صدر منهم ليقوم ، ولا يمكن ان يكون الرسول كذلك فعطف اولئك عليه يعلم منه اهم كذلك لا يمكن صدور تلك الاذاعة منهم لذا يجب ان يكونوا غيرهم.

(١) سورة البقرة : ٢ / ١٥٢.

(٢) سورة التوبة : ٩ / ١٢٨.

وأخيراً من حقنا ان نسأل : هل ان الحكام الذين رأينا فضلاً عمّن سمعنا عنهم وقرأنا ، هل من المعقول ان الله سبحانه يجعل هؤلاء بمتزلة الرسول ﷺ ويرجع احكامه اليهم !!؟ فما اتعسنا وأشقانا.. فكم حللوا حراماً وحرّموا حلالاً حتى وصل الجهل ببعضهم بان ضرب كتاب الله عرض الحائط وتمسكوا بما قاله الناقص !!

ولا يمكن ان يكونوا كما قيل ^(١) :

أ — الخلفاء.

ب — أمراء السرايا.

ج — العلماء ، أو حتى غيرهم.

لكل ما قلناه وذكرناه أو لبعضه كما لا يخفى على من تدبّر وتفكّر في المقام.

ونقول من جهة اخرى أنه لا يمكن ان يكون المستنبطون هم الرسول وأولي الأمر ، وذلك :

١ — لأن الرسول لا يمكن ان نُثبتَ في حقّه الاستنباط ، بل انه ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ ^(٢). والاستنباط للحكم غير

(١) نقل بعض الاقوال صاحب مجمع البيان في تفسير هذه الآية المباركة ، كما ونقل في الدر المنثور في تفسير آية ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ مع جمع وطرح حوالي تسعة أقوال ٢ : ١٧٦.

(٢) سورة النجم : ٥٣ / ٤ — ٥.

القصل الرابع : الأدلة العصمة من الكتاب والسنة ٩٣
تلقية وإلقائه للناس بنفسه.

٢ - ولا يمكن ان يكون أولو الأمر كذلك لأنهم قد عطفوا على الرسول في الارجاع إليه وإليهم ، ولو كانوا مستنبطين أيضاً لما أرجع إليهم مع الرسول.

٣ - ولما كان ثمة فائدة في ذكرهم معه لأنّ المستنبط أعم مطلقاً من ولي الأمر على بعض الآراء ، وبينهما عموم وخصوص مطلق على الباقي ، فلا فائدة في الارجاع على الشق الأول اذا كان أولو الأمر ليس فيهم مستنبط أصلاً ، فلا علم حينئذٍ.

وكذا على الشق الثاني في المصاديق المختلفة كما هو ظاهر ، أمّا على قول الاختلاف فالارجاع فائدته ظاهرة وبينة ، لأنّ من أساس التشريع الرسول وأولي الأمر ، فالارجاع إليهم في الاستنباط عملية مطلوبة على كل حال. خاصة مع اعتضاد ما ذكرنا بورود بيان أولي الأمر بالمعصومين عليهم السلام على ما روى صاحب مجمع البيان الشيخ الطبرسي رحمته الله عن أبي جعفر عليه السلام كما روى عنه وعن أبي عبدالله عليه السلام : « أن فضل الله ورحمته : النبي وعلي ».

وعن جعفر بن محمد عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ : ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ ﴾ ، قال : « نحن أولو الأمر الذين أمر الله عزّ وجلّ بالردّ إلينا » ^(١).

(١) مستدرک الوسائل / النوري الطبرسي ١٧ : ٢٧١ / ١٣ الباب السابع.

من هذا يظهر بانه لا وجه لما قاله عليه السلام ان ضمير (منهم) في قوله تعالى: ﴿...﴾
لَعَلَّمَهُ الَّذِينَ يَسْتَبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ يعود إلى 'أولي الأمر على' الاظهر^(١).

١٢ — ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾^(٢).

لعلّ المراد بأهل البيت في هذه الآية المباركة الذي يجب أن يلتفت إليه علمياً هو :

١ — نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم خاصة ، لورود الآية المباركة في جملة خطابات متعلقة بمن.

٢ — نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام.

٣ — خصوص هؤلاء الخمسة عليهم السلام.

وقد قال القرطبي : (والذي يظهر من الآية انها عامّة في جميع أهل البيت من الازواج وغيرهم ، وإنما قال « ويطهركم » لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلياً وحسناً وحسيناً كانوا فيهم ، وإذا اجتمع المذكر والمؤنث غلبَ المذكر)^(٣) ووافقه الفخر الرازي على ذلك^(٤).

(١) راجع مجمع البيان في تفسير القرآن / الطبرسي في تفسير نفس الآية المباركة ٢ : ٨٢ ط دار التراث العربي — بيروت.

(٢) سورة الاحزاب : ٣٣ / ٣٣.

(٣) الجامع لاحكام القرآن / القرطبي ١٣ : ١٨٣.

(٤) التفسير الكبير / الرازي ٢٥ : ٢٠٩.

إلاّ إننا الآن نحاول ان نستقرئ الآية المباركة لنشاهد مدى دلالة ألفاظها ومعانيها على هذا الذي قالوه ، وهذا الظهور الذي ادّعوه.

إنّما : معنى إنّما اثبات لما يُذكر بعدها ، ونفي لما سواه ، والنفي والاثبات من اتقن وأشدد موارد الكلام ، في دلالاته على المعنى ، ولذا وردت عليه كلمة التوحيد.

فآية التطهير (تدل على حصر الارادة في اذهاب الرجس ، والتطهير).

وكلمة أهل البيت سواء كان مجرد الاختصاص أو مدحاً ، أو نداءً ، يدل على اختصاص إذهاب الرجس ، والتطهير بالمخاطبين بقوله : « عنكم ».

ففي الآية في الحقيقة قصران : قصر الارادة في اذهاب الرجس ، والتطهير . وقصر إذهاب الرجس والتطهير في أهل البيت ^(١).

التطهير : التنزيه عن الاثم ، وعن كلّ قبيح ^(٢).

الرجس : أمّا ان تكون هذه اللام للعهد أو ان تكون للجنس ، أمّا كونها عهدية فليست كذلك ، لأنّه ما عهد رجس في الكلام السابق حتى ترجع إليه.

فتبقى هذه علامة للجنس ، وبما ان معنى الجملة نفي ، إذ انّ الباري

(١) الميزان ١٦ : ٣٠٩.

(٢) المحمل / أحمد بن فارس : مادة طهر.

يريد إذهاب الرجس ونفيه عنهم ، فهو يعمّ لآثمه لو تحقق مصداق ما للرجس وثبت ، ما صدق الكلام.

الرَّجْسُ : لتتابع هذه الكلمة قرآنيا ، قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعْدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ^(١) . وقال تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ ﴾ ^(٢) . وقال تعالى : ﴿ قُلْ لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَيْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ .. ﴾ ^(٣) .

من هنا يتبين ان الرجس يطلق ويراد به القذارة المعنوية اذا صحّ التعبير بكلّ أنواعها ، كما هو ظاهر الآيتين الاوليتين.

وأما ظاهر الآية الثالثة فإنّ الرجس يُراد به القذارة المادية ، فبناء على ذلك : تكون كلا القذارتين ذاهبتين عن هؤلاء بالخصوص. فيعمّ اذهاب جميع الآثام وكلّ القبائح المادية والمعنوية عنهم.

ولذا قالوا : (فمن المتعين حمل اذهاب الرجس في الآية على العِصْمَةِ ، ويكون المراد بالتطهير في قوله : ﴿ وَيُطَهِّرْكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ وقد أكد بالمصدر ازالة أثر الرجس بايراد ما يقابله ، بعد اذهاب أصله).

(١) سورة الأنعام : ٦ / ١٢٥ .

(٢) سورة التوبة : ٩ / ١٢٥ .

(٣) سورة الأنعام : ٦ / ١٤٥ .

القصل الرابع : الأدلة العصمة من الكتاب والسنة ٩٧

والمعنى: (انّ الله سبحانه تستمر ارادته ان يخصكم بموهبة العصمة باذهاب الاعتقاد الباطل ، وأثر العمل السيء عنكم أهل البيت ، وايراد ما يزيل أثر ذلك عليكم وهي العصمة).

ولا بأس بنقل تنمة كلام السيد الطباطبائي عليه السلام فيما لو شملت الآية المباركة غير هؤلاء الخمسة أيا كان هذا الغير : (ليس المراد بأهل البيت نساء النبي خاصة لمكان الخطاب الذي في قوله : « عنكم » ، ولم يقل : عنكنّ.

فإمّا أن يكون الخطاب لهنّ ولغيرهنّ.

أو يكون الخطاب لغيرهنّ أياً كان هذا الغير.

وعلى أي حال فالمراد باذهاب الرجس والتطهير مجرد التقوى الديني بالاجتناب عن النواهي ، وامتنال الاوامر.

فيكون المعنى: إنّ الله لا ينتفع بتوجيه هذه التكاليف اليكم ، إنّما يريد اذهاب الرجس عنكم وتطهيركم ، على حدّ قوله : ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ ﴾ (١).

وهذا المعنى لا يلائم شيئاً من معاني أهل البيت لمنافاته البيّنة للاختصاص المفهوم من أهل البيت ، لعمومه لعامّة المسلمين المكلفين باحكام الدين.

(١) سورة المائدة : ٥ / ٦.

وان كان المراد باذهاب الرجس والتطهير التقوى الشديدة البالغة ،
ويكون المعنى :

إنّ هذا التشديد في التكاليف المتوجهة اليكن أزواج النبي وتضعيف
الثواب والعقاب ليس ليتنفع الله سبحانه به ، بل ليذهب عنكم الرجس
ويطهركم .

ويكون من تعميم الخطاب لمن ولغيرهنّ بعد تخصيصه بهنّ ، فهذا
المعنى لا يلائم كون الخطاب خاصاً بغيرهنّ وهو ظاهر ، ولا عموم
الخطاب لمن ولغيرهنّ ، فإنّ الغير لا يشاركهن في تشديد التكليف ،
وتضعيف الثواب والعقاب .

وان كان المراد اذهاب الرجس والتطهير بارادته تعالى ذلك مطلقاً
لا بتوجيه التكليف ، ولا بتوجيه التكليف الشديد ، بل ارادة مطلقة
لاذهاب الرجس والتطهير لاهل البيت خاصة بما هم أهل البيت ، كان هذا
المعنى منافياً لتقييد كرامتهن بالتقوى .

وهذا الذي تقدّم يتأيد ما ورد في أسباب النزول ان الآية نزلت في
النبي صلى الله عليه وآله وعلي وفاطمة والحسنين عليهم السلام خاصة لا يشاركهم فيها غيرهم .

وهي روايات جمّة تزيد على سبعين حديثاً ، ما ورد منها من طرق أهل
السنة يزيد على ما ورد فيها من طرق الشيعة .

فقد روّتها أهل السنة بطرق كثيرة عن : أم سلمة ، وعائشة ، وأبي سعيد
الخدري ، وسعد ، ووائلة بن الاسقع ، وأبي الحمراء ، وابن عباس ، وثوبان

مولى النبي ، وعبدالله بن جعفر ، وعلي ، والحسن بن علي عليه السلام ، في قريب من أربعين طريقاً .

وروتها الشيعة عن علي ، والسجاد ، والباقر ، والصادق ، والرضا عليه السلام ، وأم سلمة ، وأبي ذر ، وأبي ليلى ، وأبي الاسود الدؤلي ، وعمرو بن ميمون الاودي ، وسعد بن أبي وقاص ، في بضع وثلاثين طريقاً ^(١) .

قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ ، عن شداد بن عبدالله أبي عمار عن وائلة بن الاسقع انه حدثه قال : أتيت فاطمة (رض) أسألها عن علي ، قالت : توجه إلى رسول الله ﷺ ، ... حتى جاء رسول الله ﷺ ومعه علي وحسن وحسين عليه السلام أخذ كل واحد منهما بيده ، حتى دخل فآدن' علياً وفاطمة فأجلسهما بين يديه وأجلس حسناً وحسيناً كل واحد منهما علياً فحذته ثم لف عليهم ثوبه ، ثم تلا : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ وقال : « اللهم هؤلاء أهل بيتي » ^(٢) .

ورواه عبدالجبار بن العباس الشبامي عن عمار الدهني عن عمرة بنت أفعى عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : نزلت هذه الآية في بيتي ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ وفي البيت سبعة جبرئيل وميكائيل عليه السلام ، ورسول الله ﷺ وعلي والحسن والحسين

(١) الميزان / الطباطبائي ١٦ : ٣١٠ - ٣١١ بتصرف قليل .

(٢) مسند أحمد ٤ : ١٠٧ و ١٣٥ كتاب الفضائل ، فضائل أمير المؤمنين عليه السلام ط ١ . وتاريخ مدينة دمشق / ابن عساكر ١٣ : ٧٦ في ترجمة الإمام الحسين عليه السلام .

١٠٠ العصمة ، حقيقتها — أدلتها

وفاطمة عليها السلام ، وأنا عليّ باب البيت ، فقلت : يا رسول الله ألسنتُ من أهل البيت ؟!

قال : « أنتِ عليّ خير ، إنك من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم » ، وما قال : انك من أهل البيت ^(١) ^(٢).

بناءً على هاتين الروايتين وغيرهما الواردة في هذا المقام بالذات حصر أهل البيت في هؤلاء الخمسة فعملية الاخبار تكفي ، إلا أنه لم يكتف بذلك بل اجلس علياً عن يساره ، وفاطمة عن يمينه ، والحسن والحسين بين يديه ، ليخبر السامع والناظر بأن هؤلاء هم أهل بيته بالخصوص ، وهم المعنيون بالآية المباركة ، إذ بعد ان اجلسهم قرأ ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ . وكأنه يريد أن يزيد بياناً في أن هذا العنوان لا يشمل إلا هؤلاء بالقول والفعل ليرسخ المعنى أكثر.

وقال : اللهم ان هؤلاء أهلي.

والرواية الثانية الظهور فيها أشد ، فأمر سلمة من الأزواج ، ودعوى شموليتها لها موجودة ومحققة ، إلا أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم صرح بعدم دخولها

(١) شواهد التنزيل / الحسكاني ٢ : ٨١ ط ١ في تفسير هذه الآية المباركة بأسانيد عدة.

(٢) وقد روي هذا الحديث بطرق وأسانيد مختلفة في كتب عدّة ، وبألفاظ متقاربة تؤدي هذا المعنى وتحصر أهل البيت عليهم السلام في هؤلاء الخمسة فتاريخ دمشق أيضاً روى مثله في ترجمة الإمام الحسن عليه السلام ص ٦٧ ، ويجد كذلك الباحث في مسند أم سلمة من كتاب المسند مثله ، وحتى أن مسلم قد رواه في باب فضائل أهل البيت عليهم السلام ٤ : ١٨٨٣ . وله مصادر أخرى.

في هذا الموطن بالذات بهذا العنوان ، فما بعد ذلك إلا العناد.

وإذا صحّ التعبير إن هذا وضعٌ شرعي من قبل المشرّع نفسه وليس
وضعاٌ مُتشرعاٌ ، فحتّى لو كان يشمل غيره فهنا قد خصصه الواضع ، فكيف
ندعي الشمولية ؟

وهناك قرائن أُخرى ، تفيد الاختصاص نذكرها تباعاً ، قرائن داخلية ،
وقرائن خارجية ، بالاضافة إلى ما مرّ.

القرينة الأولى : إنّهُ بعد التزول والتحديد بالرداء والكساء ، والحصر
بالفعل بعد ان جاء الحصر بالقول كان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يؤكد هذا الحصر بهؤلاء عند
خروجه للصلاة فيأتي باب الزهراء البتول فاطمة عَلَيْهَا السَّلَام وينادي السلام
عليكم ورحمة الله وبركاته أهل البيت ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ
أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ كل يوم خمس مرات لمدة تسعة أشهر أو
سبعة أشهر أو ستة أشهر على اختلاف الروايات ^(١) راجع بذلك كل من
الطبري وابن كثير والسيوطي في تفاسيرهم.

وقد قال ابن حجر (وإن أكثر المفسرين على أنّها نزلت في علي وفاطمة
والحسن والحسين) ^(٢).

وتواتر النص بذلك من جماعة من الصحابة والتابعين ، وانهاه ابن جرير

(١) مسند أبي داود ٨ : ٢٧٤ . وأسد الغابة ٥ : ٥٢١ . وطبقات ابن سعد ٧ : ٣٠٦ . والبداية والنهاية / ابن
كثير ٨ : ٢٠٥ . والمنتخب / الطريحي ١٨٦ ط النحف .

(٢) الصواعق المحرقة : ١٤٣ .

١٠٢ العصمة ، حقيقتها — أدلتها

الطبري في تفسيره — جامع البيان — إلى خمسة عشر طريقا ، والسيوطي في تفسيره — الدر المنثور — عند تفسير هذه الآية من سورة الاحزاب إلى عشرين طريقاً.

القرينة الثانية : إنّ الآل والأهل تدلّان على النسب دون السبب (١) ،

بل جاء بالاثر عن زيد بن أرقم عندما سُئل من أهل بيته ، نساؤه ؟!

قال : لا ، وأمّ الله ، إنّ المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر ثم

يطلقها ، فترجع إلى أبيها وقومها ، أهل بيته أصله وعصبته الذين حُرّموا الصدقة بعده (٢).

القرينة الثالثة : قال تعالى : ﴿ فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ

فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ ﴾ (٣) ، وقد أطبق المفسرون ، واتفقت الرواية ،

وأيده التاريخ : إنّ رسول الله ﷺ حضر للمباهلة ، ولم يحضر معه إلا علي وفاطمة والحسان (٤).

وقد خصّهم الله تعالى قبل رسوله ﷺ باسم الأنفس والنساء والأبناء

لرسول الله ﷺ . وليس المراد في الآية بلفظ نساينا فاطمة ، ولفظ أنفسنا علي ، بل المراد أنّه ﷺ إذ لم يأت في مقام الامتثال إلاّ به وبها ، كشف

(١) راجع لسان العرب ١١ : ٣٨ . والنهاية / ابن الاثير ١ : ٨١ .

(٢) الجامع الصحيح / مسلم بن الحجاج ٧ : ١٢٣ .

(٣) سورة آل عمران : ٣ / ٦١ .

(٤) الميزان ٣ : ٢٢٣ .

القصل الرابع : الأدلة العصمة من الكتاب والسنة ١٠٣
ذلك انما هي المصداق الفرد لنسائنا ، وإِنَّه هو المصداق الوحيد لأنفسنا ،
وإنَّهما مصداق أبنائنا .

وكان المراد بالأبناء والنساء والأنفس في الآية هو الأهل ، فهم أهل
بيت رسول الله وخصته ، كما ورد في بعض الروايات بعد ذكر آتيانه ﷺ
أنه قال : « اللهم هؤلاء أهل بيتي » ^(١) ، فإن معنى الجملة : إنني لم
أجد من أدعوه غير هؤلاء ^(٢) .

فإذا كان كذلك علم دخولهم في أهل بيت النبي ﷺ بلا ريب
ولاشك ، وقد استقصى صاحب كتاب خصائص الوحي المبين المصادر
والطرق لرواية أنها نزلت في الخمسة من مسند أحمد لغيره ، وأضاف
محقق الكتاب الشيخ محمد باقر المحمودي مصادر كثيرة أخرى في
تعليقه على هذا الكتاب ^(٣) فيسقط بهذا القول الأول ، كما سيأتي وجهه

(١) رويت هذه الجملة في صحيح مسلم ٧ : ١١٩ في باب مناقب علي عليه السلام .

(٢) الميزان / الطباطبائي ٣ : ٣٣٨ ط مؤسسة آل البيت عليه السلام .

* والعجيب ان كل المفسرين عندما يصلون إلى هذه الآية المباركة يأخذون بالحديث حول مقام أهل
البيت عليه السلام ، ويذكرون الخمسة بالخصوص ويننون عليهم ، بما أننى الله تعالى ورسوله عليهم ، إلا
واحد منهم — وهو سيد قطب / في ظلال القرآن ١ : ٤٠٥ — أت نفسه إلا نفورا فقال عندما تعرض لهذه
الآية المباركة : (وقد دعا الرسول ﷺ من كانوا يناظرونه في هذه القضية إلى هذا الاجتماع الحاشد
ليتهل الجميع إلى الله ان يتزل لعنته على الكاذب من الفريقين ، فخافوا العاقبة ، وأبوا المبالهة ، وتبين
الحق واضحا) . ومن المضحك المبكى أنه صرف وجهه عن اولئك الأطهار وأخذ في مدح المسيح
والثناء عليه وعلى أمه على نبينا وآله وعليهما السلام ، فهل الآية نزلت فيهما !! أم ماذا !! إلا أن غيره
قال : (وفيه دليل ، لاشيء أقوى منه على فضل أصحاب الكساء عليه السلام) .

راجع : التفسير الكبير / الفخر الرازي . والكشاف / الزمخشري . وتفسير ابن كثير وغيرها .

(٣) راجع : خصائص الوحي المبين / يحيى بن الحسن الحلبي المعروف بابن البطريق : ٦٧ — ٧٨ .

١٠٤ العصمة ، حقيقتها — أدلتها
آخر لإسقاطه.

القرينة الرابعة : كثرة الروايات في ذلك ^(١).

القرينة الخامسة : ونزيد ذلك بياناً بتساؤل مؤداه : ما للخطاب
عندما يبدأ بالارشاد والامر يبدأ بالنون ، وبه يختم؟! فإذا وصل إلى هذا
المقطع من الآية المباركة انقلبت النون منكفئة ، وظهر بدلها ميم للجمع
تصرخ بملء فيه اني غير تلك فلاحظوا.

ثم إذا تمت النعمة واكمل الامر لكل ذي لب ، رجعت النون تزهو في
محلها بخطاب لطيف لنساء كان قدرهن ان يكن أمهات للمؤمنين ، بأن
يذكرن ما يتلى في بيوتهن من آيات الله والحكمة.

ففي الواقع ان الخطاب لهنّ بالاوامر الالهية قد انتهى بقوله تعالى :
﴿ وَأَطِيعَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ ثم ابتداء بعد ذلك المقطع ثانياً بتذكيرهنّ بان
يذكرن ما يتلى في بيوتهنّ من آيات الله والحكمة ، ومن جملة ذلك ، ذلك
المقطع بعينه بالخصوص.

فيتردد ذو اللب بين أمرين :

فإمّا أن يكون خطاباً لهنّ مع غيرهنّ من رجالٍ لم يُذكروا أصلاً ، وأمّا ان
يكون خطاباً لغيرهنّ.

(١) ومن أحب ان يلاحظ اختصاص — أهل البيت — بالخمسة المباركة فعليه بكتاب اللؤلؤة البيضاء في فضائل الزهراء ، للسيد طالب الخراسان : ٣٣ — ٤٥ ذكر في تلك الصفحات روايات جمّة في ذلك مع ذكر مصادرها ، فليراجع. وذكر مثله السيد الطباطبائي في ميزانه ١٦ : ٣١٦ — ٣١٩ روايات عدة في ذلك.

ونقول : هل يصلح الأمر اذا كان الخطاب لمجموعة من النساء أولاً : ﴿مَنْ يَأْتِ مِنْكُمْ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ ، ثم يقول المخاطب الحكيم : ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ فأى اذهاب للرجس هذا ، وأي تطهير؟! فلاحظ.

ثم ألم يلاحظ من يدعي انّ هذا المقطع لنساء النبي خاصة أو بالاضافة لمجموعة أخرى ، سينقلب الامر عليه وهو مصرّ على ذلك ولا يدري ، وذلك لانه قال تعالى : ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى..﴾.

فالاستقرار في البيت أولاً وعدم التبرج ثانياً يكون على مناه من حيث يدري أو لا يدري شرطاً في اذهاب الرجس والتطهير ، واذا باحداهنّ قد خرجت ولم تستقر في بيتها وهي — عائشة — فعلى هذا ما ذهب الرجس عنها ولم تطهر أصلاً ، فإذا وافق بالمقدم فليوافق في النتيجة واذا رفض النتيجة فالمقدم مثله باطل فتكون بهذا خارجه من خطاب التطهير وازهاب الرجس ، وهو الامر الذي يصبرُّ عليه الحكيم.

وقرينة أخرى : تبقى قضية السياق — وهو مع الأسف — غير قابل للدلالة لملاحظات عدّة : وذلك لاتفاق الكلّ حتّى القائل باختصاصها بالنساء وهو القول الشاذ جداً ، لا يقول بانّها نزلت سووية ، بل الكل يعلم بانّ هذا المقطع من الآية المباركة نزل لوحده ، وهذه الأحاديث الكثيرة تنصّ على ذلك ، ولم ترد ولا رواية واحدة وان كانت ضعيفة جداً تذكر انها نزلت بالاضافة إلى بقية الآيات.

القريفة السادسة : بل هذا السياق سيكون مشكلة للذي يتمسك به ، فاننا إذا اردنا استيعاب الأمر بصورة جيّدة ، علينا ان نجعل الآيات المباركات نصب أعيننا للنظر فبرى ..

قال تعالى : ﴿ قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ إِن كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتَّعَنَّكُمْ وَأُسْرِحْكُمْ سَرَاحًا جَمِيلًا * وَإِن كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا * يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا * وَمَن يَفْعَلْ مِثْلَ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَاعَفْ لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا * يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا * وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا * وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِّنَ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴾ (١) ، ثم بعد ذلك يذكر المسلمين والمسلمات .. ويبيّن ما أعدّ لهم من مغفرة وأجر عظيم فلاحظ ، والله قد وصف نفسه باللطف وبكونه خبيراً.. فهو يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور ، وهو يعلم الغيب واسراره ودقائقه... فلاحظ وركز على شيء مهم وهو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ ، فجعل الأهل مضافاً للبيت ، الذي هو مفرد وهو معرفة ، ولاحظ بعد ذلك قوله جلّ ذكره : ﴿ وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ

القصل الرابع : الأدلة العصمة من الكتاب والسنة ١٠٧

مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ ﴿﴾ ، فهل تشاهد الفرق البين ، والكلام اللطيف.. فقد عبر في « بيوتكن » وهو جمع ولم يكن مفرداً كما كان في آية التطهير ولم تكن لهذه معرفة إلا بالاضافة لمن بالخصوص ، وما اضفن إلى البيت الطاهر فأين ذهب التعريف والتشخيص !!؟

فهل أصبح البيت بيوتاً أم يريد أن يبين ان تلك البيوت ليست بذلك البيت ؟

وإن كان ذاك إشارة إلى بيت النبوة وهذه إلى البيوت الطينية إلا أن في الفرق لعبرة.

لذا قال السيد عبدالحسين شرف الدين رحمته الله : (وقد أجمعت كلمة أهل القبلة ، من أهل المذاهب الإسلامية كلها على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما نزل الوحي بها ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ عليه ضم سبطيه وأباهما وأمهما إليه ، ثم غشاهم ونفسه بذلك الكساء ، تمييزاً لهم على سائر الأبناء والانفس والنساء.

فلما انفردوا تحته عن كافة اسرته ، واحتجبوا به عن بقية أمته بلغهم الآية ، وهم على تلك الحال ، حرصاً على ان لا يطمع بمشاركتهم فيها أحد من الصحابة والآل ، فقال مخاطباً لهم ، وهم في معزل عن كافة الناس : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ فازاح صلى الله عليه وآله وسلم بحجبهم في كسائه حينئذ حجب الريب ، وهتك سرف الشبهات ، فبرح الخفاء بحكمته البالغة ، وسطعت أشعة الظهور ببلاغه

الميين ، والحمد لله رب العالمين) (١).

فإذا تمّ هذا ، وهو تام ، فلا يبقى مجال لمغمز غامز ، ولا لاشارة مؤشّر ولا لحركة متحرّك أن يغيّر ما أراد الله تعالى ورسوله ، إلا أن يكون قد غيّر الله عقله فطاش سهمه ، فأصاب مقاتل علمه ونفسه ، وبذلك جنت على نفسها براقش ، فلا يبقى للسياق ، وكونها في آيات النساء — بعد ان علمنا سبب نزولها ، بل واختصاصها بهم ﷺ دون غيرهم من الذكور والاناث — أي مجال للدلالة على دخولهنّ فيها ، فتسقط بهذا حجّة السياق أصلاً ، فضلاً على ان السياق بنفسه ليس حجة مطلقاً.

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لعلّ وجودها في هذا المكان بالذات لثلاث نكات لطيفة ظهرت لنا وهي :

إنّ هذه الخطابات ، والاعتناء بهذه النسوة بالذات لا لكرامتهنّ عند الله تعالى بما هنّ نساء مسلمات ، وإلاّ لشمّل النداء غيرهنّ من نساء المهاجرين والانصار والنساء المسلمات قاطبة.

بل اختصّ النداء بمنّ لأجل نكته مفادها كرامة أهل البيت ﷺ عنده ، وعلو مرتبتهم وطهارتهم.

فهذه النسوة بما هنّ قد حُسنَ على هذا البيت الطاهر فعليه تكليفهنّ يكون أشد وثوابهنّ يكون أكثر.

(١) الكلمة الغراء / السيد عبدالحسين شرف الدين : ٢٠٤ — ٢٠٥.

فيريد أن يقول لهنّ اتننّ قد اصبحتن محسوبات علىٰ هذا البيت الطاهر فيجب عليكمّ الالتزام الأشد.

قال الشيخ المظفر في « دلائل الصدق » : (إن هذا التمييز انما هو للاتصال بالنبي وآله عليهم السلام ، لا لذواتهنّ فهنّ في محل ، وأهل البيت في محل آخر ، فليست الآية الكريمة إلاّ كقول القائل : يا زوجة فلان لست كأزواج سائر الناس فتعففي ، وتستري ، وأطيعي الله تعالىٰ ، إنّما زوجك من بيت أطهار يريد الله حفظهم من الادناس ، وصورهم من النقائص) (١) ، هذا أولاً.

وثانياً : إنّ النداء وان كان للنساء المحسوبات علىٰ هذا البيت وهنّ مع شرفهنّ لكرامة هذا البيت ، إلاّ أنّه ربّما يصدر عنهنّ ما يصدر ، كما صدر عن بعضهنّ ، إلاّ أنّ هذا لا يغير من مقام أهل البيت ، وسموّه فيبقىٰ علىٰ طهارته ونقائه ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ لَّا يَصْرُكُكُمْ مِّنْ ضَلِّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ﴾ فأنتم يا أهل البيت مطهرون بتطهير الله تعالىٰ ولا يؤثّر عليكم من حُساب عليكم بأيّ حالٍ من الاحوال.

وأخيراً يريد أن يبين كرامة أهل البيت عنده ، فعندما تعرّض للنساء المتصقات بذلك البيت الطاهر ، وخاطبهن بذلك الخطاب الذي فيه تأديب وتهديد ووعد ووعيد ، اراد أن يرفع كلّ ما التصق من الخطاب ، فيلاطف أهل البيت عليهم السلام ويبين كرامتهم عنده ، وإلاّ يكون هذا الخطاب ماساً لهم بشيء ، فصرف وجهه عن النساء وخاطبهم بلألف خطاب

(١) دلائل الصدق / الشيخ محمد حسن المظفر ٢ : ٧٢ .

وأرقه ، ثم رجع تارة أخرى للنساء فأكمل خطابه معهنّ.

وهذا من ألطف البيان وأخصره فهو بجملة اعتراضية أراد أن يوضح كلّ هذا بآتم بيان وأكمّله.

فبناءً على هذا نرى أن ما ذكره بعضهم من أن هذا الانتقال لوجه أول مفاده (تعريفهنّ على جماعة بلغوا في التورّع والتقى الذروة العليا ، وفي الطهارة عن الرذائل والمساوئ القمّة ، وبذلك استحقوا ان يكونوا اسوة في الحياة ، وقدوة في مجال العمل فيلزم عليهنّ ان يقتدين بهم ، ويستضيئن بضوءهم)^(١).

هذا لا تساعد عليه الدقة العربية في التعبير ، لا بلاغة ولا فصاحة ، فالكلام قد ورد على وجه الحصر الشديد ، والخطاب لأهل البيت عليهم السلام أنفسهم فأين كلّ ذلك الكلام الذي ورد. نعم نوافقه بالوجه الثاني وقد ذكر هنا كوجه أول.

وعلى هذا : (قد ثبتت عصمة أهل البيت عليهم السلام بالوحي العزيز المتفق على روايته من الخاص والعام ، وما كان كذلك صحّ التمسك به ، والاستدلال يوضح ذلك ، ويزيده إيضاحاً وبياناً ما ذكره أحمد بن فارس اللغوي في كتاب — الجمل في اللغة — قال : الطهر خلاف الدنس ، والتطهير هو التزّه عن الإثم وعن كلّ قبيح.

وهذا معنى العصمة ، لأنّ المعصوم هو الذي لا يواقع اثماً ولا قبيحاً ،

(١) مفاهيم القرآن / الشيخ جعفر السبحاني ٥ : ٣٠٦ ، سنة ١٤٠٧ هـ.

القصل الرابع : الأدلة العصمة من الكتاب والسنة ١١١
وليس ذلك إلا مع تطهير الله عز وجل له ، وازدهاب الرجس عنه بارادته
تعالى ، لا بارادة غيره جلّ وعلا.

ومن ثبت تطهيره بالوحي العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه
ولا من خلفه تنزيلٌ من حكيم حميد ، وبالصحاح من قول الرسول ﷺ
على إجماع الشيعة والسنة ، ثبتت عصمته (١).

القريفة السابعة والاخيرة : ونرفع أيدينا عن المطلب حامدين
وسائلين القوم ، هل تجدون يا علمائنا ، ويا أهل الفكر والثقافة تناسبا أصلا
بين قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ
تَطْهِيرًا ﴾ والآية فيها : إنما وهي تفيد الحصر ، والتحقيق والاثبات ،
والحضور هو الارادة الالهية ، وهذا من العجيب فعندما تقول إنما الشاعر
زيد تريد حصر الشاعرية في زيد دون غيره ، وان كان غيره شاعراً ، وهنا
وان كان لله ارادات وارادات إلا ان ارادته قد حُصرت في شيء ولا يمكن
ان يخلو ذلك الشيء من هذه الارادة.

والارادة متعلقة باذهاب أمر معين عن جماعة مخصوصين وفوق
استعمال الحصر ليؤكد مطلبه جاء بلام التوكيد وادخلها على الفعل
المضارع ليكون هذا ثابتاً دائماً وفي كل زمن تقرأ فيه الآية الكريمة ، لأن
الفعل المضارع يستعمل في الزمن الحاضر والملابس له من جهة
المستقبل ، فتكون هذه الارادة بالازدهاب دائماً مستمرة ، ومؤكدة بلام

(١) خصائص الوحي المبين / ابن البطريق : ٧٩ - ٨٠.

التوكيد وهذا من أطف البيان وأدقه.

ثم وكأنه يلامس مشاعر اولئك واحاسيسهم بأرق تعبير فحاء بالاهل مضافاً للبيت الذي هو معرفة إما لكونه بيت الله الحرام فجعلهم أهله ، أو بيت محمد ﷺ أو بيت الوحي ، وهذا من عجيب التعبير.

ويزداد التعبير دقة بالخطاب المباشر لهم في هذه اللحظات الرومانسية إذا صحَّ التعبير ، ثم يؤكد هذا الازهـاب أكثر من ذلك فيقول : ويطهركم تطهيراً ، فيعطف التطهير على الازهـاب ويؤكد به بالمصدر ، فهنا توكيد الحصر ، وتوكيد اللام ، والاعتناء ، والاتيان بضمير الجمع لزيادة الاعتناء ، ثم يكمل ذلك باظهار الاسم دون الضمير ، ويضيفهم إلى البيت الذي لا يخلو ان يكون بيت الله أو رسوله أو الوحي ثم يؤكد ذلك كله بالمصدر.

فأي اعتناء من البارئ عز وجلَّ بهؤلاء ، وأي مقام لهم وأي علو درجة.

فيا أيها العلماء ، والادباء ، والمفكرون ، والمتقفون ويامن درستم لغة الضاد ، بل يا من لديه إمام بسيط بكلام العرب ، وبلغة القرآن..

أيتناسب ويجمع كلُّ هذا مع قوله تعالى : ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةَ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ ، أو مع الآية الأخرى : ﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنْكَ...﴾ ، أو ان يضرب لمن أخيراً مثلاً ويعرض بمن تعريضاً شديداً : ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا

النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ ﴿١﴾ ، هذا أولاً.

وثانياً : الا تجدون ذلك متناغما مع آيات أخرى قالوا بأنّها نزلت في اولئك المعينين منها : ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا * وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا * إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا * إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا * فَوَقَاهُمُ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا * وَجَزَّاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴿١﴾ .

ومنها : عندما خرج للمباهلة مع النصارى اخرجهم معه ولم يخرج غيرهم لمقامهم السامي عند الله كما ذكرنا ذلك فيما تقدم : ﴿قُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ آبَاءَنَا وَأَبْنَاكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ﴿٢﴾ .

ومنها : ما أوجب مودتهم على كل المسلمين اجراً للرسالة ﴿قُلْ لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ ﴿٣﴾ .

ومنها : ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴿٤﴾ ، إلى غير ذلك من الآيات ، بل الروايات الواردة في علو مقام هؤلاء.. فلماذا وضع الرؤوس في الرمال ؟!

وهم آل بيت نبينا وحبينا محمد ﷺ ، وهم وصية نبينا ﷺ .

(١) سورة الإنسان : ٧٩ / ٧ — ١٢ .

(٢) سورة آل عمران : ٣ / ٦١ .

(٣) سورة الشورى : ٤٢ / ٢٣ .

(٤) سورة المائدة : ٥ / ٥٥ .

ولو قال قائل منهم عنادا أو جهلاً كما قيل من أنّ الفعل المضارع الذي هو (يريد) ، و (يذهب) ، و (يطهر) لا ينبئ عن الوقوع ، بل لا يدل على المستقبل.

قلنا : أولاً الفعل المضارع يفيد الزمن الحاضر والمستقبل المتصل بالزمن المقال به الكلام ، لا الزمن المستقبل على الحقيقة ، وللدلالة على هذا الأخير يضاف على الفعل المضارع السين أو سوف حسب بعد الزمن وقربه.

ولذا قالوا : (ويصلح المضارع لوقتین لما أنتَ فيه ، ولما لم يقع كما يقول المبرّد أي للحال والاستقبال) (١).

مع أنّ الفعل المضارع كثيراً ما يستعمل حتى في الماضي فضلاً عن الحال ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمُ ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ ﴾ (٢).

ومما جعلوا فيه المستقبل في موضع الماضي قول الصلتان العبدى يرثي المغيرة بن المهلب :

وانضخ جوانب قبره بدمائها فلقد تكون أحاد دمٍ وذباح
والبيت يستشهد به النحويون على أنّ المضارع ، وهو يكون ، مؤوّل

(١) معجم القواعد العربية / عبدالغني الدفر : ٤٣٣ ط ١ .

(٢) سورة المائدة : ٥ / ٩١ . وسورة النساء : ٤ / ٢٨ . وسورة الفتح : ٤٨ / ١٥ على التوالي.

القصل الرابع : الأدلة العصمة من الكتاب والسنة ١١٥
بالماضي ، أي ولقد كان ، لأنه في مرثية ميت ، وهو إخبار عن شيء وقع ،
ومضى ، لا إخبار عما سيقع لأنه غير ممكن.

قال ابن الشجري في أماليه ، قال أبو الفتح عثمان بن جني ، قال لي
أبو علي سألت يوماً أبا بكر بن السراج عن الأفعال ، فقال : يقع بعضها
موقع بعض.

وقال : كان ينبغي للأفعال كلها ان تكون مثلاً واحداً ، لأنها لمعنى
واحد ، ولكن خولف بين صيغها لاختلاف أحوال الزمان ، فإذا اقترن
بالفعل ما يدل عليه من لفظ ، أو حال ، جاز وقوع بعضها موقع بعض^(١).

وقال ابن عقيل في ألفية ابن مالك عند تعرضه لتوكيد الفعل بالنون :
(ما يجوز تأكيده أحياناً ، ولا يجوز تأكيده أحياناً أخرى وهو المضارع ،
والإحيان التي يجوز فيها تأكيده هي : وذكر ثلاثة أحيان ، وسنذكرها إلا أن
المعلق قد علق على هذه العبارة ؛ الجامع لهذه المسائل كلها دلالاته على
الاستقبال فيها ، وإنما يقصد العلماء ببيانها تفصيل مواضع دلالاته على
الاستقبال ، لأنه لا يستطيع معرفتها كل أحد)^(٢).

والأماكن هي :

١ — أن يقع شرطاً بعد « ان » الشرطية المدغمة في « ما » الزائدة المؤكدة ،

(١) أمالي السيد المرتضى ٤ : ١٠٩ الهامش ، صححه وضبط ألفاظه وعلق حواشيه الشيخ أحمد بن الامين
الشنقيطي — مصر ط ١ .

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ٢ : ٦٥٥ .

كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَرَعُكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾^(١).

٢ — أن يكون واقعاً بعد اداة طلب ، نحو لتجتهدن ، لاتغفلن ، وكقوله

تعالى: ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهُ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾^(٢).

٣ — أن يكون منفيّاً بلا ، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ

ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(٣) ، وله حالة رابعة يجب فيها التوكيد اذا كان مثبتاً ،

جواباً لقسم غير مفصول من لامه بفاصل ، ويجب ان يكون دالاً على

المستقبل أيضاً ، كقوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾^(٤) ، فإذا كان

كذلك علمنا أنه اذا خلا الفعل المضارع من هذه أي من أن الشرطية ، ومن

الطلب ، ومن النفي ، أو كما في القسم الرابع فحينئذٍ الفعل المضارع يدل

على الحال ، ولعله لذا جاء التوكيد في الآية المباركة باداة الحصر وباللام

وبالمصدر دون نون التوكيد بقسميها لرفع هذا الالتباس.

وأخيراً ختاماً لكل ما تقدم نقول بان :

الجملة الفعلية : هي التي تتألف من فعلٍ وفاعلٍ أو نائبه ، ولفعل

مدلولان : الحدث والزمان.

ولما كان الزمان غير ثابتٍ ولا قارٍ بالحدث لو أخذنا الحدث بما هو

حدث ، اذن يكون الفعل مع دلالاته على الزمان بصيغته الماضوية أو

(١) سورة الأعراف : ٧ / ١٠٠ . وسورة فصلت : ٤١ / ٣٦ .

(٢) سورة إبراهيم : ١٤ / ٤٢ .

(٣) سورة الأنفال : ٨ / ٢٥ .

(٤) سورة الأنبياء : ٢١ / ٥٧ .

المضارعية أو المستقبلية على^١ فردٍ من الأزمنة الثلاثة إلا أنه يفيد التجدد.

ولذا قالوا ان الجملة الفعلية (موضوعة لافادة التجدد والحدوث).

وأما الجملة الاسمية : (فتفيد بأصل وضعها ثبوت شيء لشيء ليس

غير بدون نظر إلى^١ تجدد ولا استمرار)^(١).

وبهذا نعلم السر في مجيء هذه الآية المباركة بالفعل دون الاسم

للدلالة على^١ تجدد الارادة والاذهاب للرجس والتطهير تطهيراً مؤكداً دائماً ومستمراً.

١٣ - قال الله سبحانه على^١ لسان نبيه يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ مخاطباً لصاحبيه في

السجن : ﴿ وَأَتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴾^(٢).

لو تمعننا قليلاً في هذه الآية المباركة لرأينا أنه اقرار من قبل نبي من أنبياء الله سبحانه بصفة معينة ، قد نقلها الباري عزَّ وجل وقرَّها بكتابه العظيم المنزل على^١ أعظم انبيائه ، وقرار هذا النبي المبارك ، مفاده امتناع صدور الشرك منه بفضل الله تعالى^١ ، وليس هذا فقط بل امتناع صدور الشرك من آبائه وأجداده.

والشرك بالمصطلح القرآني له عدّة معان حتى^١ ان بعضها قد ذكر في

(١) شرح ابن عقيل ٢ : ٧٥.

(٢) سورة يوسف : ١٢ / ٣٩.

نفس هذه السورة بالذات : ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴾ ^(١).

والإيمان بالله والشرك به وحقيقتهما تعلّق القلب بالله بالخضوع للحقيقة الواجبة وتعلّق القلب بغيره تعالى ، مما لا يملك شيئاً إلاّ باذنه تعالى^١ يختلفان بحسب النسبة والاضافة ، فإنّ من الجائز ان يتعلّق الإنسان مثلاً بالحياة الدنيا الفانية وزينتها الباطلة ، وينسى^١ مع ذلك كلّ حق وحقيقة ، ومن الجائز ان ينقطع عن كلّ ما يصدّ النفس ويشغلها عن الله سبحانه ، ويتوجّه بكلّه اليه ، ويذكره ولا يغفل عنه ، فلا يركن في ذاته وصفاته إلاّ إليه ، ولا يريد إلاّ ما يريده ، كالمخلصين من أوليائه تعالى.

وبين المتزلتين مراتب مختلفة بالقرب من أحد الجانبين والبعد منه ، وهي التي يجتمع فيها الطرفان بنحو من الاجتماع ^(٢).

فإذا كان كذلك علمنا أنّه خالص من ذلك كلّه ، وأنّه محض اطاعة له سبحانه ، ولا يمكن له ان يتبع هواه بأي حال من الاحوال.

ومن هذه الآية المباركة بالذات نستطيع ان نستكشف معنى^١ الهمّ الذي همّ به يوسف عليه السلام مقابل هم امرأة العزيز.

فإنّ عدم إشراكه بالله طرفة عين يقتضي عدم تعلقه بشيء سوى^١ الله تعالى ومرضاته ، وهذا هو الذي قد كان من فضل الله عليه بالخصوص وعلى^١ الناس بالعموم ولكنّ أكثر الناس لا يشكرون.

(١) سورة يوسف : ١٢ / ١٠٦.

(٢) الميزان / الطباطبائي ١١ : ٢٧٦.

وكفى به دليلاً على العصمة له ولابائه ولبقية انبياء الله ورسله ﷺ
مطلقاً ، لأن اماكن تعلقه بشيءٍ منافي للتوحيد الخالص ولو طرفة عين
سينقل الأمر إلى التبعض ولا قائل بالتبعض ، كما ان منطوق الآية ينفيه .

المبحث الثاني : أدلة العصمة من السنة :

في أحاديث الرسول ﷺ والأئمة الأطهار من أهل البيت عليهم السلام طائفة كبيرة من النصوص التي تدل دلالة صريحة على عصمة الأنبياء والأئمة عليهم السلام انتخبنا منها هذه المجموعة :

١ — عن تفسير الصافي عن الصادق عليه السلام : « إنَّ أيوبَ عليه السلام أُبتليَ بغير ذنب سبع سنين ، وإنَّ الأنبياء معصومون لا يذنبون ، ولا يزيغون ، ولا يرتكبون ذنباً صغيراً ، ولا كبيراً » ^(١).

٢ — وقال الإمام الصادق عليه السلام : « نحن خزّان علم الله ، نحن تراجمه أمر الله ، نحن قوم معصومون ، أمر الله تبارك وتعالى بطاعتنا ، ونهى عن معصيتنا ، نحن الحجة البالغة على من دون السماء وفوق الأرض » ^(٢).

٣ — وعن الإمام الرضا عليه السلام : « إنَّ الله يقول في كتابه ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ يعني آل محمد عليهم السلام وهم الذين يستنبطون منهم القرآن ، ويعرفون الحلال والحرام ، وهم الحجة لله على خلقه » ^(٣).

٤ — قال الإمام علي عليه السلام : « وقد جعل الله للعلم أهلاً وفرض على

(١) تفسير الصافي : ٤٥٠ . ورواه كذلك المجلسي في بحار الانوار ١٢ : ٣٤٨ عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام .

(٢) اصول الكافي ١ : ٢٦٩ / ٦ .

(٣) جامع أحاديث الشيعة ، عن الوسائل ٣ : ٣٨٩ .

العباد طاعتهم بقوله : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ ، ويقوله : ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ ، ويقوله : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ ، ويقوله : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ ، ويقوله : ﴿ وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا ﴾ والبيوت هي بيوت العلم الذي استودعته الانبياء ، وأبوابها أوصياؤهم ، فكل عمل من أعمال الخير يجري على غير أيدي أهل الاصطفاء وعهودهم وحدودهم وشرايعهم وسننهم ومعالم دينهم مردود غير مقبول ، وأهله بمحل كفر ، وان شملتهم صفة الإيمان .

إلى أن قال عليه السلام : ثم ان الله جلّ ذكره لسعة رحمته ورأفته بخلقه وعلمه بما يحدثه المبطلون من تغيير كتابه قسم كلامه ثلاثة أقسام فجعل قسماً منه يعرفه العالم والجاهل ، وقسماً لا يعرفه إلا من صفا ذهنه ولطف حسه ، وصحّ تمييزه ثم شرح الله صدره للاسلام . وقسماً لا يعرفه إلا الله وامناؤه والراسخون في العلم ، وإثم ما فعل الله ذلك لئلا يدعي أهل الباطل من المستولين على ميراث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من علم الكتاب ما لم يجعله الله لهم .

وليقتودهم الاضطرار إلى الائتمار لمن ولاه الله أمرهم فاستكبروا عن طاعته » ^(١) .

٥ — حديث صححه أشدُّ نقاد الحديث من أئمة الحديث وهو الذهبي :

روي عن رسول الله ﷺ : « من اطاعني فقد اطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله ، ومن اطاع علياً فقد أطاعني ، ومن عصى علياً فقد عصاني »^(١).

ونصوّر هذا الحديث هكذا : طاعة علي طاعة رسول الله ﷺ ، وبما ان طاعة رسول الله ﷺ طاعة الله ، ينتج ان طاعة علي طاعة الله.

ومثل هذا : معصية علي معصية رسول الله ﷺ ، ومعصية الرسول ﷺ معصية لله تعالى ، ينتج ان معصية علي معصية لله تعالى.

فإن كانت ارادة علي عليه السلام تتخلف عن ارادة الله ، وكان ما يكرهه علي يتخلف عما يكرهه الله فإن القياس الأول باطل ، وهكذا القياس الثاني باطل أيضاً.

وإذا كان صحيحاً وحقاً فإن انكار عصمة علي بن أبي طالب عليه السلام ظلم وباطل.

٦ — عن أمير المؤمنين عليه السلام : قال : « إن الله طهرنا ، وعصمنا ، وجعلنا شهداء على خلقه ، وحبّته في أرضه ، وجعلنا مع القرآن ، وجعل القرآن معنا ، لا نفارقه ولا يفارقنا »^(٢).

(١) انظر المستدرک / الحاكم ٣ : ١٢١ — ١٢٨ ، عن أبي ذر الغفاري ، وقد صححه الذهبي.

(٢) الوسائل / الحر العاملي ٢٧ : ١٧٨ / ٤ الباب ١٣.

٧ - حديث الثقلين :

قال رسول الله ﷺ : « إني تارك فيكم الثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به ... وأهل بيتي » ^(١).

وفي لفظ آخر : « إني تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر ، كتاب الله وعترتي ، فانظروا كيف تخلفوني فيهما فإتھما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض » ^(٢).

(والصحاح الحاكمة بوجود التمسك بالثقلين متواترة ، وطرقها عن بضع وعشرين صحابياً متضافرة) ^(٣).

(وحديث الثقلين من المتواترات التي أجمع على روايتها الفريقان ، وقد انھى بعض علماء الحديث رواته من الصحابة إلى خمس وثلاثين راويا من الرجال والنساء ، وقد رواه عنهم جم غفير من الرواة وأهل الحديث) ^(٤).

(وقد بلغ هذا الحديث الشريف من الشهرة ما أغنى استطراد مصادره ، فإنه قد رواه الفريقان ، واعترفت به الفرقتان ، وعرفه الخاص والعام ، بل حفظه الصغير والكبير ، والعالم والجاهل فهو فاكهة الاندية ، وفي مذاق

(١) لفظ صحيح مسلم / باب فضائل علي بن أبي طالب. ومسنده أحمد ٤ : ٣٦٦.

(٢) مستدرک الصحيحين ٣ : ١٠٩.

(٣) المراجعات / السيد عبدالحسين شرف الدين : ١٥.

(٤) تفسير الميزان / الطباطبائي ٣ : ٣٧٩ بتصرف.

الافواه ، حتى كاد ان يتجاوز حدّ التواتر (^(١)).

واختلاف بعض الرواة في زيادة النقل ونقيصته تقتضيه طبيعة تعدد الواقعة التي صدر فيها ، ونقل بعضهم له بالمعنى^١ ، وموضع الالتقاء بين الرواة متواتر قطعاً.

ومن حسنات دار التقريب بين المذاهب الإسلامية في مصر أنها أصدرت رسالة ضافية ألّفها بعض أعضائها في هذا الحديث اسمتها (حديث الثقلين) ، وقد استوفى^١ فيها مؤلفها ما وقف عليه من أسانيد الحديث في الكتب المعتمدة لدى أهل السنة^(٢).

وقد أخرج لحديث الثقلين العلامة الحجة الكبير السيد هاشم البحراني في غاية المرام تسعة وثلاثين طريقاً من طرق أهل السنة.

كما أخرج له اثنين وثمانين طريقاً من طرق الشيعة عن أهل البيت عليهم السلام^(٣).

هذا وقد ذكر هذا الحديث السيد الاجل السيد مير حامد حسين النيسابوري ، ثمّ الهندي في « عبقات الأنوار ». ورواه عن جماعة تقرب من

(١) لماذا اخترت مذهب أهل البيت عليهم السلام / الشيخ الانطاكي : ١٤٦.

(٢) الأصول العامة للفقّه المقارن / السيد محمد تقي الحكيم : ١٦٣. وقد أخرج هذا الحديث : أحمد ومسلم والترمذي والنسائي والدارمي وأبو داود وابن ماجه من طرق متعددة ، والبغوي في مصابيح السنة ، والحاكم في المستدرک كذلك والذهبي في تلخيص المستدرک ، والفخر الرازي في التفسير ، وابن كثير أيضاً وغيرهما من المفسرين.

(٣) غاية المرام : ٢١١ — ٢١٧.

القصل الرابع : الأدلة العصمة من الكتاب والسنة ١٢٥
الماتين من أكابر علماء المذاهب من المائة الثانية إلى المائة الثالثة عشرة ،
وعن الصحابة والصحابيات أكثر من ثلاثين رجلاً وامرأة كلهم رووا هذا
الحديث الشريف عن النبي ﷺ^(١).

ومن هذا الحديث الشريف نقف على فوائد جمّة ، منها :

أ — تكراره في عدة مواضع ، وأوقات مختلفة يدلّ على اهتمام
الرسول ﷺ بمضمونه اهتماماً بالغاً.

ب — الرجوع إلى معنى الثقل في اللغة يبين لنا ثقل هذا الحديث
الشريف ويمكن ان نستدلّ منه على عصمة من ذكروا فيه.

فهذا ابن حجر مثلاً يقول بعد ان ذكر حديث الثقلين في عليّة تسمية
رسول الله ﷺ القرآن وعترته بالثقلين :

(لأنّ الثقل كلّ نفيس خطير مصون ، وهذان كذلك ؛ إذ كلّ منهما معدن
للعلم الدينيّة والأسرار والحكم العليّة ، والأحكام الشرعيّة ، ولذا
حثّ ﷺ على الاقتداء والتمسك بهم ، والتعلم منهم ، وقال الحمد لله
الذي جعل فينا الحكمة — أهل البيت — وقيل سُمّيّا ثقلين لثقل وجوب
رعاية حقوقهما)^(٢).

ويقول آخر : (إنّما سماهما رسول الله ﷺ ثقلين لخطورهما ، وعظم

(١) لماذا اخترت مذهب أهل البيت ﷺ / الشيخ محمد مرعي أمين الانطاكي : ١٥٣ — ١٥٤ ، ١٩٦٢ م
بتصرف لا يخل.

(٢) الصواعق المحرقة / ابن حجر الهيتمي : ١٣١ ط مصر.

١٢٦ العصمة ، حقيقتها - أدلتها
قدرهما حيث يعبر في اللغة لكل خطر عظيم ثقلاً ؛ لأنّ الاخذ عنهما ،
ودوام التمسك بهما ليس بالامر السهل ، أو لأنّ العمل بما أوجب الله
تعالى من حقوقهما تقيل كما ذكر ذلك جماعة من أعظم علماء السُنّة
منهم ابن حجر في صواعقه في باب وصية النبي ﷺ ومنهم
السيوطي (١).

فلو رجعنا لمعنى الثقل الذي هو : كلُّ نفيس خطير مصون ، لتبين لنا
الامر فالكتاب نفيس وخطير ومصون لأنّه ثقل ، والعترة نفيسة وخطيرة
ومصونة لأنها ثقل.

فالنفاسة والخطر فيهما ، فما وجه الصون لهما لعلّه اشارة طريفة
لعصمتهما ، فهما مصونان عن كل زيف وزيف وانحراف ، وكذا النفاسة.

ج - نفي الضلال عن التمسك بهما دلالة على انهما على الحق دائماً ،
وإلا لما نُفي : فإنّ « لن » تفيد تأييد النفي كما هو واضح لمن تتبع
استعمالات هذه الكلمة في كلام العرب ، وكما صرّح به أهل الخبرة
والتتبع منهم (٢).

و « هو مقتضى ما تفيد له لن التأيدية » (٣) ومن هنا سلّم العلامة
الطباطبائي رحمه الله بظهورها في التأيد خلال كلامه حول آية ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾ (٤).

(١) لماذا اخترت مذهب أهل البيت ﷺ / الشيخ الانطاكي : ١٥٦ .

(٢) كما صرّح بذلك الزمخشري في انموذجه .

(٣) الاصول العامة / السيد محمد تقي الحكيم : ١٦٣ .

(٤) سورة الاعراف : ٧ / ١٤٣ .

وقال : (والتعبير في قوله : ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾ بـ « لن » الظاهر في تأييد النفي) (١).

(وقد استدللّ بهذه الآية كثير من العلماء الموحدين على أنّه تعالى لا يرى بالأبصار من حيث نفي الرؤية نفيّاً عاماً بقوله تعالى : ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾) (٢).

ولو تزلنا وقلنا أنّها لا تفيد تأييداً كما صرّح به صاحب قطر الندى (٣) ، عند كلامه حول ما ينصب به الفعل ، إلا أنّها تفيده لو كانت ثمة قرينة تفيد ذلك ، كما في قوله تعالى : ﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾ (٤) ، أو ﴿ لَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ ﴾ (٥).

فهاتان الآيتان لقرائن خارجية على رأي بعضهم أفادتتا تأييداً لما دخل عليه « لن ».

ففي هذا المقام نقول عين قولهم ، إذ لو حدث أن ضلنا باتباعهما ، ولو بمصدق واحد لما خرج كلامه ﷺ صحيحاً وصادقاً ، لاطلاق الكلام وهو في مقام الهداية والبيان.

فما يكون أتباعه عدم الضلال ، ومن عدم الضلال يمكن ان نستشف

(١) تفسير الميزان / الطباطبائي ٨ : ٢٤٣.

(٢) أمالي السيد المرتضى ٤ : ١٢٨.

(٣) قطر الندى / بل الصدى / ابن هشام : ٧٩.

(٤) سورة الحج : ٢٢ / ٧٣.

(٥) سورة الحج : ٢٢ / ٤٧.

عصمته كما هو ظاهر للمتعمّن.

د — إنّ المفهوم من قوله ﷺ « إني تارك فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعمرتي » أنّها هو ضلال من لم يتمسك بما معاً ، كما لا يخفى!

ويؤيد ذلك قول النبي ﷺ — في حديث الثقلين عند الطبراني — « فلا تقدموهما فتـهـلكوا ، ولا تقصروا عنهما فتـهـلكوا ، ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم »^(١).

فلا بدّ لكلّ مكلف من ان يتمسك بالثقلين معاً ، لا بالكتاب وحده دون قرينة العترة ، ولا بالعترة وحدها دون مصدرها الكتاب... ، بل ما هما إلاّ عروة واحدة لا يمكن التفكيك بين حلقتها المتماسكة ، غير ان العترة اللسان الناطق للكتاب الصامت ، فلا نقدر ان نتمسك بالكتاب من دون طريقهم^(٢).

هـ — كتاب الله ، هذا الكتاب العظيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه هو معصوم في جميع آياته وسوره ، وهذا ما لا يُخالف فيه المسلمون قاطبة.

وحسب أئمة العترة الطاهرة ان يكونوا عند الله ورسوله بمنزلة الكتاب ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وكفى بذلك حجة

(١) المراجعات / السيد عبدالحسين شرف الدين : ٢٣ .

(٢) لماذا اخترت مذهب أهل البيت ﷺ / الشيخ الانطاكي : ١٥٤ .

القصل الرابع : الأدلة العصمة من الكتاب والسنة ١٢٩
تأخذ بالاعناق للتعبد بمذهبهم.

فإن المسلم لا يبتغي بكتاب الله بدلا ، فكيف يبتغي عن اعداله
حولا^(١).

وقوله ﷺ في بعض الروايات « ولن يفترقا » كما في سنن الترمذي^(٢) ،
إذا تمعنا بهذه ال « لن » فأنها تفيد كما ذكرنا سابقاً التأييد في نفسي المتعلق ، وهنا
هو عدم الافتراق بعد ان نقول لاحقاً اذا وسوست النفس ولم تطمئن
بذلك هناك قرينة لفظية بعدم الافتراق ، وبالإضافة إلى القرينة تلك وهذه
على أقل تقدير إذ حدّد بمنطوق الكلام فترة عدم الافتراق ، نهايتها ،
بورودهما عليه الحوض ، إذ قال ﷺ : « لن يفترقا حتى يردا عليّ
الحوض ». وهو المهم في حديثنا الآن ، كما هو واضح.

فعلية نقول : إذا كان أحدهما معصوماً وهو كتاب الله الكريم فيجب أن
يكون الثاني وهو العترة الطاهرة كذلك ، وإلا لافترق أحدهما عن الآخر في
موارد عدم عصمة الآخر كما هو واضح ، (ومن البديهي أن صدور آية
مخالفة للشريعة سواءً كانت عن عمد أم سهو أم غفلة تعتبر افتراقاً عن
القرآن في هذا الحال ، وإن لم يتحقق عنوان المعصية عليها أحياناً كما في
الغافل والساهي ، والمدار في صدق عنوان الافتراق عنه عدم مصاحبته
لعدم التقيّد بأحكامه وإن كان معذوراً في ذلك فيقال فلان مثلاً افتراق عن

(١) المراجعات / السيد عبدالحسين شرف الدين : ١٦ القاهرة ١٩٧٩ م ط ٢ .

(٢) وكما في الدر المنثور ، ومسند أحمد ، والمستدرک وغيرها.

الكتاب وكان معذوراً في افتراقه عنه (١).

فهذا يثبت لاجبار الصادق الأمين صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عدم افتراقهما مطلقاً ، وهذا يثبت عصمة أهل البيت عليهم السلام مطلقاً.

ولا يمكن ان يقع منهم ما يخالف الكتاب الذي هو معصوم لا غفلة ولا سهواً ولا اشتباه ولا نسياناً ، كما هو الظاهر للمتأمل المتمعن في هذا الكلام المقدس.

إذن مقتضى عصمة أحدهما ، عصمة الآخر بلا شك ولا ريب.

و — وأخيراً لا آخراً يمكن أن نستفيد من هذا الحديث بالخصوص ، بقاء العترة بقاء القرآن ، فما دام القرآن باقٍ فالعترة باقية ، وإلا لافترقا ، كما هو واضح للمتأمل.

وهذا له عمقه الدلالي لمن أراد الوصول إلى الله تعالى ، وألقى السمع وهو شهيد.

ز — وبعدها ألا يعني قول رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ثقل ما ذكر في حديث

الثقلين !؟

فتارةً ينفي الضلال باتباعهما ، وأخرى بالأمر بالأخذ بهما والتمسك بهما ، وثالثة بالسؤال من الأمة عن كيفية مراعاة ما خلفه فيها تشجيعاً لهم ، وتشويقاً للتمسك بهما مع تأكيده لهم بأنهما لن يفترقا حتى يردا عليه

(١) الاصول العامة للفقهاء المقارن / السيد محمد تقي الحكيم : ٦٣ .

القصل الرابع : الأدلة العصمة من الكتاب والسنة ١٣١
الحوض.

فلنرجع لانفسنا وتساءل بيننا عن مقدار تمسكنا بوصية حبيبنا
رسول الله ﷺ .

ح - ولعلّ جملة « لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض » اشارة
إلى انّ ما مرّ عليّ أحد هذين الاثنين بعد الوجود المقدّس لرسول
الله ﷺ ، قد مرّ عليّ الآخر.

ومهجورية كل واحد منهما ، مهجورية للآخر^(١).

(١) صحيفة الثورة الاسلامية ، نص الوصية السياسية الالهية / السيد الخميني : ٨ ط وزارة الثقافة والارشاد
الاسلامي.

تمة في

عصمة فاطمة الزهراء عليها السلام

إنَّ الفارق بين عالم الدنيا وعالم الآخرة ، وفق كلِّ دقائق التعابير التي أطلقها أعيان المتألهين ، والحكماء المدققين ، والفقهاء الراسخين هو أنَّ هذا العالم تغلب فيه الصورة على السيرة ، فمن الممكن ان يكون أحد ما ذنباً في باطنه ، ولكن صورته هي صورة انسان سوي ، فلا تختلف الصور هنا أصلاً.

ولكنَّ الوضع سينقلب في الآخرة ، فبعض يقول عنهم الباري عزَّ وجلَّ : ﴿ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ﴾ وبعضٌ يقول فيهم : ﴿ وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ﴾ .

وهكذا سيظهر وجه من قال : ﴿ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا ﴾ عند الحشر بصورة ﴿ وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ... ﴾ ﴿ ذَلِكِ الْيَوْمِ الْحَقُّ... ﴾ و ﴿ الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ لَّهِ... ﴾ .

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « تُحْشَرُ ابْنَتِي فَاطِمَةُ وَعَلَيْهَا حُلَّةُ الْكِرَامَةِ قَدْ عَجَنْتِ بِمَاءِ الْحَيَوَانَ ، فَيَنْظُرُ إِلَيْهَا الْخَلَائِقُ فَيَتَعَجَّبُونَ مِنْهَا ، ثُمَّ تَكْسِي أَيْضاً مَنْ حَلَلَ الْجَنَّةَ أَلْفَ حُلَّةٍ ، مَكْتُوبٌ عَلَىٰ كُلِّ حُلَّةٍ بِحِطِّ أَخْضَرٍ : أَدْخَلُوا بِنْتَ مُحَمَّدِ الْجَنَّةَ عَلَىٰ أَحْسَنِ

الصورة ، واحسن الكرامة ، وأحسن منظر.. (١)» .

من المستحيل ان يتخلف قانون نظام العدالة في الوجود ، ذلك اليوم ، ولا يمكن ان تكون الصورة التي تعطى للبشر إلاّ انعكاسا لسيرهم في الدنيا ، فيحظى' بالصورة الأجل والأكمل والأفضل بالسيارة الأجل والأكمل والأفضل ، فان لم يكن المرء على' الصعيد العلمي أفضل العلماء ، وعلى' الصعيد الخُلقي أفضل المتخلقين ، وعلى' الصعيد العملي أفضل العباد ، فمن المستحيل ان يرد يوم القيامة على' أحسن صورة..

وليس هذا بكثير على' من قال فيها رسول الله ﷺ : « فاطمة بضعة مني » (٢) » فاطمة روعي التي بين جنبي » (٣) .

وحث' عائشة قد التفتت إلى' هذا التشابه العجيب بين حبيب الله ﷺ وبضعته الزهراء عليها السلام ، إذ قالت : (ما رأيت أحدا كان أشبه سمتاً ، وهدياً ودلاً.. وحديثاً وكلاماً برسول الله ﷺ من فاطمة كرم الله وجهها) (٤) .

والتفتت إلى' كرامتها عند رسول الله ﷺ ، إذ روت : (كانت إذا دخلت عليه قام إليها ، فأخذ بيدها ، وقبّلها ، وأجلسها في مجلسه...) (٥) .

(١) تاريخ دمشق / ابن عساكر ١٢ : ٨٦ . مقتل الحسين / الخوارزمي ١ : ٥٢ .

(٢) مسند أحمد بن حنبل ٤ : ٥ و ٣٢٣ و ٣٢٨ . وصحيح البخاري ٥ : ٩٢ و ١٥٠ . وصحيح مسلم ٤ :

١٩٠٢ . سنن الترمذي ٥ : ٦٩٨ . والمستدرک ٣ : ١٥٤ و ١٥٨ .

(٣) بحار الأنوار ٢٧ : ٦٣ / ٢١ كتاب الإمامة و ٢٨ : ٣٨ / ١ كتاب الفتن والجن .

(٤) البخاري ٥ : ٢٦ ، ٧ : ٤٧ . ومسلم ٧ : ١٤١ . ومسند أحمد ٤ : ٣٢٣ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢ .

(٥) سنن الترمذي ٥ : ٧٠٠ . والمستدرک ٣ : ١٦٠ .

القصل الرابع : الأدلة العصمة من الكتاب والسنة ١٣٥

فإذا كانت في كل ذلك كذلك ، فحريٌّ بها أن تكون ممن لا يفارق الحق في شيء أبداً ، ولا يكون كذلك إلا المعصوم.

وثمة أدلة أخرى تهتدي بها إلى مثل هذه النتيجة ، منها :

١ — دلالة آية التطهير :

قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ

تَطْهِيراً ﴾ .

وقد تقدم البرهان على أنها تدلّ على عصمة من تشير إليه ، وقد اتفق المؤرّخون والرواة أنّ من جملة أهل البيت الزهراء فاطمة عليها السلام بل كان يؤكد ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبظرف ستة أشهر محتوى هذه الآية المباركة عند مروره للمسجد للصلاة.

٢ — دلالة حديث الثقلين :

فكما دلّت الآية المباركة السابقة على دخولها في جملة أهل البيت عليهم السلام نستدلّ بذلك على دخولها في هذه الرواية المباركة وقد تقدم البرهان في دالاتها على العصمة ، فتكون مشمولة بالدليل.

٣ — « إن الله ليغضب لغضبك ، ويرضى لرضاك » ^(١).

(١) الشافي / السيد المرتضى : ٢٣٥ الطبعة الحجرية. وتلخيص الشافي / الشيخ الطوسي ٣ : ١٢٢ ط النجف الاشرف. وأمالي الشيخ الصدوق / الشيخ الصدوق : ٢٣٠ أول المجلس الحادي والستين. ومعاني الاخبار / باب معنى الشجعة باسناده عن ابن عباس. ومجالس الشيخ المفيد / الشيخ المفيد

« من آذى فاطمة فقد آذاني ، ومن آذاني فقد آذى الله ^(١) ».

فتعليق غضب الله على غضبها ، والله هو الحق يقتضي ان يكون غضبها حقاً ، دائماً وكذلك نقول في الرضا فيقتضي ذلك عصمتها .

وقد يرد في الأذهان السؤال : إنَّ الله يرضى لرضا المؤمن ويغضب لغضبه فهذه خصوصية ليست متعلقة بالزهراء عليها السلام فقط ، فإذا لا تكون دليلاً على العصمة .

ولكن هذا الاشكال يرتفع من أساسه بالتمعن في الحديثين ، لان الغضب الالهي والرضا الالهي متعلقان بنفس الزهراء بما هي ، أي بذاتها ، لو رضيت على أي حال سيرضى الله ، ولو غضبت غضب ، فبذا يكون غضبها ورضاها مطلقاً صرف الحق .

أما في حديث المؤمن فرضا الباري عزّ وجل متعلق برضاه ما دام مؤمناً ، وغضبه متعلق بغضبه كذلك ، لأنَّ المؤمن بما هو مؤمن لا يرضى ولا يغضب إلاَّ لله وما هو حق ، فلذا تعلق غضب الباري ورضاه بغضبه ورضاه ، وأما هو ذاتاً فليس كذلك . أي لا يقتضي الاطلاق بالنسبة إلى

باسناده عن الإمام الباقر عليه السلام في المجلس الحادي عشر عن أبي حمزة الثمالي . والمستدرک / الحاكم النيسابوري ٣ : ١٥٤ باب مناقب فاطمة ، وهو صحيح على شرط الشيخين . ومجمع الزوائد ٩ : ٢٠٣ باب مناقب فاطمة عليها السلام . والذخائر / الحب الطبري في ترجمة فاطمة . وأسد الغابة / ابن الاثير في ترجمة فاطمة . ومجمع البيان / الطبرسي ٢ : ٤٥٣ ورد (إنَّ الله ليغضب لغضب فاطمة ويرضى لرضاها) .

(١) صحيح البخاري / كتاب بدء الخلق ، باب منقبة فاطمة أوردته في محلين كتاب النكاح ، باب ذب الرجل عن ابنته . وصحيح مسلم / كتاب فضائل الصحابة ، باب فضائل فاطمة مسند أحمد ٤ : ٣٢٨ . وكتاب الترمذي / الجامع الصحيح ٥ : ٦٩٨ كتاب المناقب فضل فاطمة بنت محمد .

الذات ، بل إلى المشتق. بينما في الأول هو متعلق بالذات لا بالمشتق.

وهذا فرقٌ جوهري ، فما كان ذاتاً لا يرتفع إلا بانعدام الذات ، وأمّا ما كان متعلّقاً بشيء عارض فيمكن ان يرتفع المتعلق لارتفاع العارض.
وهذا واضحٌ بحمد الله تعالى!

وختاماً نقول : إنّ للعصمة ادلتها المفصّلة ، بحيث لا يستطيع الإنسان أن يرفع يده عنها ، مهما أُوتِي من جُرأةٍ على مخالفة العقل والكتاب والنقل ، لوجود اخبارٍ آحادٍ قد لا تفيد ذلك لعلل كثيرة ، أو لاستبعاد العقول القاصرة التي تقيس كلّ شيء ، على ما يحيطها ، وعلى من هي موجودة فيه.

إذ ليس هذا الاستبعاد إلا ظنٌ ، والظن لا يُغني من الحق شيئاً. والظن لا يقابل الحجّة الدامغة مهما أُوتِي من قوّة. فحينئذ يجب ان نرفع اليد عن هذه الظهورات ، ونُسَلِّم بما منح الله تعالى قوماً مخصوصين ، لطفاً لهم ولنا ، وتفضيلاً وتفضّلاً ، وكرامة لهم ومزيداً.

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وآخر دعوانا ، أن الحمد لله رب العالمين

فهرس الموضوعات

المحتويات

٥	مقدمّة المركز
٧	المقدمّة

الفصل الأول

١١	تعريف العصمة
١١	العصمة لغةً
١١	العصمة اصطلاحاً

الفصل الثاني

٢١	الأقوال في العصمة
٢٤	أقوال علمائنا في عصمة الأنبياء والأئمة <small>عليهم السلام</small>

الفصل الثالث

٣٣	الأدلة العقلية على العصمة
٣٣	توطئة خاصة
٤٠	الأدلة العقلية
٤٦	قول وفعل وإقرار المرسل والإمام <small>عليه السلام</small> هل هو حجة أم لا؟! ..

١٤٢ العصمة ، حقيقتها — أدلتها
٤٧ حصر العصمة في حال التبليغ والفتيا
٥٤ تذييلات
٥٤ الأول : مسألة السهو لنبيِّنا ﷺ بالخصوص
٦١ الثاني : النوم
٦٣ الثالث : العصمة في الغضب والرضا

الفصل الرابع

٦٥ أدلة العصمة من الكتاب والسنة
٦٥ المبحث الأول : أدلة العصمة من القرآن
١٢٠ المبحث الثاني : أدلة العصمة من السنة
١٣٣ تتمه في عصمة فاطمة الزهراء عليها السلام
١٤١ المحتويات